نشرة الهجرة القسرية

20/٢٠

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤

شعبان - رمضان

سبل كسب الرزق المستدامة:

بذور النجاح؟

بالإضافة إلى:

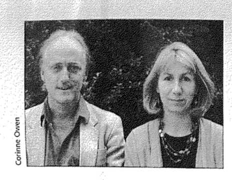
- تجارب المرأة في مراكز الاعتقال الأسترالية للمهاجرين
- دعم حق الأشخاص النازحين داخلياً في العودة «الطوعية» في شمال القوقاز
- تجربة تأهيل اللاجئين السيرلانكيين في الهند
- الاستجابة الدولية للنازحين داخلياً

يصدرها برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين
والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخليا

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

University of Oxford
Refugee Studies Centre

من أسرة التحرير


Corinne Owen

لقد تم إنقاذ نشرة الهجرة القسرية! و يعود جزيل الشكر إلى مؤسسة فورد، القاهرة و ذلك لمنحتهم الأخيرة والسخية. حيث ستتيح لنا سنة أو سنتين من الوقت من اجل البحث عن مصدر دائم للتمويل. أي اقتراحات من قبلكم ستكون مرحبة. و تود مجموعة المحررين تقديم الامتنان لدائرة الحماية الدولية و للمكتب الإقليمي لمناطق وسط آسيا وجنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا و الشرق الأوسط التابعين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين و ذلك لدعمها الكريم.

نعتذر على التأخير الطويل في إصدار و توزيع هذا العدد. حيث كنا مستغرقين في البحث عن تمويل لهذه المجلة وللطبعتين الإنجليزية و الإسبانية. و نأمل تزويدكم بالعدد القادم قريباً.

و يعود جزيل الشكر إلى وورلد فيجن كندا للمنحة السخية المقدمة لإصدار هذا العدد و الذي يدور حول موضوع «**المعيشة**». امتناننا أيضا يعود إلى وحدة السياسات و التقييم التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. و نخص بالشكر غريتا اوهلينغ. و الشكر أيضا لكاري كونوي وذلك لمساعدتها القيمة في المراحل الأولى من التحضير.

ويأتي هذا العدد بابتكارين:

- **إبراز صفحات القسم الخاص** و ذلك من اجل الفصل الأوضح ما بين المقالات التي تتعلق بالموضوع الأساسي للعدد و المقالات الأخرى.
- **ركن الخطباء**: و هي فرصة للناقدين لتوجيه أسئلتهم الصعبة و افتراضاتهم الثاقبة. تفضلوا بالاتصال بنا إذا رغبتم في أن تستعرضوا حجتكم و أن يكون لكم دور في إثارة أفكار القارئين.

نشرة الهجرة القسرية ٢١ سوف تتضمن قسم خاص حول **عودة و إعادة إدماج النازحين داخلياً**.
نشرة الهجرة القسرية ٢٢ ستدور حول **موضوع التعليم في سياقي الطوارئ و إعادة الاعمار**.
و نشرة الهجرة القسرية ٢٣ سوف تتفحص **السياسات الأوروبية فيما يخص اللجوء**. للحصول على المزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي: www.hijra.org.uk

نحن نسعى للحصول على مقالات ابتكارية (باللغتين العربية و الإنجليزية) إما حول هذه المواضيع بالذات أو حول أي وجه من أوجه الإزاحة و التهجير في الشرق الأوسط. يسرنا أن يحتوي هذا العدد على عدد من المقالات عن السودان و نأمل أن تحتوي الأعداد المقبلة على مقدار وافر من المقالات حول المنطقة.

نرجو النظر بالكتابة لنا و مساعدتنا لنتمكن من توسيع قائمة قرائنا في العالم العربي. و من أجل تعزيز اتصالنا بكم سوف نرفق مع العدد القادم مجموعة من الأسئلة لمعرفة آرائكم لغرض تقييم نشرة الهجرة القسرية.

نأمل أن نسمع منكم.

مع أطيب تمنياتنا،

ماريون كولدري و تيم موريس
هيئة التحرير، نشرة الهجرة القسرية

صور الغلاف: لاجئون سودانيون في مخيم بونغا، بالقرب من بلدة غامبيلا، إثيوبيا UNHCR/N Behring

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري ود. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

موقع الإنترنت
www.hijra.org.uk

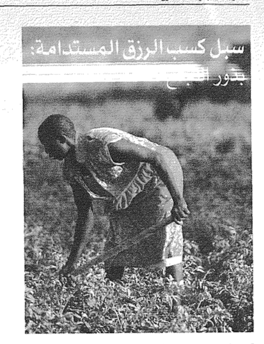
ترجمة النسخة العربية:
محمود صبري

التصميم والإخراج الفني:
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



المحتويات



مقالات عامة

أبواب ثابتة

تسهيل جهود دعم سبل كسب الرزق: مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين

بقلم: كاري كونواي

في مايو عام ٢٠٠٣، بدأت وحدة تحليل السياسات والتقييم (EPAU) التابعة للمفوضية العليا للاجئين مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين من أجل تحسين فهم كيفية اكتساب اللاجئين أرزاقهم، وتقييم طبيعة ومدى مشاركة المفوضية العليا للاجئين في دعم سبل اكتساب اللاجئين لرزقهم وتسهيل وتوسيع تبادل المعلومات.

في الوقت الذي تحجم فيه المفوضية العليا للاجئين والوكالات الأخرى عن وصف اللاجئين بشكل تقليدي على أنهم ضحايا للظروف لا حول لهم وعالة على إحسان الآخرين، دخل مصطلح «كسب الرزق» في لغة الخطاب الخاصة بالمساعدات للاجئين. وصاحب ذلك درجة جديدة من الاهتمام بأوضاع اللاجئين طويلة الأمد واعتمادهم على أنفسهم. والآن يؤكد الأكاديميون والممارسون على حد سواء على «القدرة الإنتاجية» للاجئين. ومثل من سبقوه ممن شغلوا منصب المفوض السامي، دعا «رود لوبيرز» العالم إلى ضرورة احترام اللاجئين وقدراتهم.

وتسلط مقالات هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية الضوء على الكم الهائل من الأبحاث والأعمال الخاصة بموضوع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين. ونحن في حاجة لكي ننتقل من الأبعاد الرسمية المجردة للتنمية إلى التركيز على اللاجئين أنفسهم وكيفية سعيهم لاكتساب أرزاقهم. وكثيراً ما تضع المنظمات برامج للاجئين لا تتفهم بقدر كبير أو لا تتفهم على الإطلاق قدراتهم واستراتيجياتهم.

ويركز مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين - الذي بدأه جيف كريسب[1] - على مجالين رئيسيين للنشاط، هما إجراء دراسات حالة عن موضوعات معينة أو دول معينة، وإقامة شبكة لسبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

ومن خلال عمل «وحدة تحليل السياسات والتقييم» في أوضاع اللاجئين التي استمرت لفترة طويلة ، اكتشفت الوحدة أن هناك مجموعة كبيرة من المواد المطبوعة عن استراتيجيات كسب الرزق الخاصة باللاجئين وعن كيفية دعمهم عن طريق الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية. وبينما تنشر المفوضية العليا للاجئين يومياً تقارير عن عملها مع ما يزيد عن ٢٠ مليون لاجئاً في أكثر من ١٢٠ دولة في جميع أنحاء العالم، فإنها نادراً ما تركز على جمع معلومات إرشادية عن استراتيجيات أمنية لكسب الرزق. ويسعى مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين إلى ملء هذه الفجوة في توفير المعلومات. وهناك سلسلة من دراسات الحالة عن موضوعات معينة وعن دول بعينها منذ يونيو ٢٠٠٣. وبتكليف من وحدة تحليل السياسات والتقييم، وتنفيذ مستشارين مؤهلين وأعضاء من العاملين بالوحدة، أجريت أو لا تزال تجرى دراسات لحالات في الإكوادور وإثيوبيا والجابون وجامبيا وغانا والسنغال وتنزانيا وأوغندا وأوكرانيا. ويتبع الباحثون منهجا مختلفاً لتحليل سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين، مع الاهتمام بشكل خاص بقضايا النوع الاجتماعي والعمر والقدرة الجسمانية، بما في ذلك تأثير وباء فيروس H.I.V المسبب لمرض الإيدز على سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

وفيما يتعلق بشبكة سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين، صُممت هذه الشبكة لتكون شبكة إلكترونية تفاعلية، الهدف منها هو تسهيل تبادل المعلومات والأفكار والأبحاث بين العاملين بالمفوضية العليا لشئون اللاجئين والمستشارين والعاملين بوكالات أخرى والمعاهد الأكاديمية ومعاهد الأبحاث.

ورغم وجود عدد من شبكات التنمية والإغاثة ومنتديات النقاش على الإنترنت، لم تكن هناك من قبل آلية للنقاش تركز على سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين بشكل محدد. وتهدف الشبكة - من خلال تواصل الباحثين والعاملين - إلى تسهيل تبادل المعلومات من أجل تحسين برمجة وتخطيط السياسات. وتضم الشبكة حالياً ما يزيد عن ٢٤٠ مشتركاً في جميع أنحاء العالم. وتوضح تلك الاستجابة الإيجابية أن هنالك عددا كبيرا من الباحثين والعاملين الذين يرغبون في أن يتم الاهتمام بموضوع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين في الخطاب الدولي بشكل أكبر من الاهتمام بموضوع نزوح البشر.

ومع استمرار تزايد عدد الأشخاص المشردين في العالم، يواجه المجتمع الدولي تحديات متزايدة حول أفضل الطرق لمساعدة اللاجئين المحتاجين. ويعد فهم استراتيجيات سبل كسب الناس لأرزاقهم شرطاً أساسياً لمساعدتهم. ويهدف مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين إلى تفهم هذه الحقائق من خلال تسهيل تقاسم المعلومات والدروس المستفادة.

وللحصول على مزيد من المعلومات حول مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين والإطلاع على التقارير ذات الصلة، يمكن زيارة القسم الخاص بوحدة تحليل السياسات والتقييم على موقع المفوضية العليا للاجئين/www.unhcr.ch epau. وللاشتراك في النشرة الشهرية للشبكة، اكتب على عنوان البريد الإلكتروني hqep00@unhcr.ch.

كاري كونواي هي الرئيسة العاملة للشبكة، بريد الكتروني: Conway@unhcr.ch

[1] جيف كريسب هو الرئيس السابق لوحدة تحليل السياسات والتقييم (ومشارك دائم في نشرة الهجرة القسرية) وهو حالياً مدير السياسات والأبحاث باللجنة العالمية للهجرة الدولية. www.gcim.org


UNHCR/A Wilkinson

لاجئون إريتريون في جنوب شرق السودان



Jason Phillips

التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لبرامج التمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين

بقلم: جيسون فيليبس

سوق كاكوما

يلقي فشل مبادرة التمويل متناهي الصغر في مخيم كاكوما للاجئين بكينيا الضوء على المعوقات التي تواجه تلك البرامج فضلاً عن إلقاء الضوء على الدروس المستفادة من ذلك.

كيف يمكن أن تسهم برامج التمويل متناهي الصغر في استراتيجيات سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين؟ هناك بعض الدروس الهامة المستفادة من البرنامج الذي قامت بتنفيذه لجنة الإنقاذ الدولية (اللجنة) في مخيم كاكوما للاجئين بكينيا في الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٣. وخلال قيامها بعملها، واجهت اللجنة عقبات عديدة مما أدي في النهاية إلى اتخاذ قرار بإنهاء البرنامج. وتلقي هذه التجربة الضوء على ضرورة الاعتراف بأنه يجب توافر حد أدنى معين من الظروف من أجل النجاح في تنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين.

وقد أنشئ مخيم كاكوما للاجئين عام ١٩٩٢ في أقصى الطرف الشمالي الغربي لمقاطعة توركانا بكينيا. ويأوي المخيم قرابة ٨٨,٠٠٠ لاجئ وافدين من تسع دول مختلفة وأكثر من ٤٠ جماعة عرقية معظمهم وافدين من جنوب السودان. ومازال سكان المخيم يعتمدون بشكل كلي تقريباً على المساعدة الدولية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ورغم أن المخيم يوجد منذ أكثر من عقد من الزمان، فإنه، في معظم قطاعات تقديم الخدمات، لا يراعي بصفة منتظمة المعايير الدولية الدنيا التي تم وضعها لحالات الطوارئ (مثل معايير مشروع «سفير» SPHERE[1]) ورغم أن المفوضية العليا لشئون اللاجئين تصنف مخيم كاكوما على أنه مشروع لرعاية وإعالة اللاجئين، فإنه، من جوانب عديدة، ينظر إليه على أنه نموذج للمكان الدائم للاجئين.[2]

وتعمل اللجنة في كاكوما منذ افتتاح المخيم. كما تقوم اللجنة بتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج المتعلقة بسبل كسب الرزق تحت عنوان «برامج الاعتماد على الذات» Self-Reliance Programmes. وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، كانت هذه البرامج تشمل تعليم الكبار، والإدماج في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية المهارات الاقتصادية. ورغم أن هذه البرامج تهدف لتحسين فرص تحقيق الدخل، فإنها جميعاً مرتبطة بتحقيق الأهداف الأساسية المتعلقة بالصحة مثل خفض معدلات سوء التغذية والوفيات.

وفي عام ١٩٩٢، وتلبية لطلب اللاجئين لخدمات وبرامج الائتمان التي تدعم القيام بالمشروعات، أنشأت اللجنة أول مشروع لها للتمويل متناهي الصغر وهو «برنامج تنمية المشروعات متناهية الصغر». وفي الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١، تطور هذا المشروع ليصبح مشروعاً شاملاً يضم أربعة قطاعات فرعية مختلفة، رغم صلتها الوثيقة ببعضها البعض. وهذه المشروعات هي ما يلي:

١. الإقراض متناهي الصغر: تدير اللجنة صندوقاً صغيراً للقروض الدوارة يصرف القروض للأفراد ومجموعات الرياديين. وقد بلغ متوسط القروض المقدمة ١٠,٠٠٠ شلن كيني (ما يعادل ١٣٣ دولار أمريكي) بفائدة سنوية معدلها ٢٤٪. ويتم ضمان القروض عن طريق إيداع مبلغ نقدي في حساب الادخار الذي تديره اللجنة، رغم أنه يحق للفئات المستهدفة التي لا يتوافر لديها ضمان نقدي استخدام وديعة مجتمعية كضمان. وفي الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، تم صرف ١,١٩٣ قرض وصل إجمالي مبلغهم إلى ٩,٩٤٠,١٢٠ شلن كيني (ما يعادل ١٣٢,٥٢٥ دولار أمريكي).

٢. الادخار: تدير اللجنة حساب ادخار مع الفائدة للمودعين من اللاجئين. وفضلاً عن أن هذا الحساب يعد بمثابة كفيل ضامن للمشتركين

في برنامج الإقراض متناهي الصغر، فإنه مفتوح للاجئين المودعين الذين يمتلكون مشروعات في المخيم، ولكنهم لم يحصلوا حالياً على قروض. وإزاء تخفيض مبالغ التمويل المقدم من الجهات المانحة لمشروع الإقراض متناهي الصغر، تم تعبئة المدخرات لاستخدامها كرأس مال للإقراض. وفي عام ٢٠٠٠، تجاوز رصيد الودائع، في ذروته، مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ شلن كيني (ما يعادل ٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي).

٣. التدريب على مهارات الأعمال: اشتمل هذا التدريب على أربع دورات (مدخل إلى أساليب ممارسة الأعمال: إدارة الأنشطة التجارية؛ مسك الدفاتر والسجلات؛ المحاسبة والتكاليف). وقد تم إعطاء هذا التدريب للمشاركين في مشروع الإقراض متناهي الصغر ولأصحاب المشروعات الآخرين من اللاجئين الذين يرغبون في تحسين قدرتهم على ممارسة الأعمال. وفي الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، كان ٣،١٨٤ فرد قد أكملوا على الأقل دورة واحدة من هذه الدورات.

٤. النشاطات الميدانية للأعمال: تم إنشاء شبكة من مسئولي تطوير الأعمال في المجتمع لدعم عملاء القروض، والمساعدة في استرداد القروض، بالإضافة إلى التعرف على عملاء جدد مرتقبين.

ورغم ذلك، فإنه في نهاية عام ٢٠٠٢، أجريت سلسلة من المراجعات الحسابية ومراجعات البرامج أدت إلى إلقاء الضوء على جوانب قصور خطيرة في برنامج التمويل متناهي الصغر الذي تنفذه اللجنة في كاكوما. وبحلول ديسمبر ٢٠٠٣، تم إيقاف جميع عناصر التمويل متناهي الصغر (فيما عدا مشروع صرف صحي صغير).

لماذا إذاً لم تنجح محاولات اللجنة الرامية لدفع التنمية الاقتصادية وزيادة فرص تحقيق الدخل؟ الإجابة هي أن المعوقات التي واجهتها اللجنة كانت داخلية وخارجية معاً. وقد نجمت المعوقات الداخلية عن القدرات والهياكل والقرارات المتعلقة بالبرامج والتنظيم. في حين نشأت المعوقات الخارجية عن بيئة التشغيل التي كان تأثير اللجنة عليها محدوداً أو منعدماً.

المعوقات الداخلية

يتمثل أول معوق داخلي في **عدم توافر القدرة والخبرة التنظيمية** لدى اللجنة. ويعتبر من المتطلبات الأساسية لتنفيذ أي برنامج تمويل متناهي الصغر ضرورة وجود تنظيم معين تتوافر فيه مهارات وخبرات مشهود لها في مجال لا يختص بتقديم خدمات للرعاية الاجتماعية. ورغم ذلك، كان اختصاص اللجنة الرئيسي- ومجال خبرتها- في كاكوما هو إعداد برامج الصحة. ورغم أن اللجنة أنشأت برنامج تنمية المشروعات تلبيةً لطلب اللاجئين ولسد فجوة مبدئية في دعم أصحاب المشروعات، لم يكن البرنامج ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهدف اللجنة الرئيسي المتمثل في تحسين الأحوال الصحية للسكان اللاجئين. ففي عام ٢٠٠١، على سبيل المثال، استخدم برنامج تنمية المشروعات أقل من ٥٪ من إجمالي الميزانية التي خصصتها اللجنة لكينيا. وكان من الصعب على كبار المديرين تخصيص الوقت اللازم للإشراف الفعال على هذا القطاع في الوقت الذي كانت فيه البرامج الأخرى تأتي على رأس قائمة الأولويات. وباستثناء مدير البرنامج الذي تم تعيينه للإشراف على المشروع، لم يتلق أي من كبار المديرين في اللجنة بكينيا أي تدريب في مجال المشروعات متناهية الصغر. وقد انعكس عدم توافر هذه القدرة التنظيمية على المستوى العالمي. فقد عينت اللجنة خبيراً فنياً وموظفاً غير متفرغين لتقديم الدعم إلى جميع الدول التي يجرى فيها تنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر. ورغم عقد دورات تدريبية عن التمويل متناهي الصغر بصفة منتظمة، لم تكن هناك سوى فرص محدودة لتقديم الدعم الفني المتواصل.

ورغم ذلك، لم تظهر أوضح فجوة في القدرة التنظيمية من ناحية البرامج وإنما ظهرت من الناحية المالية، حيث يتطلب نجاح برامج تنمية المشروعات تعيين مديرين ماليين ومديري برامج أكفاء جدا ومدربين بدرجة كافية كما يتطلب أيضاً تعاوناً وثيقاً بين إدارة التمويل وإدارة البرامج. كما أن إدارة صناديق القروض الدوارة وإعداد الحسابات والتقارير المالية المتعلقة بها (وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً مثل معايير «شبكة التوعية بالمشروعات الصغيرة والتسويق لها» (والتي تعرف اختصارا باسم شبكة «سيب» SEEP[٢]). تتطلب أنواعاً من المهارات تختلف عن تلك التي تتوافر عادة لدى المحاسبين ومراقبي الحسابات الذين يكونوا على دراية بنظم حسابات الصناديق وإدارة المنح المقدمة من الجهات المانحة. وقد أدى


توقيع على اتفاقية قرض

انقطاع الاتصال بين موظفي برنامج تنمية المشروعات في كاكوما وموظفي التمويل في نيروبي، مع اقتران ذلك بعدم الخبرة، وفي بعض الأحيان، بعدم إبداء اهتمام بالتعلم من جانب المديرين الماليين، إلى ظهور مشكلات مزمنة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية. وفي بعض الأحيان، كانت التضاربات في التقارير تتطلب مطابقة أربعة مجموعات من الدفاتر جنباً إلى جنب مع بعضها البعض.

وهناك مجموعة أخرى من الصعوبات الداخلية نشأت بشأن **التشغيل وتحقيق «الاستدامة»**. فقد كان من بين التحديات الجسيمة التي تواجه تنفيذ أي برنامج فعال في كاكوما عدم الوضوح بشأن ما ينبغي، وما يمكن، أن يعنيه مفهوم «الاستدامة». وفي محاولة لإتباع أفضل الممارسات، انتهت جميع برامج اللجنة للتمويل متناهي الصغر في شتى أنحاء العالم - بما في ذلك برنامجها في كاكوما - من إعداد تقارير دورية بشأن النسب المالية وفقاً لمعايير شبكة «سيب» وكذلك من رصد وتتبع أداء البرامج في ضوء النسبتين الأساسيتين للاكتفاء الذاتي من ناحية التشغيل والاكتفاء الذاتي من ناحية التمويل.[4] ولم يتمكن برنامج اللجنة لتنمية المشروعات في كاكوما من النجاح في أي من الإجراءين. ففي نهاية السنة المالية ٢٠٠٠، على سبيل المثال، لم يكن قد تحقق سوى قدر ضئيل من الاكتفاء الذاتي، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من ناحية التمويل ١٣،٥٪، بينما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من ناحية التشغيل ١٣،٤٪. وفي الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، بلغ متوسط معدل سداد القروض ٨٠٪ فقط.

ولم يكن أيضاً واضحاً بالضبط كيف ينبغي تصور مفهوم «الاستدامة» في بيئة مخيم للاجئين مثل مخيم كاكوما. فقد كانت اللجنة تقوم بتنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر في عدد كبير من الأماكن في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك بين النازحين داخلياً، والعائدين، واللاجئين في المخيمات والمستوطنات، والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين أو النازحين داخلياً. وكان مطلوباً من كل برنامج إعداد تقرير بشأن الاستدامة وفقاً لتعريفات شبكة «سيب» سالفة الذكر. ومع ذلك، قد تأخذ الاستدامة، كهدف من أهداف برنامج تمويل متناهي الصغر، عدة أشكال. ففي بعض البلاد، مثل بلاد البلقان أو القوقاز، يُعرف تحقيق الاستدامة بأنه إنشاء مؤسسة محلية مستقلة للتمويل متناهي الصغر يمكنها أن تواصل أنشطتها في غياب اللجنة. ورغم ذلك، لم يكن ذلك النموذج واقعياً على الإطلاق في كاكوما، بالنظر إلى ضعف قدرات اللاجئين، وكثرة تنقل العملاء، بالإضافة إلى رفض السلطات الكينية الترخيص لأي مؤسسة تمويل متناهي الصغر يديرها لاجئون أو حتى الاعتراف بها، حيث أنه من المستحيل تسليم أي نوع من مهام التمويل المستمر متناهي الصغر إلى مجتمع اللاجئين، بالنظر إلى القيود المفروضة على آليات تراكم رؤوس الأموال وآليات الإدخار لدى اللاجئين بالإضافة إلى تنوع نظم القيادة والمساءلة في مجتمع اللاجئين، بل وتضاربها في كثير من الأحيان.

وأخيراً، واجه تنفيذ برنامج تنمية المشروعات على نحو فعال في كاكوما **تحدي داخلي آخر تمثل في صعوبة الوصول إلى المستفيدين المستهدفين من البرنامج**. وحتى عند الوصول إليهم، **يكون هناك شك في الأثر الإيجابي للبرنامج عليهم**. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن برامج اللجنة تسعى للوصول إلى أفقر الفقراء وأكثر الأفراد المستضعفين في مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف للاجئين، بما في ذلك الأسر التي تعولها المرأة بالإضافة إلى المعوقين. ورغم ذلك، كثيراً ما كان هذا التركيز على المستفيدين يتعارض مع الأهداف المالية للبرنامج التي تسعى، على سبيل المثال، للتقليل بقدر الإمكان من التأخر في أو التخلف عن سداد القروض وتعبئة المدخرات اللازمة لتكوين رأس المال المستخدم للإقراض. وعلى سبيل المثال، أصبح مشروع الادخار يسيطر عليه أغنى أفراد مجتمع اللاجئين. وفي نهاية نوفمبر ٢٠٠٠، بلغ نصيب أكبر مدخر ١٣،٥٪ من إجمالي الودائع. ورغم ذلك، فإن ما أثار القلق بشكل أكبر هو نتائج الدراسة الميدانية لتقييم أثر البرنامج التي أجريت في ديسمبر ٢٠٠٢ بين المتلقين للمنح الدوارة. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن معظم المتلقين للمنح لم يعجزوا فحسب عن تحقيق تحسن مستدام على المدى المتوسط في دخل أسرهم، وإنما أيضاً تبين أن ثلث المشروعات موضوع الدراسة أصبحت في حالة مالية أسوأ مما كانت عليه قبل بدء تنفيذ البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، اضطر بعض أفراد المجموعات التي تلقت المنح إلى بيع ممتلكاتهم المنزلية لسداد المنح الدوارة. وبالنسبة لتلك الأسر، على الأقل، يمكن القول بأن البرنامج أضعف بالفعل تأمين سبل كسب الرزق الخاصة بهم بدلاً من أن يعزز هذه السبل.

المعوقات الخارجية

تعتبر **السياسات والإجراءات التقييدية المفروضة من قبل الحكومة** عاملاً رئيسياً حال دون تنفيذ برنامج فعال للتمويل متناهي الصغر في كاكوما. وعلى حد قول أحد المحللين «هناك حاجة لربط قضية سبل كسب الرزق بقضية الحقوق والحماية ... حيث يعجز كثيرون (أو أي) من اللاجئين في شتى أنحاء العالم عن إيجاد سبل مستقلة لكسب الرزق والحفاظ عليها لأنهم محرومون من ممارسة الحقوق المخولة لهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمنصوص عليها في القانون الدولي أيضاً5». إن هذا هو بالتأكيد الوضع في كينيا، حيث تقيد حرية حركة اللاجئين. ويواجهون صعوبة بالغة في الحصول على تصريح بالعمل بطرق قانونية، ولا يمكنهم الحصول على الأرض اللازمة للإنتاج الزراعي، ولا يسمح لهم المجتمع المحلي في كاكوما بامتلاك الماشية كما لا يمكنهم الاستفادة من قطاع الخدمات المصرفية المحلية (الائتمان والإدخار). وقد أنشئت سوق محلية منتعشة قائمة على اقتصاد المساعدات الدولية المقدمة للاجئين في كاكوما6، بحيث تعود بالنفع على اللاجئين والسكان المحليين لمقاطعة توركانا على حد سواء، ولكن العوامل سالفة الذكر تفرض قيوداً شديدة على هذه السوق بالنسبة لأصحاب المشروعات من اللاجئين. فعلى سبيل المثال، يحتاج أصحاب المشروعات من اللاجئين لتصريح من المفوضية العليا لشئون اللاجئين والمسئول الإقليمي المحلي لحكومة كينيا من أجل السفر خارج المخيم لشراء البضائع. كما يتعرض اللاجئون لتحرش الشرطة بهم نظراً لعدم توافر وثائق هوية لديهم تحظى باعتراف واحترام العالم، مما يحول دون نقل التوريدات على نحو فعال إلى سوق المخيم.

كما أن المخيم نفسه يقع في واحدة من أكثر المناطق المهمشة والموحشة في كينيا، وهي منطقة معروفة بارتفاع معدلات العنف المجتمعي والطائفي والجنسي فيها. وقد أدى توتر العلاقات بين مجتمع اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والذي تفاقم من جراء التنافس على الموارد القليلة وإدارك السكان المحليين لإهمال السلطات الوطنية والدولية لشئون اللاجئين، إلى أن تصبح مشروعات اللاجئين وأسرهم هدفا للصوص. وفي غياب نظام شرطة ونظام قضائي يتسمان بالفعالية، تمر أعمال السرقة والعنف التي ترتكب ضد اللاجئين دون عقاب. وكل هذه العوامل، بدورها، تعتبر بمثابة معوقات أمام تنمية سوق أكثر قوة للاجئين.

وعلاوة على ذلك، يعتبر أيضاً **النطاق المحدود لسوق اللاجئين** عقبة أخرى في طريق النجاح. إذ أن هناك قيود مفروضة على انتفاع اللاجئين بالأرض والماشية وملكيتهم لها بالإضافة إلى قلة الفرص المتاحة أمامهم للحصول على عمل مقابل أجر. وقد أدى ذلك إلى خلق سوق تنافسية جدا للاجئين دون أي تنوع يذكر. وتتركز معظم مشروعات اللاجئين في قطاعي التجارة الصغيرة والخدمات، مثل محلات البيع بالتجزئة، والمطاعم والحانات، وبائعي الخضروات واللحوم والأسماك، والخياطين. كما أن الطاقة الإنتاجية منخفضة إما لأن رأس المال المستثمر المبدئي المطلوب كبير جداً بالنسبة لمعظم اللاجئين، أو لأن السلع المصنعة بالفعل (مثل الملابس المستعملة) متوافرة بسهولة



وبأسعار أقل من الأسعار التي تدفع في حالة تفصيلها في كاكوما.

وأخيراً، فإنه على مر التاريخ كان هناك **عدم تنسيق بين الوكالات المعنية بمساعدة اللاجئين** في كاكوما، مما يحد من فعالية وملائمة تدخلات اللجنة عن طريق التمويل متناهي الصغر. فمن بين الإحدى عشرة وكالة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في كاكوما، لدى على الأقل خمس وكالات (بما في ذلك اللجنة) برامج لتوليد الدخل من نوع أو آخر يتم إدارتها في آن واحد. وحتى عام ٢٠٠٣، لم تكن المفوضية العليا لشئون اللاجئين قد حددت شريكاً رئيسياً منفذاً لأنشطة توليد الدخل في كاكوما ولم تكن تقوم بدور فعال في التسنيق بين الوكالات. وكان لكل برنامج ووكالة

لكل برنامج ووكالة أسلوب مختلف

أسلوب مختلف في التحفيز الاقتصادي، حيث كان البعض يقدم منحاً، والبعض الآخر يقدم قروضاً، وآخرون يجرون تدريباً مهنياً متصلا بالعمل. وحتى بين برامج القروض، كان هناك اختلاف في شروط مثل معدلات الفائدة وشروط السداد. وقد ترتب على هذا التعدد في أساليب العمل عدة نتائج. وكان من بين هذه النتائج أن تمكن اللاجئون من الاستفادة من تسهيلات ائتمانية متعددة في آن واحد مما ترتب عليه زيادة مديونيتهم وإضعاف قدرتهم على الالتزام بمواعيد سداد القروض لجميع الدائنين. كما تلاشي أيضا الخط الفاصل بين القرض والمنحة أو غيرها من أشكال المساعدة المادية العينية التي تقدم مجاناً. وفي ظل هذه الظروف، كان من الصعب تعزيز ثقافة سداد الديون. وفي عام ٢٠٠٣، أصبح واضحاً ما يلي: أ) أن تدخلات اللجنة تزيد من تعقيدات السوق المضطربة بالفعل؛ ب) أن الوكالات الأخرى تركز اهتمامها الآن على الاحتياجات الأساسية للمستفيدين التي كانت اللجنة تلبيها في بادئ الأمر؛ ج) أن الوكالات الأخرى قد تتوافر لديها، في الواقع، المزيد من الخبرة والقدرة على تلبية تلك الاحتياجات.

أفضل الممارسات المتعلقة بالتمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين

تلقي هذه الدراسة الموجزة الضوء على العديد من الدروس المستفادة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يحتاج تنفيذ البرامج الناجحة الخاصة بالتمويل متناهي الصغر إلى طاقم من العاملين المؤهلين تتوافر لديهم خبرة فنية بالإضافة إلى التزام تنظيمي باستغلال الموارد اللازمة لتوفير تلك الخبرة على كافة المستويات التنظيمية.
- يجب فهم التمويل متناهي الصغر على أنه تدخل مالي وفقاً لبرنامج. ويجب وضع أنماط للتعاون بين العاملين الميدانيين بالبرنامج وموظفي التمويل بالمقر الرئيسي والحفاظ على هذه الأنماط لضمان مراقبة الجودة وإعداد التقارير المتعلقة بها.
- يجب تقييم أثر برنامج التمويل متناهي الصغر بأسلوب مبتكر. وينبغي الاعتراف باحتمال حدوث نتائج عكسية تضر بأهداف البرنامج المتمثلة في تعزيز تأمين سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.
- يجب دراسة مفاهيم مثل مفهومي «الاستدامة» و«الاكتفاء الذاتي»، الذين يستخدمان بوجه عام كمقياسين للنجاح، بعين ناقدة. وقد يكون إيجاد تعريفات جديدة للمفهومين أمراً ضرورياً شأنه شأن ضرورة إدراك أنه قد تكون هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون تحقيق أي منهما.

جيسون فيليبس هو المدير القطري للجنة الإنقاذ الدولية بكينيا. بريد إلكتروني: Jason@irckenya.org ولمعرفة معلومات بشأن عمل اللجنة في كينيا، يمكن زيارة الموقع التالي:
www.theirc.org/Kenya/index.cfm

١ أنظر موقع: www.sphereproject.org
٢ لمناقشة ما يحدد الوضع الدائم للاجئ، أنظر البحث الذي يحمل عنوان «ليست هناك حلولاً تلوح في الأفق: مشكلة أوضاع اللاجئين الدائمة في أفريقيا» No Solutions in Sight: the Problem of Protracted Refugee Situations in Africa، بقلم جيف كريسب، وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للمفوضية العليا لشئون اللاجئين UNHCR EPAU، قضايا جديدة في بحوث اللاجئين، يناير ٢٠٠٣. يمكنكم الإطلاع على البحث عبر شبكة الانترنت على الموقع التالي: www.unhcr.ch/epau.
٣ أنظر موقع: www.seepnetwork.org.
٤ يتم تحقيق الإكتفاء الذاتي من ناحية التشغيل عندما يكون الدخل الذي يتم تحقيقه داخلياً (من الفائدة والرسوم) مساوياً لمصروفات تشغيل برنامج الائتمان أو أعلى منها. ويتم تحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية التمويل عندما يغطي الدخل الذي يتم تحقيقه داخلياً تكاليف التشغيل والتكاليف المالية المباشرة ويكفي للحفاظ على القيمة الحقيقية لمحفظة القروض.
٥ جيف كريسب، «المفوضية العليا لشئون اللاجئين، سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين واعتمادهم على أنفسهم: نبذة مختصرة» UNHCR, refugee livelihoods and self-reliance: brief history، الوثائق المرجعية لوحدة التقييم وتحليل السياسات، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣. ويمكن الإطلاع على البحث عبر شبكة الإنترنت على الموقع التالي: www.unhcr.ch/epau
٦ «لم تكن جهنم أبداً بهذا الوضع الجيد» Hell never looked so good، بقلم جيسون فيليبس، تقرير ميداني، مجلة الشئون الإنسانية، عدد شتاء ٢٠٠٢، ص ٤٠-٤٣. ويمكن الإطلاع على التقرير عبر شبكة الإنترنت على الموقع التالي: www.humanitarian-review.org/upload/pdf/PhillipsEnglishFinal.pdf

الائتمان متناهي الصغر - «ضخ الأكسجين لحياة أفضل»[١]

بقلم: ميريزي كفيرنرود

منذ عام ١٩٩٨، يلعب المجلس النرويجي للاجئين Norwegian Refugee Council دوراً رئيسياً في تقديم القروض متناهية الصغر إلى النازحين داخلياً في أذربيجان لتمكينهم من الوقوف على أقدامهم.

وتعتبر أذربيجان موطناً لنحو ٥٧٥،٠٠٠ نازحاً داخلياً غادروا إقليم ناجورني كاراباخ والأقاليم المجاورة في أوائل تسعينات القرن العشرين. ووفقاً لاحصائيات الأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن ٧٠٪ من النازحين داخلياً يعيشون تحت خط فقر الدخل (يبلغ الدخل الشهري للفرد ٢٤ دولار أمريكي). ولم تنجح ثروة النفط والغاز التي اكتشفت مؤخراً في أذربيجان في سد الحاجة لإيجاد سبل دائمة لكسب الرزق لقطاع من السكان لا توجد أمامهم أية فرص حاليا للعودة إلى إقليم ناجورني كاراباخ الذي تسيطر عليه أرمينيا. وقد نجح بشكل رائع البرنامج الذي أنشأه المجلس النرويجي والذي تتولى تنفيذه منذ عام ٢٠٠٢ إحدى وكالات الائتمان التابعة لنا، وهي شركة نورميكرو المحدودة. فمازالت معدلات السداد مرتفعة بشكل غير عادي كما يوجد حاليا نحو ٣،٥٠٠ عميل لدى الشركة. وتوفر مشروعات الأسر التي يقدم البرنامج الدعم المالي لها فرص عمل لما يزيد عن ٧،٠٠٠ فرداً. وتعد شركة نورميكرو واحدة من عشر مؤسسات محلية تدعمها الوكالات الدولية تعمل على خلق فرص اقتصادية لكل من النازحين داخلياً والفقراء من مواطني أذربيجان. وتخدم هذه المؤسسات قرابة ٢٠،٠٠٠ عميل وتقدم الدعم لحوالي ٤٠،٠٠٠ مكان عمل.

ورغم أن هذه قطرة في محيط بالمقارنة بالحاجة لتوفير سبل دائمة للرزق لملايين الفقراء، فإنها تشكل بداية كما أنها أثبتت جدوى الائتمان متناهي الصغر. ويصل التمويل متناهي الصغر في أذربيجان إلى «المحرومين من حق الحصول على القروض المصرفية» - أي أولئك الذين لا تنطبق عليهم، في غير ذلك من الأحوال، المعايير التي تؤهلهم للحصول على قرض مصرفي، حيث إن النازحين داخلياً إما أنهم لا يتوافر لديهم ضمان يذكر أو لا يمتلكون أي ضمان على الإطلاق لأنهم فقدوا منازلهم وغيرها من الأصول المادية. ومما يبعث على الأمل أن معظم المشروعات الصغيرة التي تديرها الأسر والتي تدعمها الجهات المقدمة للائتمان متناهي الصغر يمكنها الآن الاستمرار دون تلقي مزيداً من الدعم.

ورغم أن المجلس النرويجي وبعض المنظمات الأخرى لا يطلبون من عملاء القروض تقديم أي ضمان، فإن معظم القروض متناهية الصغر في أذربيجان يتم تقديمها مقابل ضمان. ومن بين وكالات الائتمان متناهي الصغر العاملة والبالغ عددها عشر وكالات، تعد الوكالات التالية هي التي يتردد عليها أكبر عدد من العملاء: المؤسسة المعنية بمساعدة المجتمع الدولي (فينكا) FINCA، ومنظمة ورلد فيجن الدولية World Vision، والمجلس النرويجي. وتشمل الوكالات الأخرى: منظمة أوكسفام الدولية Oxfam، ووكالة الأدفنتست للتنمية والإغاثة (أدرا) Adventist Development and Relief Agency (ADRA)، ووكالة فياتور للائتمان متناهي الصغر Viator، ومنظمة الهجرة الدولية International (IOM) Organisation for Migration، والمجلس الدنماركي للاجئين Danish Refugee Council (DRC)، والمنظمة الدولية لتنمية التعاونيات الزراعية Agricultural Cooperative (ACDI) Development International التي تم دمجها مع هيئة المتطوعين لتقديم المساعدة الخارجية للتعاونيات الزراعية (فوكا) VOCA. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم التمويل متناهي الصغر أطراف أكبر حجماً مثل بنك «شوربنك» Shorebank الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وبنك أذربيجان للتمويل متناهي الصغر Azerbaijan Bank Microfinance الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وبنك باكو Bank of Baku الذي يدعمه البنك الأوروبي للتعمير والتنمية European Bank for Reconstruction and Development، بالإضافة إلى الصندوق الإجتماعي لتنمية مجتمع النازحين داخليا Social Fund for Development of IDPs الذي يدعمه البنك الدولي.

> إرساء مبدأ الشفافية أمر لا غنى عنه في بلد يتفشى فيه الفساد

ويعتبر «ميهمان مامادوف» نموذجاً لأولئك الأفراد الذين نجحوا في خلق حياة جديدة بقرض مبدئي ذات مبلغ متواضع مقدم من المجلس النرويجي. ففي عام ١٩٩٩، حصل على قرض مبدئي بمبلغ ٢٠٠ دولار أمريكي ساعده فيما بعد على زيادة حجم أعمال مشروع للأغذية قام به، وفتح محل بقالة، وتشغيل ثلاثة مساعدين. وأنشأ «ميهمان» مؤخراً مخبزا وبقرض قيمته ٨٠٠ دولار أمريكي قام بشراء فرن وتمكن من تشغيل ستة أفراد آخرين. ويقوم حالياً بتوريد مخبوزات إلى ٢٠ محل من محلات بيع المخبوزات في إقليم باكو والمناطق المجاورة كما يعول أسرته البالغ عدد أفرادها سبعة أفراد. وبالإشتراك مع عملاء شركة نورميكرو الآخرين، يستثمر «يهمان حوالي نصف أرباحه في المشروع والباقي يستخدمه لرفع مستوى معيشة من يعولهم. وبالمعايير المحلية، لدى أسرة ميهمان الآن دخل جيد. ويرغب ميهمان في الحصول على قرض آخر بمبلغ أكبر من أجل التوسع في أعماله.

وقد نجحت برامج القروض التي تستهدف النازحين داخلياً المقيمين في المدن والقرى لأن شركة نورميكرو قامت بعمل التالي:

- بناء الثقة وخلق الشفافية ودعم ثقافة الائتمان؛
- خلق مصداقية لها في المجتمع قبل إصدار القروض بدون ضمان؛
- عقد اجتماعات مع كبار وقادة المجتمع للتأكد من معرفة جميع المقترضين المرتقبين بشروط القروض؛
- الاتصال بالعملاء بصفة منتظمة وضمان قيام الموظفين التابعين لها بزيارات للمتابعة.

التحديات التي تواجه برامج الائتمان متناهي الصغر في أذربيجان

لا يساعد الإطار القانوني في أذربيجان على تقديم خدمات الائتمان متناهي الصغر، حيث تنظر مصالح الضرائب إلى برامج الائتمان متناهي الصغر على أنها أنشطة مربحة وتسعى لتطبيق نظام ضريبي معقد. فعلى سبيل المثال، تفرض هذه المصالح ضريبة على الدخل الناتج من فوائد القروض على أساس نفس المعيار الذي تفرض به الضرائب على أي نشاط تجاري آخر واسع النطاق- رغم أنه لا يتم الحصول على «الربح» الإسمي وإنما يعاد استثماره لزيادة رأس المال المقترض المتاح لتوزيعه مرة أخرى على الأسر المستضعفة. وما لم يتم تخفيف العبء الضريبي الثقيل، فسوف تظل معدلات الفائدة على القروض مرتفعة ولن تستطيع البقاء على المدى الطويل سوى المؤسسات الأكبر حجما التي يتوافر لديها رأس مال كبير.

ويعتبر إرساء مبدأ الشفافية أمر لا غنى عنه في بلد يتفشى فيه الفساد. ويساعد المجلس النرويجي في ذلك من خلال دعم عملية اتخاذ العملاء للقرار. ومنذ عام ٢٠٠٠، يتم عقد اجتماعات هيئات عامة سنوية للعملاء. كما يتم إشراك ممثلين من مجتمعات العملاء من لحظة بداية إجراءات القرض. وتتخذ المجالس الاستشارية - التي يتم تشكيلها من ممثلي مجتمع العملاء ومن المسؤولين المختصين بالمجلس النرويجي - القرارات بشأن من لهم حق الحصول على القروض والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة عجز العملاء عن الالتزام بمواعيد السداد.

وفي مجتمع يسيطر عليه الذكور مثل أذربيجان، يكون معظم المتلقين للقروض المخصصة للنازحين داخلياً من الرجال، ولكن يتم تقديم عدد كبير نوعاً ما من القروض إلى الأسر التي يكون فيها الزوج والزوجة مسئولين بالتساوي عن القرض وتنمية المشروع. ويعتبر المجلس النرويجي، ومؤسسة فينكا، ومنظمة أوكسفام من بين الوكالات التي تسعي لإيجاد استراتيجيات أفضل لتوفير تكافؤ الفرص للمرأة من أجل تنمية المشروعات وتفادي مخاطرة انتفاع الرجال بالفعل بالقروض التي تستهدف المرأة. ويمكن أن تؤدي المبادرات الموجهة نحو المرأة للتدريب على المهارات إلى رفع نسبة القروض التي يتم تقديمها للنساء.

ويعتبر التدريب المهني تحدياً كبيراً يواجه أولئك العملاء الذين لم يزاولوا أي نشاط اقتصادي منذ عدة سنوات وفقدوا مهاراتهم السابقة، حيث غادر كثير منهم المناطق الريفية ولم تكن أسواق العمل في المدن في حاجة لمهاراتهم. وبالتالي، ليس من المستغرب أن يعمل معظم عملاء القروض في قطاع التجارة في المدن، وليس في الأنشطة الإنتاجية. لذا، يجب على الجهات المقدمة للائتمان متناهي الصغر بذل المزيد من الجهد لدعم قطاع الخدمات في أذربيجان والجمع بين تقديم القروض، والتدريب المهني، وتنمية مهارات الأعمال.

وقد يبدو من الصعب التوصل إلى تسوية للنزاع حول إقليم ناجورني كاراباخ في ظل المواقف المتصلبة التي يتخذها طرفا النزاع. كما أنه ليس من المتوقع في المستقبل القريب، عودة النازحين داخلياً على نطاق واسع. لذا، يجب أن يأتي دعم استراتيجيات كسب الرزق في إطار حلول دائمة لأزمة النازحين داخلياً في أذربيجان، سواء إندمجوا في المجتمعات المضيفة أو عادوا في نهاية الأمر إلى موطنهم الأصلي. ورغم أن البعض يري أن جعل الحياة في المناطق الريفية مريحة للنازحين داخلياً يخاطر بعرقلة عملية العودة، فإن المجلس النرويجي يرى أن دعم قدرة النازحين داخلياً على تحمل مسئولية أنفسهم سوف يساعد على تمكينهم مهما كان ما يخبئه المستقبل لهم.

ميريزي كفيرنرود هي الممثل المقيم للمجلس النرويجي للاجئين في أذربيجان. بريد إلكتروني: merethek@nrc-az.org وقد تمت كتابة هذا المقال بمساعدة بهمان أسكيروف من شركة نورميكرو وجيف فلاورز من مؤسسة فينكا- فرع أذربيجان www.villagebanking.org

لمعرفة معلومات وافية عن النازحين داخلياً في أذربيجان، أنظر قاعدة بيانات المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً Global IDP Project في الموقع التالي: www.db.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/Countries/Azerbaijan

١ تردد هذا التعليق في اجتماع انعقد مؤخراً لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في أذربيجان.

التمويل متناهي الصغر واللاجئون

بقلم: دومينيك بارتش

على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، كان للتمويل متناهي الصغر دور متزايد الأهمية في مسيرة تمكين اللاجئين على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

يتم تنفيذ برامج الائتمان متناهي الصغر وبرامج الإدخار في عدد من أماكن اللاجئين، حيث تتفاوت هذه البرامج ما بين برامج الإدماج المحلي في المخيم والتدخلات لصالح لاجئي المدن ودعم اللاجئين العائدين في إطار برامج إعادة الإدماج والتأهيل.

ورغم ذلك، لا يتوافر تحليل واف بشأن مدى فعالية التمويل متناهي الصغر كأداة لتحسين سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين. وبصرف النظر عن تناول هذا الموضوع من الناحية العملية، فإن النقاط الأربعة التالية تتضمن الدروس المستفادة من الأنشطة الميدانية وتعطي فكرة سريعة عن بعض الصعوبات الكامنة في تنفيذ التدخلات من خلال التمويل متناهي الصغر على نحو فعال في بيئة اللاجئين.

- يقوم التمويل متناهي الصغر على فكرة التضامن الجماعي ليحل محل الشكل المادي للكفالة في مجال المعاملات المصرفية التجارية. ورغم أن ذلك التضامن يبدو واضحاً بشدة في المجتمعات الريفية المتماسكة (مثل طائفة النساء الريفيات البنغاليات التي يخدمهن بنك جرامين، رائد التمويل متناهي الصغر)، فإنه يكون أقل اكتمالاً في حالات كثيرة للاجئين تضم جنسيات متعددة وخلفيات عرقية متنوعة. ورغم كل ذلك، فإن التضامن بوصفه رباطاً اجتماعياً يرتبط ارتبطاً وثيقاً بمكان الإقامة أو الإنتماء الجغرافي وذلك هو بالضبط الجانب الحساس في حياة أي لاجئ. بل وربما يخلص المرء إلى أن صدمة النزوح الداخلي تشكل عقبة شديدة أمام تحقيق مفهومي التضامن والمجتمع. ورغم أن بعض مستوطنات اللاجئين القائمة منذ زمن طويل، وخاصة في أفريقيا، قد تشبه المجتمعات المتجانسة، فإنها لا تعمل عادة على خلق ذلك النوع من التماسك الذي يساعد على الرقابة المتبادلة وربما الأهم من ذلك هو أنه يساعد على فرض عقوبات إجتماعية على المقصرين. وتصبح هذه المشكلة أكثر شيوعاً بين حالات لاجئي المدن متعددي الأعراق الذين غالباً ما يكونوا كثيري التنقل عبر الحدود (أنظر «التنقلات غير المنتظمة في إقليم جنوب أفريقيا»).

- نشأ التمويل متناهي الصغر وتطور كفرع من فروع المعرفة قائم بذاته، ذات صلة أوثق بالنشاط المصرفي أكثر منه بالإغاثة. ودون توافر الخبرة الفنية اللازمة في مجال «إقراض الفقراء»، لا يتم إعطاء اهتمام يُذكر بالمعايير المالية الرئيسية. وهكذا، فإن معدل السداد الذي يقدر بنحو ٥٠٪ قد يكون معقولاً نوعاً ما من وجهة نظر المدير غير المتخصص لمشروع ما، رغم أن أفضل الممارسات تقتضي تحقيق معدلات أعلى بكثير تقدر بحوالي ٩٥٪ كما تتطلب بالفعل تحقيق استدامة تامة خلال بضع سنوات لتغطية جميع التكاليف الإدارية. ورغم أن المفوضية العليا لشئون اللاجئين لا تتولى مباشرةً مهمة تنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر، وإنما تكلف شركاء منفذين بهذه المهمة، فإن هذه التدخلات مازالت تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج الإغاثة الشامل. ويشترك في هذا الرأي اللاجئون المستفيدون الذين ينظرون إلى المفوضية على أنها المتعهد بتقديم المساعدات التي تحدد وفقا لتقديرها ومن ثم يجدون صعوبة في قبول نظام سداد صارم وسريع، ويصبحون أقل قدرة بكثير على الالتزام به. وعند مواجهة هذا الخطر المعنوي، قد تلين المفوضية وشركاؤها بسرعة عند التفاوض، على سبيل المثال، بشأن معدلات فائدة أقل من المعدلات السائدة في السوق. ولا عجب إذن أن تتحول تلك القروض، على ما يبدو، إلى منح بمرور الوقت مما يثير التساؤل حول السبب وراء عدم إعداد هذا التدخل في شكل منحة في المقام الأول.

- يمتد أيضاً التعارض الجوهري بين النشاط المصرفي وعمليات الإغاثة إلى عملية اختيار المستفيدين. فالعملاء الذين من المرجح أن يستفيدوا من التمويل متناهي الصغر هم أولئك الذين يتميزون بالفعل ببراعة في مباشرة الأعمال وكثيراً ما تتوافر لديهم موارد كافية لإعالة أنفسهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن العملاء الذين من المرجح أن يفشلوا في مشروعاتهم ويتخلفون عن سداد المبالغ المستحقة عليهم هم بالضبط أولئك الأفراد الذين ترغب المفوضية في تقديم أكبر مساعدة ممكنة لهم: أي الحالات المستضعفة مثل الأرامل أو الأمهات غير المتزوجات. وقد يكون من الصعب التوصل إلى حل لمشكلة الصدام بين الأعمال التجارية والأعمال الخيرية في بيئة اللاجئين وهو الأمر الذي كثيراً ما يؤدي إلى عدم التوافق الفعلي بين المستفيدين المستهدفين والمستفيدين الفعليين.

قد يكون من الصعب التوصل إلى حل لمشكلة الصدام بين الأعمال التجارية والأعمال الخيرية في بيئة اللاجئين

- يعتبر التمويل متناهي الصغر ليس إلا عنصراً يسهم في تيسير اعتماد اللاجئين على أنفسهم ودعم سبل كسب الرزق المستدامة. ولنجاح هذا النوع من التمويل، فإنه يحتاج لدعم من خلال التدخلات المستهدفة الأخرى مثل التدريب على الأعمال. والأهم من ذلك، تهيئة بيئة مواتية لمزاولة الأعمال. فعلى سبيل المثال، يكون للقيود التي تفرضها الحكومة على حرية تنقل اللاجئين تأثير مباشر على دخول منتجات اللاجئين إلى الأسواق مما قد يشكل بالتالي عقبة في طريقهم أكبر بكثير من تكلفة التمويل. وبالفعل، فإن أي من المتطلبات التنظيمية المتعددة (مثل تصاريح العمل والتراخيص التجارية) من الممكن أن تبدد بسهولة بالغة الأمال المنتظرة مما كان من الممكن أن يصبح مشروعاً تجارياً سليماً لولا تلك المتطلبات. ولكي يحقق التمويل متناهي الصغر إمكانياته الحقيقية في بيئة اللاجئين، يجب أن يرتكز على فهم تام لأكثر سبل الاعتماد على النفس دواما. ورغم ذلك، فإنه من الناحية العملية، كثيراً ما يتم تنفيذ هذا النوع من التمويل «كحل سريع» لتحسين سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

دومينيك بارتش هو كبير مسئولي السياسات في وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للمفوضية. بريد إلكتروني: bartsch@unhcr.ch

الأراء المعبر عنها في هذا المقال هي أراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المفوضية. وقد نشر هذا المقال لأول مرة عام ٢٠٠٢ ومنذ ذلك الوقت وضعت المفوضية سياسة شاملة بشأن التمويل متناهي الصغر.

سيراليون الرئيسي

إعادة رأسملة ليبريا: المبادئ الواجب اتباعها عند تقديم المنح والقروض لتنمية المشروعات متناهية الصغر

بقلم: جون توكر، تيم نورس، روب جيلي، ديف بارك، وستيفن باومان

في البيئات التي شهدت صراعات سابقة، نجح المانحون والممارسون في الماضي في تقديم المنح والقروض إلى السكان المتضررين لدفع النمو الإقتصادي وعملية إعادة إعمار البلاد، ودعم عودة اللاجئين المستدامة، بالإضافة إلى إعادة إدماج المحاربين السابقين. ورغم ذلك، أثبتت التجربة مؤخراً أنه ما لم تتم إدارة عملية تقديم المنح والقروض بأسلوب سليم، من الممكن أن يضعف المانحون والممارسون ذوي النوايا الحسنة ظهور ثقافة مفيدة للائتمان، ويعطلون مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ويلحقون الضرر بالمجتمعات على المدى الطويل.

وقد وضعت هذه المذكرة كأداة عملية للمانحين والممارسين الذين يعملون في أوضاع ما بعد الصراعات بهدف تعظيم الأثر الإيجابي لبرامج المنح والقروض على تنمية المشروعات متناهية الصغر. وقد تم إعداد هذه المبادئ، التي تستند إلى أفضل الممارسات الحديثة المأخوذة من بيئات التنمية وبيئات ما بعد الصراعات، بهدف زيادة سرعة عملية إعادة الإعمار مع وضع الأساس اللازم لدعم النمو الاقتصادي. وقد قام بإعداد هذه المذكرة المانحون والممارسون لاستخدامها في ليبريا، على سبيل الاختبار، لمعرفة ما إذا كان التعاون بين المنتفعين من المتوقع أن يؤدي إلى الاستفادة التامة من التدخلات عن طريق تقديم المنح والقروض.

المعايير الملائمة لبرامج المنح أو القروض

في حالات الإغاثة، قد تكون برامج المنح والقروض على حد سواء أدوات ملائمة لمساعدة الفقراء الذين يزاولون نشاطاً اقتصادياً في بدء المشروعات أو التوسع فيها. ورغم ذلك، لا يمكن أن يحل أحد هذين النوعين من التدخل محل الآخر كما أنه لا ينبغي الخلط بينهما.[1] فبرامج المنح تزود صاحب المشروع برأس المال اللازم بسرعة دون فرض عبء السداد عليه ولا تتطلب سوى توافر قدر معقول من القدرة المؤسساتية لدى الجهات المنفذة. ورغم ذلك، تخدم هذه البرامج عدداً محدوداً من الأفراد وقد يكون لها تأثير سلبي على ثقافة الائتمان في حالة الاعتماد الشديد عليها. في حين أن برامج القروض لديها القدرة على تزويد أعداد كبيرة من أصحاب المشروعات برأس المال اللازم بصفة مستدامة، ولكنها تحتاج لقدرة مؤسساتية فائقة لتنفيذها على نحو فعال. وعند تحديد نوع التدخل الذي سوف يموله المانحون أو ينفذه الممارسون، فإنه ينبغي عليهم أن يضعوا في اعتبارهم هدف البرنامج، وبيئة التشغيل، والقدرة المؤسساتية للجهة المنفذة، بالإضافة إلى نطاق البرنامج أو التمويل.

وتعتبر برامج المنح مناسبة في الحالات التالية:

- عندما يكون الهدف الرئيسي للبرنامج هو تنمية المشروعات من أجل فئات معينة من السكان- مثل النساء المستضعفات، والمحاربين السابقين، والشباب- الذين لا يمكنهم إدارة القروض الائتمانية متناهية الصغر على نحو فعال أو لدعم الأهداف غير الاقتصادية مثل المصالحة العرقية وإعادة بناء المنازل:
- عندما تكون بيئة التشغيل غير مستقرة (نتيجة لكثرة تنقل بعض السكان وارتفاع معدل التضخم) وعندما لا يزاول السكان المستهدفون أي أنشطة تجارية أو لا يمكنهم دخول الأسواق أو عندما يقيمون في أماكن نائية:
- عندما تتوافر لدى الشركاء المنفذين خبرة في مجال تنمية المجتمعات والمشروعات متناهية الصغر، ولكن لا تكون لديهم الرغبة أو القدرة على إدارة برامج أطول أجلاً وأكثر تطوراً للتمويل متناهي الصغر؛
- عندما يكون نطاق البرامج والتمويل قصيراً (عام أو أقل).

في حين تعتبر برامج القروض مناسبة في الحالات التالية:[2]

- عندما يكون الهدف الرئيسي للبرنامج هو تنمية المشروعات بوجه عام لصالح أصحاب المشروعات الذين لا تتوافر لديهم إمكانية الحصول على رأس المال ويمكنهم إدارة القروض الائتمانية متناهية الصغر على نحو فعال؛
- عندما تكون بيئة التشغيل مستقرة (نتيجة لتوافر مستوى معقول من الأمن، وقلة تنقل السكان، وإنخفاض معدل التضخم) وعندما يزاول السكان المستهدفون أنشطة تجارية، ويمكنهم دخول الأسواق، وتتوافر لديهم القدرة على السداد:
- عندما تتوافر لدى المؤسسة المنفذة قدرة يتراوح مستواها ما بين المتوسط والمرتفع بالإضافة إلى تركيزها على الخدمات المالية أو برامج تنمية المشروعات متناهية الصغر:
- عندما يكون مدى البرامج والتمويل طويلاً (٣ سنوات بحد أدنى).

وفي أعقاب الصراعات مباشرة، قد تكون برامج المنح أنسب في حالات عديدة. ورغم ذلك، فإنه باستقرار الوضع في البلاد وتحسن الوضع الاقتصادي العام للسكان، ينبغي تحول التركيز من المنح إلى القروض.

تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر في سيراليون

في عام ٢٠٠١، خرجت سيراليون من حرب آهلية دامت عشر سنوات وكانت لها آثار مدمرة على البلاد. وبحلول السلام، بدأ تنفيذ العديد من برامج القروض التي تهدف لمساعدة أصحاب المشروعات على التعافي من الآثار التي خلفتها الحرب. ورغم أن أداء بعض البرامج كان جيداً، فإن معظمها كان يعاني من ضعف تحديد الأهداف، وعدم تأهل الموظفين، وعدم ملائمة المنتجات، بالإضافة إلى عدم كفاءة نظام استرداد القروض. وفي عام ٢٠٠٣، وجدت لجنة التقييم التابعة لصندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة UNCDF أن برامج «القروض» السابقة التي انخفضت فيها معدلات السداد أدت إلى خلق نوع من التشوش ساد بين العملاء والممارسين بشأن الائتمان، مما أدى إلى تباطؤ خطوات تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر وبالتالي تباطأت خطوات عملية إعادة الإعمار.

المبادئ الواجب اتباعها عند تنفيذ برامج المنح

- استخدم أداة المنح مرة واحدة لتفادي خلق شعور بالاعتمادية عليها ولتشجيع الاستثمار: إن تقديم مجموعة من المنح قد يشجع على الاعتماد عليها (لأن المستفيدين يبدأون في توقع العطايا) كما أنها قد تحول دون تحفيز

الاستثمار لأن تبديد مبلغ المنحة في الإنفاق، بدلاً من استثماره، سوف يقابل بتقديم منحة أخرى.

- إفصل المنح عن القروض لتفادي الخلط بينهما من جانب العملاء: في حالة عدم استطاعة تفادي الفصل بين النشاطين، ينبغي أن يتم ذلك عن طريق الاستعانة بموظفين مختلفين، واستهداف فئات مختلفة من السكان، واستخدام رسائل محددة بوضوح لعرض المنتجات إما كمنح أو قروض.

- قدم المشورة مع تقديم المنح: لزيادة فرص نجاح الاستثمار، ينبغي أن يكمل المنح إجراء تدريب أو تقديم توجيه من جانب موظفين متمكنين.

- أطلب تقديم مساهمات أو إقرار بالالتزام: لضمان جدية المستفيد في التعامل مع المشروع، ينبغي أن تكون المنح مشروطة بالوفاء بمتطلبات معينة أو تقديم مساهمة ما من المستفيد.

- وزع المنح المشروطة على مرحلتين: يجب أن يثبت المستفيد حسن استخدامه لمنحة مبدئية بمبلغ صغير، وأن يكون قد حضر دورات التدريب أو أعد خطة عمل قبل تلقي المبلغ الكامل للمنحة.

- أطلب من المتلقين للمنح المشروطة بالمساهمات المقدمة منهم تقديم مساهمات نقدية أو عينية تساوي على الأقل ١٠٪ من قيمة المشروع.

- نسق مع برامج القروض لتيسير التمويل طويل الأجل للعملاء: إن إتباع خطوات متدرجة مباشرة، أو اشتراط التزكية، للاستفادة من برنامج للقروض يمكن أن يشجع طالبي المنح ذوي النوايا الحسنة على التطلع لأن يصبحوا أصحاب مشروعات معترف بهم من حقهم الحصول على تمويل مستدام لمشروعاتهم.

المبادئ الواجب اتباعها عند تنفيذ برامج القروض

تطبق الدروس المستفادة من أفضل الممارسات العالمية المتبعة في مجال التمويل متناهي الصغر بل وتحقق نتائج ملموسةً في الأوضاع التي شهدت صراعات سابقة وأصبحت مستقرة إلى حد معقول بعد مرحلة ما بعد الصراعات مباشرة.[3] وبناء على ذلك، تركز المبادئ التوجيهية المذكورة أدناه على معايير الاختيار التي ينبغي على المانحين والممارسين مراعاتها، وليس على مبادئ التنفيذ نفسها.[4] ورغم ذلك، فإنه بالنظر إلى الصعوبات التي تتم مواجهتها والخبرات المطلوبة لتنفيذ التمويل متناهي الصغر بشكل فعال ومستدام في الدول النامية وبالنظر أيضاً إلى الضعف المؤسساتي الذي عادة ما يوجد في الدول في مرحلة ما بعد الصراع، فإنه ينبغي على المانحين والممارسين إيلاء اهتمام غير عادي إلى مراعاة معايير الاختيار قبل تمويل أو اقتراح أي تدخلات عن طريق التمويل متناهي الصغر.

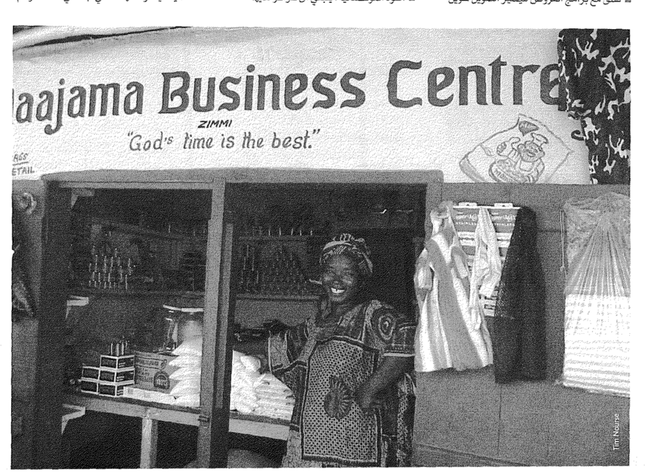
إن أي مؤسسة أو أي وكالة دولية للدعم الفني تتلقى دعما للقيام بأنشطة الائتمان أو الادخار يجب أن تكون لديها القدرة على إظهار كفاءتها، أو تكون لديها مؤشرات قوية على قدرتها، في المجالات التالية[5]:

- القوة المؤسساتية: ينبغي أن تتوافر لديها ثقافة مؤسساتية سليمة مقترنة بمهمة ورؤية قادرة على زيادة خدمات التمويل متناهي الصغر المقدمة إلى العملاء ذوي الدخول المنخفضة؛ ونظم إدارة ومعلومات تتيح لها إمكانية إعداد تقارير مالية تتسم بالدقة والشفافية وفقاً للمعايير المعترف بها دوليا؛ هذا بالإضافة إلى نظم تشغيل تتسم بالكفاءة.

- الخدمة المتميزة والأنشطة الميدانية: ينبغي أن تركز المؤسسة على خدمة العملاء ذوي الدخول المنخفضة وزيادة وصولها إلى العملاء واختراقها للسوق؛ وأن تقدم خدمات مالية تلبي احتياجات العملاء؛ وأن تتوافر لديها القدرة على تعديل الخدمات لتلبية الاحتياجات المختلفة لأصحاب المشروعات في أوضاع ما بعد الصراع (التي يسود فيها ضعف الثقة، وكثرة التنقل، وحرمان المشروعات من رأس المال، وإتباع استراتيجيات التكيف التقليدية).

- الأداء المالي السليم: ينبغي على المؤسسة أن تحدد معدلات فائدة على القروض تكفي لتغطية التكاليف الكلية للإقراض الفعال بصفة مستدامة، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل القروض المتأخر سدادها في محفظتها المالية، ولانخفاض معدلات التخلف عن السداد، وأن تعد خطة لوضع قاعدة تمويل متنوعة للقيام بأنشطة التمويل متناهي الصغر للتقليل بقدر الإمكان من الاتكال على الإعانات المقدمة من المانحين.

- إعداد التقارير: يجب أن يتوافر لدى جميع المؤسسات التي تتلقى الدعم نظام لإعداد تقارير دورية بشأن جودة خدماتها، وأنشطتها الميدانية، وأدائها المالي، بما في ذلك القوائم



Tim Nourse

المالية التي تتم مراجعتها سنوياً.

الخطوات التالية الواجب اتخاذها

توفر الدول في مرحلة ما بعد الصراع مثل ليبريا الفرصة لتلبية الاحتياجات الماسة للسكان المتضررين من الصراع مع وضع الأساس اللازم لقطاع مشروعات نشط سوف يساعد على دفع النمو طويل الأجل ودعم الاستقرار في البلاد. ورغم ذلك، هناك أيضاً خطر ألا يتم على نحو صحيح استيعاب ذلك التدفق الكبير لأموال الإغاثة – التي يتم توجيهها على نحو غير صحيح إلى برامج المنح أو القروض – مما يؤدي إلى الاتكال عليها أو ضعف ثقافة الائتمان. وتشكل المبادئ المطروحة في هذه الورقة نقطة بداية بالنسبة للمانحين والممارسين للبدء في تنسيق أنشطتهم مما يساعدهم في ضمان أن تعزز الأموال عملية إعادة الإعمار على المدى القصير وتحقق عائدات على المدى الطويل.

قام بإعداد هذه المذكرة كل من: جون توكر (صندوق تنمية رأس المال: www.uncdf.org، وتيم نورس (اللجنة الأمريكية للاجئين : American Refugee Committee، www.archq.org وروب جيلي وديف بارك منظمة الإغاثة العالمية World Relief: www.wr.org، وستيفن باومان منظمة الأمل الدولية World Hope International: www.worldhope.org

ويمكن إرسال التعليقات إلى العنوان التالي: john.tucker@undp.org وعنوان Timnourse@aol.com

بالإضافة إلى المقترحات المطروحة في هذا البحث بشأن برامج المنح والقروض، ينبغي على المانحين والممارسين أيضاً دراسة إجراءات تدخل تكميلية بهدف تحسين مناخ تنمية المشروعات، حيث يواجه العديد من أصحاب المشروعات صعوبة بالغة لا ترجع إلى عدم توافر رأس المال فحسب وإنما إلى عدم توافر المهارات أو عدم إمكانية دخول الأسواق، والحصول على المعلومات، واستخدام التكنولوجيا. لذا، تساعد برامج مهارات تطوير الأعمال أصحاب المشروعات على سد هذه الفجوات وزيادة الأرباح. وتتيح أوضاع ما بعد الصراع الفرصة للإصلاح في المقام الأول للقطاعات التي غالباً ما يكون أداؤها ضعيفاً. كما يمكن أن تؤدي الإصلاحات القانونية والدعم التنظيمي إلى تحسن ملحوظ في البيئة اللازمة لتقديم الخدمات المالية من جانب البنوك التجارية والجهات الأخرى.

١ قائمة القروض متناهية الصغر Microcredit Menu. المذكرة رقم (٢٠) في سلسلة فوكس التي تصدرها المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً (المجموعة الاستشارية) CGAP. www.cgap.org/docs/FocusNote 20.html.

٢ كارين دويل: التمويل متناهي الصغر في أعقاب الصراع Microfinance in the Wake of Conflict. شبكة التوعية بالمشروعات الصغيرة والتسويق لها (سيب) SEEP Network. 1998، www.mip.org/pdfs/mbp/conflict.PDF: ديف لارسون: أفضل الممارسات الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر MBP. سلسلة المذكرات الفنية المتعلقة بالتمويل متناهي الصغر في أعقاب الصراع. شركة بدائل التنمية، ٢٠٠٠ www.microfinancegateway.org/content/article/detail/14553

٣ ورشة العمل الفنية التي نظمتها منظمة العمل الدولية بالإشتراك مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين تحت عنوان: التمويل متناهي الصغر في أوضاع ما بعد الصراع: نحو إرساء مبادئ توجيهية متعلقة بالعمل Microfinance in Post-Conflict Situations: Towards Guiding Principles for Action. بقلم جيثا نجاراجان، ١٩٩٩ www.microfinancegateway.org/content/article/detail/2934.

٤ يعتبر موقع المجموعة الاستشارية www.cgap.org عبر شبكة الإنترنت مصدراً مفيداً لمعرفة مبادئ التنفيذ.

٥ المبادئ التوجيهية لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الواجب اتباعها عند اختيار ودعم الوسطاء، لجنة الوكالات المانحة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة. تم إتباع هذه المبادئ في دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الفصلين رقمي (٤-٣-٥) و(٦-٤-٦)، والملاحق ذات الصلة. www.ilo.org/public/english/employment/ent/papers/financgd.htm

المعونات الغذائية وسبل كسب الرزق: التحديات والفرص في حالات الطوارئ المعقدة

بقلم: فاليري جورنيري

على الرغم من أن توفير معونة الغذاء لتجنب المجاعة هي أولى أولويات برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، هناك إدراك متزايد بأن من الممكن إنقاذ حياة مزيد من الناس على المدى الطويل عن طريق توسيع تركيز الدعم الإنساني ليشمل أولئك المعرضين لخطر فقدان ممتلكاتهم. ويجب أن يرتكز دعم نشاطات سبل كسب الرزق على التحليل الدقيق ووضع برامج سليمة وعقد شراكات قوية.

لا يعتبر الأشخاص المتضررون من الأزمات ضحايا سلبيين. فهُم يعتمدون أساسا على قدراتهم الخاصة ووسائل تكيفهم ومواردهم وشبكاتهم من أجل البقاء واستعادة أوضاعهم. وهم إما ينتقلون إلى مساكن أخرى مع أفراد عائلتهم أو يرسلون أطفالهم للإقامة فيها. وهم يستخدمون مدخراتهم أو يأخذون قروضا أو ينقلون قطيع أغنامهم إلى منطقة يتوفر فيها مرعى ملائم أو يتحولون إلى زراعة محاصيل مقاومة للجفاف أو يرسلون عائل الأسرة ليبحث عن العمل في مكان آخر. وحتى في المناطق التي تعاني من صراع طويل ونزوح قسري، يواصل العديد من الناس السعي وراء سبل كسب الرزق والنشاطات الاقتصادية، سواء في القرى الريفية التي أرهبتها الميليشيات المتمردة أو في المناطق الحضرية التي غمرتها مخيمات النازحين أو اللاجئين.

وتضعف العديد من الاستراتيجيات، التي يتبعها الناس لتلبية احتياجاتهم الحالية من الغذاء أو الحفاظ على ما لديهم، صحتهم ورفاهتهم مما يعرض للخطر قدرتهم على تلبية احتياجاتهم المستقبلية من الغذاء والتكيف مع الأزمات الأخرى. وغالبا ما يتناول المتضررون من الأزمات وجبات أقل في العدد وأصغر في الكمية وأقل في القيمة الغذائية من أجل الحفاظ على ما لديهم لوقت أطول دون استنفاد ما لديهم. وحين لا تتاح للنازحين فرصة الحصول على سبل الرزق الأساسية وكذلك الروابط والشبكات التي عادة ما يعتمدوا عليها في الأوقات العصيبة، يضطروا أحيانا إلى اللجوء إلى أشكال غير قانونية لتوليد الدخل مثل الدعارة والسرقة والإتجار غير المشروع.

وتواجه المرأة والأسر التي تعولها امرأة مخاطر خاصة من استراتيجيات التكيف السلبية. وغالبا ما تتحمل المرأة وطأة نقص الغذاء مما يؤثر على صحتها وكذلك على القدرات الصحية على المدى الطويل لأطفالها الحاليين أو أبنائها الذين لم يولدوا بعد. وغالبا ما تتحمل المرأة مسئوليات جديدة لتحقق سلامة أسرتها ورفاهتها وأمنها الاقتصادي، عندما يذهب زوجها لأي مكان آخر يبحث فيه عن عمل أو عندما يكون زوجها مجندا في القوات المسلحة. والفتيات هن أول من يتركن المدرسة أو يواجهن الزواج المبكر عندما تتعرض سبل الأسرة لكسب الرزق للخطر. وقد تتعرض المرأة للإيذاء الجنسي أو لممارسة الدعارة من أجل حماية حياة وسبل رزق أسرتها.

ويمكن أن يؤدى دعم وحماية سبل كسب الرزق، باعتبارهما من العناصر الأولية للتدخل في حالة الطوارئ، تحقيق ما يلي:

- المساعدة في حماية الأمن الغذائي والقدرة الإنتاجية للأشخاص.
- التمكين من استعادة الوضع في إطار التدخل في حالة الطوارئ.
- المساهمة في تقليل الاعتماد على معونات الإغاثة.
- خفض التكاليف التي تتحملها وكالات الغوث: عندما يحتاج الناس للإغاثة من أجل البقاء، غالبا ما تكون سبل رزقهم قد فقدت بالفعل ومن ثَم، يلجأون إلى الاعتماد بشكل أكبر وأطول على معونات الإغاثة.
- تشجيع مشاركة الناس والاستجابة لما يريده المنتفعون، وتناول أولويات المجتمع.

وتتصف خيارات التدخل بالمعونات الغذائية بأنها واسعة النطاق في أوضاع الهجرة القسرية، وغالبا ما تشمل توزيع حصص غذاء كاملة أو جزئية على كل المتضررين أو الفئات الفرعية المستهدفة وكذلك دعم برامج الغذاء العالمي. ومن أجل حماية أو إعادة بناء سبل كسب الرزق، توفر البرامج الجديدة الغذاء مقابل العمل (لدعم الإنتاج الزراعي، واستعادة البنية التحتية الإنتاجية أو الاجتماعية أو بنية النقل وتعزيز الانتعاش البيئي)، الغذاء مقابل التدريب ونشاطات التغذية بالمدارس. وحتى تنال هذه النشاطات النجاح يجب تصميمها بحيث تلائم وضعا معينا وبحيث تتناول الأولويات التي يحددها المنتفعون، ويا حبذا عن طريق إشراكهم في تخطيط البرامج وكذلك تنفيذها.

وفي كولومبيا، تشجع المعونات الغذائية النازحين داخليا على المشاركة في النشاطات التي تركز على استعادة البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية، وكذلك تشجعهم على نشاطات التدريب وبناء القدرات التي تهدف إلى زيادة فرص حصولهم على الدخل. وقد أظهرت تجربة برنامج الغذاء العالمي في كولومبيا أن النازحين داخليا عازفون عن استثمار أموالهم في مجال تنمية أو تجديد الأصول الثابتة خشية أن تتكرر عملية نزوحهم. وفي هذا الوضع، يلقى برنامج «الغذاء مقابل التدريب» استحسانا، خاصةً عندما يتم تزويد النازحين داخليا، وهم في الغالب من مناطق ريفية، بمهارات تمكنهم من المنافسة بشكل أفضل في أسواق العمل في المدن. ونتيجة لذلك، بدأ برنامج الغذاء العالمي بشكل كبير في تنفيذ برامج «الغذاء مقابل العمل» تتسم بالتدرج إلى أن يصبح من الممكن إعادة توطين اللاجئين بشكل دائم.

وفي إثيوبيا، تم بنجاح استخدام برنامج «الغذاء مقابل العمل» في إصلاح الأراضي المحيطة بالمخيمات السابقة للاجئين. وشارك في المشروعات كلا من اللاجئين الذين كانوا مستوطنين بصفة دائمة وأفراد الجماعات المضيفة لهم. وكان للمشاركين دور في اختيار الموقع وكذلك في نشاطات «الغذاء مقابل العمل». وكان التوقيت لهذه المشروعات مسألة هامة، فقد لاحظ برنامج الغذاء العالمي تزايد الحافز للمشاركة في هذا المشروع في الوقت الذي تبدأ فيه برامج «الغذاء مقابل العمل» بنظام الحصص الكاملة وعندما كان توزيع الغذاء مجانا يتم على مراحل. وعلاوة على ذلك، عندما بدأت برامج مشابهة في مناطق أخرى تضم لاجئين مازالوا يعيشون في مخيمات، ولم تكن متاحة أمامهم فرص تذكر للعيش بشكل دائم في المنطقة، لم تكن هناك سوى مشاركة محدودة. وكما هو متوقع، اهتم اللاجئون بشكل أكبر بالمشاركة في نشاطات الاندماج في المجتمع، عندما أدركوا أنهم ومجتمعاتهم الجديدة سيستفيدون من هذه المشاركة.

القيود على حماية سبل كسب الرزق

على الرغم من أن هناك اعتراف متزايد بأنه ينبغي توجيه استخدام الدعم الإنساني، بقدر الإمكان، لدعم سبل كسب الرزق باعتبار ذلك جزءا من استراتيجيات إنقاذ الحياة، لا يخلو دعم سبل كسب الرزق من التحديات التي تواجهه، بل قد يزيد الدعم الإنساني الأمر سوءا وقد يُعرض المستفيدين لمزيد من المخاطر، مثلما قد يصبح أي شكل من أشكال المساعدات الإنسانية لعبة في ديناميكية الصراع، عندما يتم تقديمها عادة في ظرف طارئ معقد في بيئة تفتقر إلى الموارد. ومثل أي شكل ومن الأشكال الشائعة للمساعدات، يمكن أن تكون المعونات الغذائية عُرضة للتلاعب. ويمكن للدعم أن يؤثر في توازن القوة وقد يؤدي في النهاية إلى تفاقم الأزمة أو إطالة أمدها حتى عندما يكون لها دور فعال في إنقاذ أرواح الناس ورفع المعاناة عنهم.

WFP/Antonia Paradela

يُعد هذا الهدف مسألة سياسية بقدر ما هو مسألة فنية

ويشكل هذا الوضع عددا من التحديات أمام موظفي برنامج الغذاء العالمي وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، وتشمل هذه

صبي يجمع حنطة محلية، شمال شيوا، منطقة أمهارا، إثيوبيا

التحديات ضمان توفير المعونة الكافية للناس الذين في حاجة إليها وأن يتم ذلك في الوقت والمكان الذين يريدونه، وأن يتم توفير المعونة بطريقة فعالة وآمنة لكل من موظفي البرنامج والمستفيدين، وأن تؤدى تدخلات الإغاثة ليس فحسب إلى الوفاء بالاحتياجات العاجلة للمستفيدين، بل أيضا عدم الإضرار بهم.

وعندما تتعلق حالات الطوارئ بأشخاص في حالة تنقل، بصفة خاصة، يكون من الصعب تحديد عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى الدعم وكذلك تحديد مستوى الدعم المطلوب ومسايرة التغيرات. وغالبا ما ينتشر النازحون في مساحة كبيرة وقد تحكم عملية تسجيل اللاجئين اعتبارات سياسية ويؤدى ذلك إلى ازدواجية في الإحصائيات. وكذلك يؤدى الافتقار إلى المؤسسات العامة القوية أو نظيراتها الحكومية الموثوق فيها إلى وجود فجوات معلوماتية خطيرة وشكوك حول مصداقية البيانات وصعوبة التأكد من المعلومات، لاسيما في المراحل الأولية من عملية ما. ويتم الآن تجريب التقنيات البيولوجية الإحصائية الحديثة، بما في ذلك بصمة العين وأصابع اليد. وتبشر هذه التقنيات بالنجاح في إضفاء مزيد من الحيوية على عملية التسجيل مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أي اعتبارات ثقافية.

ويُعدّ الهدف من تقديم الدعم إلى أكثر الناس احتياجا بمثابة تحديا مستمرا، لاسيما عندما تتعارض معايير المعونة مع التقاليد المحلية للمشاركة في الموارد، وعندما تحاول السلطات توجيه المعونة الغذائية بطريقة تخدم الأهداف السياسية أو العسكرية، وعندما يكون هناك عدم أمان بدرجة كبيرة. وقد يحدث سخط عندما تحاول وكالات المعونات تقديم معونات إلى النازحين داخليا أو اللاجئين دون الأخذ في الاعتبار احتياجات الجماعات المضيفة أو المحيطة. وفي الواقع، يُعد هذا الهدف مسألة سياسية بقدر ما هو مسألة فنية. وقد يترتب على الخيارات التي تم وضعها أثر خطير على فعالية المعونة وآثارها الجانبية والمخاطر الأمنية التي يواجهها المستفيدون وموظفوا الوكالات. ومن بين طرق تناول هذا الأثر ضمان الشفافية في تخطيط التوزيع وتنفيذه لكي يعرف الجميع الأشخاص المستهدفين وسبب استهدافهم. وفي بعض المواقف العاجلة، يّعد من الضروري توفير المزيد من الغذاء لسد الحد الأدنى من الاحتياجات حتى لو كان هناك بعض عمليات التسريب لأولئك الذين لم يتم استهدافهم.

وتؤدى أوضاع اللاجئين وبعض أوضاع النزوح الداخلي إلى خلق قيود خطيرة على سبل كسب الرزق لكنها في نفس الوقت تؤدى إلى خلق فرص ممكنة لتوفير هذه السبل. إذ غالبا ما تكون فرص اللاجئين والنازحين داخليا محدودة للحصول على الأراضي والمواشي وفرص العمل وغير ذلك من سبل الرزق أثناء فترة لجوئهم. مما يؤدى إلى الحد من قدرتهم على إتباع استراتيجيات سبل كسب الرزق. وقد يمثل الأمن أيضا مشكلة بالنسبة لهم، إذ قد يتعرض اللاجئون في المخيمات القريبة من الحدود الوطنية إلى الهجوم أو يتم تجنيدهم وقد يصعب عليهم الوصول إلى العاملين في مجال المعونة. وتواجه المرأة مخاطر معينة تتمثل في الاعتداء عليها إثناء مباشرتها لاستراتيجياتها لكسب الرزق.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يمكن أن يسمح وجود تنسيق، تقوده المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مخيمات اللاجئين لجلب المعونات الغذائية وغير الغذائية حسب استراتيجية عامة، بتكوين روابط وثيقة بين القطاعات وتعزيز التدخلات الخاصة بسبل كسب الرزق. وبالإضافة إلى ذلك، توجد أسواق تقوم بأعمال معينة في معظم مخيمات اللاجئين وكذلك توجد بعض فرص العمل. داخل المخيم إن لم يكن خارجه، تستطيع دعم استراتيجيات سبل كسب الرزق. وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة حالة أجراها برنامج الغذاء العالمي مؤخرا في غينيا أن من الممكن إشراك اللاجئين كعمال مهرة وغير مهرة في دعم جهود الإغاثة (نصب الخيام وبناء مراكز للصحة وشبكات الصرف الصحي أو صنع الطوب لبيعه لوكالات الإغاثة). ويمكنهم مزاولة التجارة مع غيرهم من اللاجئين أو مع السكان المضيفين (القيام بخدمات معينة أو بيع المنتجات المزروعة في الحدائق الصغيرة أو بيع الأسماك أو البضائع المصنعة) أو يمكنهم المشاركة في النشاطات الصغيرة المدرة للدخل (مثل الخياطة أو الخَبز). وتبرز مذكرة التفاهم بين برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والتي تم تحديثها مؤخرا في سبتمبر 2002، أهمية مجهودات دعم نشاطات بناء الأصول كما تشجع المستفيدين على الاعتماد على النفس. وهو ما يعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، لا تّعتبر المعونات الغذائية دائما أكثر الموارد ملائمة عند السعي للاحتفاظ بالأصول أو دعم سبل كسب الرزق. ويجب أن ترتكز تدخلات سبل كسب الرزق على تحليل دقيق للغذاء المتوفر حاليا ولفرص الحصول عليه بالنسبة للمتضررين من الأزمات، وكذلك على الأثر الذي تركته الأزمة على ما يمتلكه الرجال والنساء من أصول استراتيجياتهم وعلى سبل كسب الرزق الخاصة بهم، وكذلك على الدور الذي قد تلعبه المعونات الغذائية سواء في الحفاظ على الأصول أو في سد احتياجات الاستهلاك الأسرى. ومن الضروري أيضا الأخذ في الاعتبار أثر المعونة الغذائية على السياسات والمؤسسات والعمليات التي تؤثر على استراتيجيات سبل كسب الرزق، لاسيما، الأسواق. وقد تعتبر التدخلات النقدية النموذج الأمثل للتعامل مع الأزمة، في حالة توفر الغذاء في السوق مع عدم قدرة الناس على الحصول عليه دون استنفاد أصول جوهرية.

المتطلبات الضرورية لوضع البرامج

يتطلب وضع البرامج الخاصة بدعم سبل كسب الرزق في حالات الطوارئ المعقدة ما يلي:

- إدراك كيف يمكن أن تعرض المخاطر، الناتجة عن الصراعات، النظم الأسرية لكسب الرزق: أهمية التحليل السياسي لاقتصاديات الحرب لتحليل العمليات العنيفة التي تشوه البيئة التي يباشر فيها الناس سبل كسب الرزق والتي تتحقق فيها نتائج ذلك.
- الربط بين تدخلات ما قبل الوضع الطارئ والتعامل مع الوضع الطارئ: ضرورة التنسيق بين التحذير المبكر والتخطيط الطارئ وتحليل مواطن الضعف وكل من برامج الطوارئ والبرامج طويلة المدى لتحسين قدرة المجتمع على مواجهة المخاطر.
- استخدام المؤشرات التي تعتمد على المجتمع لتتبع التغيرات الطارئة في مواطن الضعف بمرور الزمن (مثل بيع الأصول والتغيرات في وضع الأمن الغذائي وزيادة معدلات التسرب من المدرسة ومستويات سوء التغذية والتغيرات الطارئة على الوضع الصحي بشكل عام).
- دمج التقديرات الخاصة بسبل كسب الرزق في تقديرات الاحتياجات في حالة الطوارئ: يشمل هذا أرشفة استراتيجيات سبل كسب الرزق التي يتبعها النساء والرجال، وأرشفة الأصول التي يعتمدون عليها في كسب رزقهم والسياسات والمؤسسات والعمليات التي تؤثر في قدرتهم على إتباع استراتيجيات التكيف.
- التفريق بين الاستراتيجيات التي يتبعها الرجال والنساء والمخاطر التي يواجهونها.
- ضمان أن تتم تدخلات الطوارئ في وقت مبكر يكفي لتقليل الحاجة إلى استراتيجيات التكيف السلبية: يتطلب ذلك الحصول على التمويل والمعرفة المحلية بشكل أسرع وأكثر توقعا.
- الدفاع بشكل أفضل عن أولئك المعرضين لخطر فقد سبل كسب الرزق: تتطلب الأوضاع، التي تلعب فيها المعونات الغذائية دورا هاما في الحفاظ على الأصول ودعم سبل كسب الرزق، كميات من المعونات الغذائية أكبر من الكميات اللازمة لسد الاحتياجات العاجلة اللازمة للبقاء.
- ينبغي أن يعرف موظفو الوكالات الإنسانية وسائل الدفاع المجتمعي، وأن تكون لديهم القدرة على الاندماج فيها، عندما تكون المعونات الغذائية، وعندما لا تكون، هي الأسلوب الملائم للتعامل مع الوضع.
- ضمان أن يكون كل العاملين لديهم القدرة على إجراء تقييمات قائمة على مفهوم المشاركة وتصميم برامج فعالة وتنفيذها ومراقبة أثر نشاطاتهم وتجسيد الاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

ومن الضروري عقد شراكات قوية مع المنظمات التي تتفهم احتياجات المجتمعات والتي تكون مستعدة لتبني منهج سبل كسب الرزق. ويجب أن يُشرك برنامج الغذاء العالمي شركاء آخرين في تقديره وتحليله وعمليات تصميم البرامج. ويجب تشجيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والتي لها خبرة في دعم سبل كسب الرزق في حالات الطوارئ. كما ينبغي على برنامج الغذاء العالمي أن يسعى إلى عقد شراكات مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تستطيع أن تسهم بالموارد غير الغذائية بحيث تكون مكملة للموارد الغذائية التي يوفرها برنامج الغذاء العالمي.

فاليري جورنيري هو رئيس المحللين السياسيين وقائد فريق الإغاثة والانتعاش بقسم دعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج في برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة. بريد إلكتروني:
valeri.guarnieri@wfp.org.

أحد الموظفين يقيّم وضع المحاصيل في موقع لبرنامج الغذاء العالمي، غينيا



WFP/Tom Haskell

سبل كسب الرزق للمرحلين سابقاً في أوكرانيا

بقلم: جريتا أوهلينج

هل لعبت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين دورا فعالا في تشجيع الاعتماد على النفس من خلال البرامج المدرة للدخل في جنوب أوكرانيا؟ وما الذي يمكن عمله لتحسين الاعتماد على النفس في أوكرانيا وفي غيرها من دول الاتحاد السوفيتي السابق الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة؟

ومنذ استقلالها عام ١٩٩١، سعت أوكرانيا إلى إعادة هيكلة اقتصادها في خضم التضخم المتزايد وتفشي البطالة وانتشار الفساد. واستقبلت الدولة العائدين من مناطق المنفى السابقة واللاجئين من مناطق الصراع، وخلقت التحركات السكانية الواسعة النطاق في سياق إصلاحات السوق مناخا صعبا للحفاظ على سبل كسب الرزق.

اللاجئون والمرحلون سابقا في أوكرانيا

سكن التتار القرميون من أصل تركي شبة جزيرة القرم لأكثر من سبعة قرون قبل اتهامهم ظلما بالتواطؤ مع الألمان الغزاة وترحيلهم بشكل جماعي عام ١٩٤٤. ومنذ أواخر الثمانينات، عاد ربع مليون تتاري من القرم إلى أوكرانيا وبقي عدد مماثل في المنفى في آسيا الوسطى وبالأخص في أوزبكستان.[١]

ومن المعروف أن بعض التتار العائدين كانوا لاجئين من المناطق التي مزقتها الحرب في آسيا الوسطى والقوقاز. وصُنف الباقي منهم على أنهم مرحلين سابقا أغلبهم لا ينتمون لدولة معينة. وقد أدى حجم البطالة (الذي بلغت نسبته ٧٠٪ في بعض المناطق) ومدى الحاجة للاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي لكسب الرزق إلى تأكيد الحاجة لدعم الاعتماد على النفس بين هؤلاء السكان المُهجرين قسرا الذين في وضع ضعيف للغاية.

وقد أدى الاعتماد على النفس إلى ظهور عدد من الصعاب. فمعظم المناطق التي سُمح للتتار إعادة الاستيطان بها تفتقر إلى الطرق الممهدة وسهولة الوصول إلى وسائل المواصلات العامة والحصول على فرص العمل أو التجارة. وأدى رفض المسئولين المحليين منح تسجيل الإقامة (بروبيسكا) إلى عدم قبول الكثير منهم للعمل في القطاع الرسمي. وأسهم خوف السكان المحليين من المسلمين والأجانب والغرباء في زيادة عزلة العائدين عن سوق العمل. وكان لابد من التغلب على هذه الصعاب في الوقت الذي كانت فيه أوكرانيا تقوم بتفكيك اقتصادها المركزي.

البرامج المدرة للدخل في القرم

في عام ١٩٩٨، بدأ المجلس الدنماركي للاجئين برنامجا لمساعدة المرحلين سابقا. وقدم البرنامج منحا وقروضا لأغراض تتراوح بين شراء بقرة ومشروعات أكثر طموحا مثل ورش الحياكة الصغيرة. وعندما أغلق المجلس الدنماركي للاجئين مقره في القرم، تقدمت المفوضية وتعاقدت مع شريك تنفيذي محلي، هو رابطة محامي التتار في القرم (الرابطة)، لمراقبة مجموعة المنح والقروض القائمة وإقامة مشروعات جديدة. وعندما أغلقت المفوضية بدورها مقرها في القرم في أغسطس ٢٠٠٢ اقترحت نقل المسئولية عن برنامج القروض متناهية الصغر إلى صندوق التنمية والسكان التابع للأمم المتحدة (الصندوق)، ولكن بعد ذلك أعادت المفوضية بناء شراكه مع (الرابطة) عندما رأى الصندوق أن الخلط بين المنح والقروض في البرنامج وما حدث قبل ذلك من التخلف عن رد الديون جعل مناخ القروض المحلية متناهية الصغر يتسم بالمخاطرة.

> لم يكن هناك نظام لرد القروض

وقد تسببت الفترة التي لم تكن خلالها (الرابطة) أو الصندوق مفوضين لقبول تسديد مبالغ القروض في إرباك السكان المنتفعين. وعندما تولت (الرابطة) من جديد المسئولية لم يكن هناك نظام لرد القروض. إلا أن البرنامج المختلط للمنح والقروض شجع الاتجاه نحو الاتكال على البرنامج والتقليل من الاعتماد على النفس بدلا من التشجيع على ذلك. ويزعم المنتفعون أنهم عندما زاروا مكتب الصندوق لتسديد أقساط القروض قيل لهم أن يعتبروا ما حصلوا عليه من قروض بمثابة منحة إنسانية.

التحديات التي تواجه بيئة ائتمان أصابها الضرر

عندما شرعت (الرابطة) في تقديم القروض، فرضت رسما لمرة واحدة يُدفع مقدما يسمى «قسط إنساني» بنسبة ١٥٪ من القرض، ويدخل هذا القسط في صندوق دوار. وبينما أعرب المنتفعون – الذين كان لدى الكثيرين منهم تجارب سلبية مع المصارف التقليدية – عن قبولهم لهذا النهج بشكل عام، نظر بعضهم إلى الرابطة (وهي منظمة أهلية) على أنها منظمة تبتزهم لحمايتهم، إذ أنه من وجهة نظر المنتفعين بالقروض، الذين ليسوا على دراية بالممارسات المصرفية الغربية، بدا لهم أن رسم القرض (١٥٪) لا يمثل في الواقع تكلفه القرض ولكنه ثمن «للحماية» من جانب (الرابطة).

واكتشفت (الرابطة) أن القروض الأكثر نجاحا هي تلك التي تُمنح للأفراد الذين لديهم بالفعل أعمالا تجارية قائمة ويرغبون في التوسع فيها. وعلى سبيل المثال، حصل مؤخرا صانع فساتين الزفاف وآخر يعمل في مجال طبع كروت شخصية مهنية على قروض تكميلية. وتتعارض هذه الإستراتيجية، التي من المفترض أن تدعم بقاء واستمرار المنظمة الأهلية (لإقراض المقترضين ذوى الخبرة وأصحاب المشروعات)، مع الهدف المتمثل في منح القروض للاجئين الأكثر ضعفا والمنتفعين من المرحّلين سابقا.

وتقبل (الرابطة) السداد المؤجل وأعفت من سداد قرضين فقط من بين ٤٩ قرضا. لكن محفظتها المالية غير مجدية حاليا. فهناك

متأخرات لأكثر من ٣٠ يوما في سداد كافة القروض التي تم منحها عام ٢٠٠١. ويمكن مقارنة ذلك بالمعايير العامة التي تتبعها المؤسسات التي تقدم قروضا متناهية الصغر. وحسب هذه المعايير، يجب ألا تزيد القروض المتأخر سدادها لمدة يوم أو أكثر عن ١٠٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

وفضلا عن ذلك، فإن القدرة على الاستمرارية تعتبر ضعيفة. ونظرا لمعدل السداد البطيء أصبحت (الرابطة) غير قادرة على أن تدفع رواتب موظفيها. مما أدى إلى تركهم العمل الواحد تلو الآخر. وهي اليوم لا يعمل بها سوى المدير والمحاسب اللذين يعملان بشكل تطوعي وغير متفرغين مما أدى إلى أن تصبح المنظمة غير

يعتبر الفصل بين المنح والقروض أمرا هاما

مجهزة لإعطاء قروض جديدة. وإزاء قلة الأموال المتاحة، لم تحاول (الرابطة) القيام بنشاطات ميدانية. ولذا تكّون انطباع لدي معظم أفراد المجتمع بأن (الرابطة) لم تعد تقدم قروضا. وتلك مشكلة تبرز الحاجة إلى اختيار شركاء محترفين لديهم الخبرة بالقروض متناهية الصغر.

ومازال منتفعون كثيرون يعيشون على الخضروات التي يزرعونها في بيوتهم ومقايضتها ولا يبدي هؤلاء أي تحسن في قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم اليومية. وما لديهم من دخل بسيط إما يعاد استثماره في الأنشطة التجارية أو لتغطية الزيادة في نفقات المعيشة. ونظرا لسوء التخطيط لم تستطع بعض المشروعات أن تبدأ في العمل. وعلى سبيل المثال، لم يراع تصميم مصنع للمكرونة شروط الصرف الصحي. وكذلك كانت هناك أخطاء في التقديرات. فعلى سبيل المثال، تم إحضار ماكينات للحياكة لبعض المشروعات لكن لم يتم توفير القماش لأن (الرابطة) قد استنفدت ما لديها من أموال.

في أوكرانيا:

- أخفق العديد من المشروعات التجارية نتيجة للتعرض لصدمات غير متوقعة: على سبيل المثال، أدى مرض الأسرة، أو الوفاة، أو حوادث السيارات إلى تحول إنفاق القروض لتلبية الاحتياجات الطارئة، ولم يكن لدى العملاء احتياطي مالي يمكنهم من الاستمرار في نشاطهم التجاري، الأمر الذي يوضح أن ما كان يحتاجه العائدون بالفعل هو تقديم المساعدة وليس القروض.
- النظام الضريبي واللوائح التنظيمية ليست مشجعة للمشروعات التجارية: بالنسبة للبعض، يعتبر مجرد تسديد ثمن تسجيل النشاط أمرا غير مشجعا.
- تفتقر المشروعات المتلقية للقروض في بعض الأحيان إلى الصفة الرسمية، مما يجعلها تعتمد بشكل غير مضمون على من يرعاها من أصحاب ذوى النفوذ. وعلى سبيل المثال، فتحت إحدى السيدات مقهى على شاطئ البحر، ولكن تشاجرت مع أحد المسئولين المحليين الذي يرغب في أن يكون شريكا لها في المشروع ومن ثم تعرضت السيدة للتهديد ومنعت من مزاولة نشاطها.
- يحتاج المنتفعون إلى المساعدة في ظل نظام ضريبي معقد ولوائح تنظيمية معقدة، ويشكو الكثيرون من أن سداد جميع الضرائب المطلوبة قد يؤدي إلى إفلاسهم.

الدروس المستفادة:

تشير تجربة منح القروض متناهية الصغر في القرم إلى ما يلي:

- يجب أن تتناول الجهود المستقبلية لتعزيز سبل كسب الرزق، بشكل مباشر، الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الفنية لأولئك المرحلين سابقا بحيث لا تقتصر فحسب على السكان الجدد في المنطقة وإنما تمتد أيضا لتشمل أولئك الذين ليسوا على دراية بنظم المعاملات المصرفية والأنشطة التجارية.
- يجب أن تنقل المبادرات الخاصة بتقديم القروض متناهية الصغر رؤية واضحة وأن تكون محددة بشكل واضح.
- يعتبر الفصل بين المنح والقروض أمرا هاما لضمان أن يعي المنتفعون المعني الصحيح لحقوقهم ومسئولياتهم، ويجب أن تُقدم المنح والقروض عن طريق مؤسسات مختلفة.
- يجب إكمال الجهود التي تعمل على تسهيل استمرارية سبل كسب الرزق عن طريق الضغط على الجهات الرسمية لمنح حق الإقامة والسماح بمزاولة الأنشطة التجارية. وبدون الحصول على هذا الدعم، سوف يستمر استبعاد العائدين المهجرين قسريا عن العمل في ميدان الأنشطة الاقتصادية، ثم يوجه إليهم اللوم لأنهم يعتمدوا على الغير.
- في النظم الاقتصادية الانتقالية مثل النظم الأوكرانية، يعتبر وجود رقابة مكثفة وإشراف مكثف أمرا ضروريا لتوعية منتفعين تعودوا ليس فحسب على الممارسات السوفيتية للتبليغ والإحصاءات «المزدوجة» وإنما أيضا على عقلية الصرف لمن يستحق.
- ينبغي تقديم برامج بديلة للمتلقين للقروض الأكثر فقرا وضعفا، وبعبارة أخرى أولئك الذين من غير المحتمل أن يسددوا القروض في مواعيدها.
- يمكن أن يؤدي منح قرض في بيئة عمل فاسدة إلى حدوث إعاقة أكثر من أن يؤدي إلى تقديم المساعدة إذا أصبح المنتفعون من القروض أهدافا لجماعات المافيا والابتزاز.
- يجب تدريب رجال الأعمال المرتقبين وتقديم المشورة الضريبية لهم على مهارات الأعمال وعلى التسويق وتنمية المهارات المهنية وأدوات الدفاع المجتمعي.

وأخيرا، ينبغي أن يُعهد بالصناديق الدوارة وغير ذلك من الأصول إلى مسئولين مؤهلين وذوي خبرة في القروض متناهية الصغر ويستطيعون مواجهة التحديات التي تعترض النشاط التجاري في أوكرانيا وتوفير مناخ للقروض متناهية الصغر. ويتطلب تشجيع القروض متناهية الصغر بشكل فعال معرفة ومهارة خاصة.

وهناك ما يدعو للتفاؤل. ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٣، ارتفع إجمالي الناتج المحلي في أوكرانيا بنسبة ٧,٥ ٪. وتمت السيطرة على التضخم الهائل الذي شهدته فترة منتصف التسعينيات. وكان من بين الفئة المستهدفة من السكان المرحلين سابقا نسبة كبيرة من الأفراد المتعلمين ورجال الأعمال المتحمسين لاغتنام الفرص ليحققوا الاعتماد على النفس. ومع أن المناخ التجاري في القرم يعُتبر معقدا، إلا أن حال المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحسن مما كان عليه الوضع في فترة التسعينيات. ويتمثل التحدي في ضرورة مضاعفة تحقيق النجاح الذى حققه بعض المرحلين سابقا من التتاريين في عاصمة القرم، والبدء في تعزيز البرامج المدرة للدخل في الأحياء الريفية التي تنقصها الطرق الممهدة والإمداد بالمياه وشبكات الصرف ووسائل المواصلات العامة.

جريتا يوهلينج هي مستشارة منذ فترة طويلة بوحدة التقييم والسياسة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، بريد إلكتروني:
UEHLING@unhcr.ch
ويمكن الاتصال برابطة المحامين التتار في القرم على البريد الإلكتروني التالي: **initium@crimea.com.**

١ لمزيد من المعلومات عن تتار القرم أنظر موقع: www.euronet.nl/users/sota/krimtatar.html. وموقع: www.iccrimea.org/reports/10th anniversary.html.

تسويق مهارات اللاجئين: قصة نجاح من أكسفورد

بقلم: راشيل ويجانز

منذ عام ٢٠٠١، يعمل مشروع أكسس فرست «Access First»، وهو أحد مشروعات منظمة Refugee Resource في أكسفورد، بالتعاون مع مؤسسات أخرى لمساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء على إيجاد عمل لهم وتدريبهم بما يتفق مع قدراتهم وطموحاتهم.

«أعلم أن الناس يقولون أن طالبي اللجوء يأتون إلى هنا سعيا وراء المال. وبعضهم يقول أن طالبي اللجوء لا يريدون العمل. إنني حقا أريد أن أعمل ولكن ليس ذلك بالأمر اليسير».

تعد مسألة جوهرية لمنظمة Refugee Resource أن يشكل اللاجئون وطالبو اللجوء عملنا بأنفسهم. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع «Access First» قد نشأ من سلسلة من ورش عمل للتشاور مع اللاجئين وطالبي اللجوء ومن مجموعة استشارية من اللاجئين اجتمعت بشكل دوري كل ثلاثة أشهر خلال فترة المشروع. وكانت المهمة الأولى للمشروع هي قيام مجموعة مدربة من اللاجئين وطالبي اللجوء بإجراء لقاءات شخصية مع خمسة وتسعين شخصا يتحدثون تسع لغات عن مهاراتهم وطموحاتهم. وكان العمل بالتعاون مع منظمات أخرى محلية تعمل مع اللاجئين أمرا أساسيا أيضا لنجاح المشروع، ومن ثم، عقدت مجموعة توجيهية بالمشروع اجتماعا لممثلين من خمس منظمات قانونية وتطوعية محلية.

وانتهت المرحلة الأولى من المشروع في ديسمبر عام ٢٠٠٣ بحصول ٦٤٪ من المشتركين في المشروع على عمل مقابل أجر.

وأُجريت مقابلة مبدئية مع كل شخص لمناقشة الدعم المناسب اللازم، ورؤى أن هذا الدعم يمكن أن يتكون من مزيج مما يلي:

- عقد دورة تأهيلية للعمل.
- تقديم المشورة والتوجيه لكل فرد على حدة.
- التعيين في عمل بدون أجر بما يتوافق مع أهداف كل فرد.
- الاستعانة بمواردنا للحصول على معلومات عن التدريب والأعمال التي تقدمها وكالات أخرى، وعن وظائف محلية ودورات تدريبية ومنح دراسية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض العملاء يقومون بزيارتنا مرتين أو ثلاث مرات للحصول على الدعم ثم يواصلون العمل بشكل مستقل. ونحن نعمل مع الآخرين بشكل مكثف، لفترات تتراوح من شهرين إلى عامين.

«في بعض الأحيان تصبح مكروها لأنك لا تتحدث بنفس اللغة، ويُنظر إليك كما لو كنت شخصا غريبا جدا وتشعر بأنك معزول».

وبالتعاون مع المدرسة الإنجليزية الطائفية التابعة لمجلس مقاطعة أكسفورد شاير، نظمنا دورة تأهيلية للعمل لمدة ٦٠ ساعة، وتركز الدورة على تعليم اللغة الإنجليزية والتدريب على المبادئ الأساسية للمحاسبة في سياق التوظيف. وتهدف الدورة إلى تأهيل الأفراد لجميع جوانب العمل في بريطانيا، بما في ذلك تأهيلهم لإعداد البيانات الشخصية والسيرة الذاتية وملء استمارات طلبات العمل وتقديم أنفسهم. وقد عرض أصحاب الأعمال المحليين إجراء مقابلات شخصية صورية، وشرح مسئول ضريبي النظام الضريبي ونظام الضمان الاجتماعي في بريطانيا. وأتيحت أيضا للمشاركين فرصة تعلم التشريعات الإنجليزية المتعلقة بالصحة والسلامة والحصول على شهادات بذلك. وحصل العديد على شهادة المحاسبة المعترف بها على المستوى القومي.

وحققت هذه الدورة التدريبية نجاحا بالغا. وتولى الآن مجلس مقاطعة أكسفورد شاير مسئولية عقد هذه الدورة. ولا زالت الدورة متاحة للاجئين وطالبي اللجوء وأيضا لغيرهم لتحسين معرفتهم باللغة الإنجليزية.

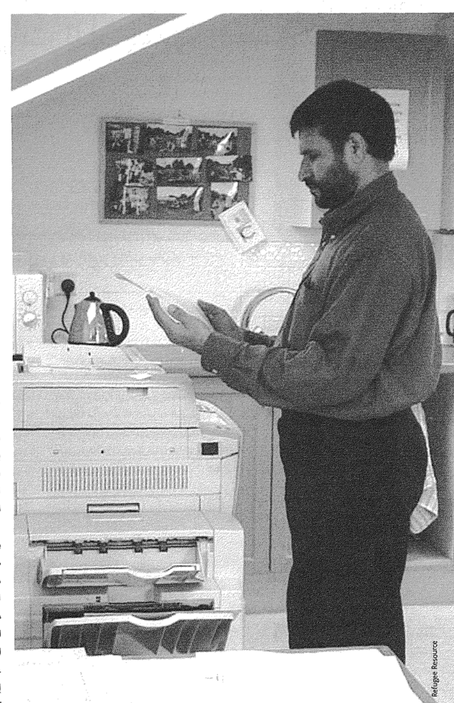
«تعلمت الكثير من هذه الدورة؛ التي ساعدتني على أن أكون أكثر ثقة في ملء استمارات طلب العمل وكتابة البيانات الشخصية والتحدث في المقابلات الشخصية للتقدم للوظائف والاستماع للحصول على معلومات عن فرص العمل وقراءة إعلانات طلب الوظائف والتحدث بثقة مع الناس للحصول على معلومات عن أي شيء أريده».

تهدف التعيينات في أعمال بدون أجر لتحقيق ما يلي:

- إعطاء فكرة عن مجال العمل المختار في بريطانيا.
- تقديم المتدربين إلى الأشخاص الذين يعملون في نفس مجال العمل.
- زيادة الثقة في إمكانية العمل في هذا المجال.
- تقديم خبرة عمل حقيقية للمساعدة في تقديم الطلبات لشغل الوظيفة مستقبلا.
- توفير أماكن عمل يمكن الرجوع إليها للاستعلام عن المتدرب.

«أصبح اللاجئون الذين تم توظيفهم لدينا أعضاء ممتازين ضمن موظفي الشركة، وذلك لأن لديهم الرغبة في التعلم والرغبة في تحقيق ذلك. وحقق التعويل عليهم وقدرتهم على أداء العمل أعلى معدل .... فلم يأخذ أحد من بينهم سوى يوما واحد فقط أجازة مرضية». مدير التوظيف والتدريب بشركة Stagecoach (وهي شركة نقل في أكسفورد).

وقد أجريت تعيينات في مجال تجارة التجزئة ووضع برامج الكمبيوتر والوظائف الإدارية


Refugee Resource

ودعم الصحة الذهنية والصحافة. وأثبتت هذه التعيينات نجاحا فائقا؛ حيث تم توظيف معظم من ألحقوا بهذه الأعمال.

إلا أن العثور على مكان عمل مناسب لشخص ما وإجراء ذلك التعيين لصالح كل من صاحب العمل والمتدرب يستغرق وقتا طويلا، وتعتمد منظمة Refugee Resource على العلاقات الطيبة مع أصحاب الأعمال. فالفائدة هنا متبادلة، وقد أثنى أصحاب الأعمال على جهودنا بفضل الأشخاص الملتزمين الجديرين بالثقة الذين أرسلناهم إليهم. كما التزم مجلس مقاطعة أكسفورد شاير، الذي يعد من أكبر أصحاب الأعمال في المقاطعة، بالتعاون مع المنظمة في توفير تعيينات بدون أجر للاجئين وطالبي اللجوء؛ حيث قدم «جهاز المطافئ والإنقاذ التابع للمجلس» ثلاثة تعيينات بدون أجر وثلاث وظائف بأجر.

ونحن نقوم أيضا بما يلي:

- مكافحة العنصرية والأفكار النمطية: فالتعليقات العدائية من رجال السياسة ووسائل الإعلام بشأن الأفكار النمطية الخاصة باللاجئين لها تأثير كبير على عملائنا.

- إدارة صندوق للمنح الطلابية الصغيرة للمساعدة في التغلب على العقبات التي تواجه سوق العمل نظرا لعدم القدرة على دفع المصروفات وثمن الكتب وتكاليف الانتقالات ورعاية الأطفال وتوفير المعدات.

- إجراء لقاءات تدريبية لأصحاب الأعمال ومقدمي الخدمات حول القضايا التي تتعلق بتشغيل اللاجئين.

- مساعدة المختصين بصحة اللاجئين، وذلك عن طريق تقديم مساعدات تطوعية من طلاب الطب بجامعة أكسفورد، للمساعدة على اجتياز اختبارات اللغة الإنجليزية والمهنية المطلوبة لبدء إجراءات تسجيلهم في إنجلترا.

ومن دواعي سرورنا أن ٣٦٪ من الذين عملنا معهم لفترة طويلة أصبحوا الآن موظفين كل الوقت، وهناك ٢٨٪ آخرون يعملون بشكل غير متفرغ. ومن الجدير بالذكر أننا عندما بدأنا العمل في هذا المشروع قيل لنا من مشروع مماثل في لندن ألا نتوقع نسبة نجاح تتعدى ٣٠٪.

ويعني قرار الحكومة البريطانية بمنع طالبي اللجوء من العمل أن نسبة كبيرة من عملائنا هم من اللاجئين الذين تم الاعتراف بحقهم في البقاء (على الأقل مؤقتا) ونحن نرى عددا أقل من طالبي اللجوء. ونأمل أن يتيح لنا التمويل في المستقبل مساندة هذه الفئة الضعيفة، على الأقل بإيجاد عمل تطوعي لهم. وفي إبريل عام ٢٠٠٤، بدأنا مشروعا جديدا للاجئين العاطلين ولطالبي اللجوء ممن لديهم تصريح للعمل.

راشيل ويجانز هي منسق مشروع Access First، وبريدها الإلكتروني: rachelwiggans@refugeeresource.org

الفلسطينيون المنسيون: كيف يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مصر

بقلم: عروب العابد

يعيش ما يقرب من ٥٠ ألف لاجئ فلسطيني في مصر دون مساعدة أو حماية من الأمم المتحدة وهم يعانون من الكثير من القوانين والتشريعات المقيدة. ولا يتوفر سوى القليل من المعلومات عن نكبتهم.

المعروف أن الفلسطينيين لجأوا إلى مصر بعد حروب ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧. وقد مُنع سكان غزة، الذين عملوا موظفين مدنيين عندما كان قطاع غزة تحت الحكم الإداري المصري، وكذلك طلاب غزة المقيمين في مصر، عندما تم احتلال غزة في عام ١٩٦٧، من العودة لوطنهم. ولم تقدم مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين (المفوضية) ولا وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين (الوكالة) الحماية أو الدعم لسكان أو طلاب غزة الفلسطينيين النازحين. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء هذه الوكالة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وبدأت عملياتها في عام ١٩٥٠. وفي حين أقامت الوكالة مشاريع للإغاثة والمساعدة في سوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة، لم تسمح مصر للوكالة بالعمل على أراضيها.

صاحب تصاعد نفوذ جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٢ العصر الذهبي للفلسطينيين المقيمين في مصر. فكان يُنظر للفلسطينيين نظرة مساوية للمواطن المصري فأُتيحت أمامهم فرص التعليم وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الدولة، وكذلك فرص العمل دون قيود. إلا أنه، في أواخر فترة السبعينيات، تأثرت بشكل كبير جماعات الفلسطينيين النازحين في مصر بسبب توتر العلاقات بين الحكومة المصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت اتفاقية كامب دافيد للسلام واغتيال وزير الثقافة المصري على يد الجماعة الفلسطينية التي يتزعمها أبو نضال عام ١٩٧٨ نقطة تحول، إذ تم تعديل القوانين والتشريعات لمعاملة الفلسطينيين كأجانب، وتم إلغاء حق حرية التعليم والعمل والإقامة للفلسطينيين. وصورت وسائل الإعلام التابعة للدولة صورا سلبية توضح «عدم العرفان بالجميل» من جانب الفلسطينيين واتهمت الفلسطينيين بأنهم تسببوا في قضية لجوئهم نتيجة لطمعهم ورغبتهم في بيع أراضيهم للصهاينة. ونتيجة لذلك يعتقد الكثير من المصريين أن الفلسطينيين أغنياء ولديهم نفوذ اقتصادي قوى ولذا لا يستحقون أي تعاطف أو مساعدة.

حقوق الفلسطينيين في مصر منذ عام ١٩٧٨

بعد أن كان التعليم بالجامعة مجاناً في عهد جمال عبد الناصر، أصبح على الفلسطينيين أن يدفعوا رسوم الدراسة بالعملة الأجنبية. وحتى هؤلاء الذين لهم الحق في الإعفاء من دفع ٩٠٪ من المصروفات المفروضة على الطلبة الأجانب لم يتمكنوا في أغلب الأحيان من دفع المبلغ المتبقي. ويتحدث بعض الفلسطينيين عن إعداد شهادات ميلاد مزورة تبين أنهم مصريون لكي يحصلوا على التعليم المجاني. وآخرون دفعوا، مبدئياً الحد الأدنى من المصروفات التي يدفعها المصريون وتعهدوا بدفع المبلغ المتبقي من المصروفات المقررة على الأجانب بعد التخرج. وغالباً لا يتمكنون من تسديد المصروفات ولذا يحرمون من الحصول على شهادات رسمية لتخرجهم.

الشابات الفلسطينيات تخلين عن أملهن في التعليم

ونظرا لمؤهلاتهم التعليمية التي اكتسبوها في مصر، أصبح الفلسطينيون قادرين على إيجاد عمل لهم مقابل أجر جيد في دول الخليج في فترة الستينيات والسبعينيات. وعُرف الفلسطينيون بالكفاءة المهنية العالية وعملوا في مجال الطب والتجارة والهندسة والتدريس والإدارة. أما الفلسطينيون الذين بدأوا حياتهم المهنية قبل عام ١٩٧٨ فقد تمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم.

ومع ذلك، لا تقتصر قيود التعليم على صغار الفلسطينيين فقط، فالكثير من الفلسطينيين في مرحلة المراهقة تركوا المدارس. ونظرا لإدراك الفلسطينيين للقيود المفروضة عليهم لكسب الرزق، أصبح طموح العديد من الشبان الفلسطينيين قاصرا على تعلم المهارات المهنية أو امتلاك المحال التجارية. أما الشابات الفلسطينيات فقد تخلين عن أملهن في التعليم وكرسن أنفسهن لأداء الواجبات المنزلية وتربية الأطفال. إلا أنه في الآونة الأخيرة، نتيجة للصعوبات الجديدة التي يواجهها الفلسطينيون منذ اندلاع انتفاضة الأقصى الأخيرة، زاد تعاطف الناس تجاه الفلسطينيين وأدى ذلك إلى أن تسمح الهيئات التعليمية للطلاب الفلسطينيين بالالتحاق بالمدارس الحكومية دون سداد المصروفات. وقد ساعد ذلك القلة لكنه لم يغطِ الهوّة للأغلبية التي كانت قد أحدثتها عدم إتاحة التعليم في السنوات الماضية.

أما القطاع الخاص فيتطلب المهارات التي بدون التعليم يصعب على الفلسطينيين اكتسابها. ويشترط أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص أن يحصل الفلسطينيون على تصريح العمل، وتحدد اللوائح نسبة عدد العمال الأجانب في أي شركة بنسبة ١٠٪. ولذا اضطر الفلسطينيون للعمل كسائقي تاكسي أو سائقي شاحنات – وهي أعمال يقوم بها العمال غير المهرة أو شبه المهرة – أو للعمل في إصلاح الدراجات، أو بيع الملابس المستعملة في الشوارع أو كبائعين متجولين «تجار شنطة» يحملون السلع من محافظة إلى أخرى.

كانت هناك أقلية من الفلسطينيين هم الأكثر حظاً؛ وهم الموظفون السابقون بمنظمة التحرير الفلسطينية والموظفون المدنيون السابقون في مصر؛ إذ حصل هؤلاء على دخل منتظم واستطاعوا أن يلحقوا أبناءهم بالمدارس الحكومية وتم إعفاؤهم من تسديد مصروفات الجامعة.

وفضلا عن ذلك، تأثر الفلسطينيون بما يلي:

- مخاطر الأوضاع الصحية الطارئة: على الرغم من أن الخدمات الصحية الأساسية تقدم بشكل مقبول للفلسطينيين، إلا أن معظمهم يخشى من عدم القدرة على دفع تكاليف العمليات الطبية غير المتوقعة والمكلفة وتكاليف العلاج لفترات طويلة.

- قانون ١٩٧٦ الذي يقيد امتلاك الأجانب للعقارات والأراضي وقانون ١٩٨٨ الذي يقّصر ملكية الأراضي الزراعية على المصريين فقط.

- الشروط المقيدة للإقامة: يشترط لتجديد تصريح الإقامة دفع الرسوم وإثبات ما يبرر البقاء في مصر حتى وإن لم يتمكن الفلسطينيون من العودة إلى فلسطين. ويعرّض للسجن أو الترحيل من لا يستطيع تقديم ما يثبت تسجيله في أحد المراحل التعليمية، أو تقديم تصريح عمل أو ما يفيد الزواج من مصري أو مزاولة نشاط تجاري مع مصري أو ما يفيد بأن رصيده بالبنك يساوي ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

- القيود المشددة على السفر: إذا قضى الفلسطيني أكثر من ستة أشهر خارج مصر، يجوز إلغاء إقامته. ويجب على من يحتاجون للإقامة بالخارج لمدة عام، التقدم بطلب تأشيرة عودة لمدة عام وتُلغي هذه التأشيرة إذا لم يعد حاملها إلى مصر قبل انتهائها. وهناك الكثير من الفلسطينيين المولودين في مصر يظلون في الدول العربية أغراب يعيشون بصفة غير قانونية وغير قادرين على العودة إلى مصر. وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، على سبيل المثال، قضى أحد الطلاب الذي كان يدرس في روسيا ١٤ شهرا ينتقل من مطار موسكو إلى مطار القاهرة قبل أن تتمكن «المفوضية» من الحصول له على اللجوء في السويد.

من يحمي حقوق الفلسطينيين في مصر؟

من الناحية النظرية تعتبر «المفوضية» مسؤولة عن حماية الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المناطق الخمسة لعمل الوكالة. ومع ذلك، أعاق الساسة العرب قدرة «المفوضية» على توفير الحماية. وتعلل الدول العربية موقفها بأن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن طرد الفلسطينيين من أراضيهم، طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ الذي صادق على مشروع تقسيم فلسطين، ومن ثم، تعتبر الأمم المتحدة مسئولة بشكل مستمر عن وضع آليات لإعادة الفلسطينيين إلى وطنهم وتعويضهم. فإذا سمح العرب «للمفوضية» بحماية الفلسطينيين، قد يضر ذلك بقضيتهم وذلك عن طريق التشجيع على توطينهم في دول أخرى.

ومن ثم، تم استبعاد الفلسطينيين من الحصول على حماية «المفوضية» وذلك استنادا إلى أنهم يحصلون على المساعدة من «الوكالة». بغض النظر عن كون أن «الوكالة» لا تساعد إلا أولئك الذين يعيشون في المناطق الخمسة لعملياتها. وظل الوضع هذا النحو حتى سبتمبر عام ٢٠٠٢. عندما أعادت المفوضية تفسير المادة (١- د) من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين لتأكيد أن اللاجئين الفلسطينيين هم لاجئون بطبيعة الأمر ويتعين على «المفوضية» حمايتهم ذا توقفت المساعدة والحماية المقدمة من الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، شمل ذلك الفلسطينيين الذين لا يعيشون في الدول التي تمارس فيها «الوكالة» عملياتها في إطار التفويض الذي - يخول «المفوضية» حمايتهم. ومع ذلك، من الناحية العملية، مازالت «المفوضية» لا تقدم الكثير للفلسطينيين الذين لا يشملهم التفويض الممنوح للوكالة.

الخلاصة

تعد مصر من أحد الدول الموقعة على بروتوكول الدار البيضاء عام ١٩٦٥[1] وقد صدقت على مواده التي وضُعَت خصيصا لمنح الفلسطينيين حق الإقامة والعمل والسفر مع التأكيد في نفس الوقت على أهمية الحفاظ على الجنسية الفلسطينية والاحتفاظ بوضع اللاجئين. وفي عام ١٩٨١، وقعت مصر أيضا معاهدة ١٩٥١ الخاصة باللاجئين. إلا أنه من الناحية العملية، لم يتم تنفيذ أي من الوثيقتين السابقتين. وأدت سياسات مصر المتغيرة تجاه الفلسطينيين المقيمين بها إلى تآكل تدريجي لحقوقهم. حيث همشت وقللت القوانين من وضع الفلسطينيين وعاملتهم كأجانب غير مسموح لهم بالوصول إلى الهيئات الدولية للتعبير عن احتياجاتهم. كما لم تستطع جميع الوثائق القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة والجامعة العربية حماية حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، ليس فقط في فلسطين بل أيضا في المنفى. وإذا كانت مصر وباقي الدول العربية مخلصة في دعم قضية اللاجئين الفلسطينيين، فيتعين عليهم أن يوفروا الحقوق وإتاحة الحصول على الخدمات إلى أن يأتي ذلك الوقت الذي يستطيع فيه الفلسطينيون العودة إلى وطنهم.

عروب العابد باحثة مستقلة مقيمة في عمان، بالأردن، وينصب اهتمامها في قضايا اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة. هذا المقال مقتبس من مشروع بحثي استمر لمدة عامين من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣ تحت رعاية برنامج دراسات الهجرة القسرية FMRS بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بريد إلكتروني: www.aucegypt.edu/academic/fmrs، بتمويل من المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية هذا المشروع، بريد إلكتروني: www.idrc.ca. هذا المقال مقتبس أيضا من كتاب سيصدر قريبا بعنوان: «الفلسطينيون في مصر: تحليل لإستراتيجيات البقاء وسبل كسب الرزق». للحصول على مزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالكاتبة على البريد الإلكتروني: oroub@yahoo.com

١ لمزيد من المعلومات حول برتوكول الدار البيضاء وحقوق الإقامة للفلسطينيين في مصر والدول العربية أنظر موقع: www.badil.org/Protection/Documents/ArabStates/Casablanca Protocol.htm
وموقع: /www.shaml.org/puplications/monos monol.htm

الاستفادة من تجربة تأهيل اللاجئين السيرلانكيين في الهند

بقلم: كيه. سي. ساها

يعيش نحو ٦٥٠٠٠ لاجئ تاميلي من الفارين من الصراع في سيرلانكا في ١٣٣ مخيما بولاية «تاميل نادو» الهندية. وبينما تبعث محادثات السلام الأمل في إعادتهم لموطنهم، فإن جهود «منظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلام»، وهي مجموعة تمارس عملها بالاعتماد على الذات، تظهر كيف يمكن للاجئين تزويد أنفسهم بالمهارات اللازمة لإعادة بناء أوطانهم.

يشكل الهندوس ثلثي هؤلاء اللاجئين بينما يشكل المسيحيون الثلث الباقي. وينتمي جميع الهندوس تقريبا إلى المناطق المتضررة من الصراعات في الأقاليم الشمالية والشرقية من سيرلانكا. وقبل فرارهم إلى الهند في الثمانينيات أو التسعينيات، كانت معظم أسر اللاجئين تعمل بالزراعة أو صيد الأسماك. وقدم بعضهم إلى الهند بقوارب الصيد الخاصة به. ويتميز اللاجئون التاميليون بأنهم من الشباب وكثير منهم قضى معظم حياته في المنفى. وبالإضافة إلى هؤلاء الذين يعيشون في مخيمات حكومية، فإن حوالي أربعين ألف لاجئ يعيشون خارج تلك المخيمات. وبينما تضم بعض مستوطنات اللاجئين في «تاميل نادو» أقل من عشرة أفراد، تكتظ مستوطنات أخرى بآلاف اللاجئين.

وعلى الرغم من أن الهند لم توقع على اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١، فإنها وفرت المأوى للاجئين من عدة دول. ويعد السيرلانكيون ثاني أكبر تجمع للاجئين في الهند. وقد سهّل تشتت اللاجئين حول ولاية «تاميل نادو» ولغتهم المشتركة من اندماجهم في المجتمعات المحلية، وتزوج بعضهم من داخل المجتمع المحلي وأقاموا روابط محلية. ويتلقى اللاجئون جملة من المساعدات التي تقدمها الحكومة المركزية وحكومة ولاية «تاميل نادو» تشتمل على منحة نقدية شهرية، وحصة من الأرز، علاوة على توفير المياه والكهرباء لهم بالمجان.

وفي عام ١٩٨٤، أنشأ اللاجئون «منظمة إعادة تأهيل لاجئ إيلام»، التي يقع مقرها الرئيسي في مدينة «تشيناي» عاصمة ولاية «تاميل نادو»، الهندية ولها أربعة مكاتب إقليمية. ويتم تمويل أنشطة المنظمة من الاتحاد الأوروبي، وجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين، وبعض المنظمات المسيحية، والمغتربين السيرلانكيين ومنهم طلاب يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد التعليم من الأولويات الرئيسية للمنظمة. وعندما وطأت أقدام اللاجئين ولاية «تاميل نادو» كان معظمهم من الأميين، لكنهم حصلوا الآن على قدر كبير من التعليم وأصبح الكثير منهم مهنيين مؤهلين. وتتحمل المنظمة رواتب مائتي (٢٠٠) مدرس لمرحلة رياض الأطفال. ونتيجة للدعم من السلطات التعليمية بولاية «تاميل نادو»، يذهب جميع أطفال اللاجئين تقريبا إلى المدارس. ويدرس حاليا ٦٢١ طالباً من مخيمات اللاجئين في الجامعات بالولاية. وفي مقابل مساهمات المنظمة في نفقات التعليم، فإن طلاب الجامعة ملزمون بتعليم غيرهم من طلاب اللاجئين. ويقوم عدد كبير من مساعدي الأطباء بخدمة رفقائهم اللاجئين في المخيمات، كما يعملون أيضا في مراكز الصحة الأولية التابعة للحكومة.

تتضمن المشاريع الأخرى للمنظمة ما يلي:

- إنشاء مزرعتين لأغراض البحث الزراعي والتي يتم من خلالها تدريب شباب اللاجئين. كما أنهما تدران دخلا من بيع الأرز لحكومة الولاية وتربية الدواجن.
- وضع برنامج دعم غذائي لتوفير غذاء تكميلي من الحبوب المحلية للسيدات الحوامل والأمهات المرضعات لتقليل تكاليف غذاء الأطفال الرُضع.
- إطلاق مبادرة لنقل المهارات الخاصة بتصنيع شباك الصيد من اللاجئين كبار السن إلى كل من اللاجئين الشباب والصيادين المحليين.
- تأسيس جمعيات تعاونية لتشغيل الشباب. وقد حصلت تلك الجمعيات على عقود عمل للمساعدة في بناء خط لسكة حديد كونكان على الساحل الغربي للهند.
- إنشاء ثلاثة مراكز للتدريب على الحياكة: استطاع اللاجئون المدربون الوفاء باحتياجات سكان المخيم وبيع منتجاتهم في الأسواق المحلية.
- إقامة مركز تعليم لتقطيع الأحجار الكريمة حيث تعلم حوالي مائة شاب لاجئ تقطيع وصقل الأحجار شبه النفيسة، وأمكن للبعض منهم إقامة أعمال خاصة بهم، ووجد آخرون عملاً بالقطاع الخاص.
- إقامة مشروعات مدرة للدخل للفتيات، مثل، صناعة الحبال والمقشات من ألياف شجر جوز الهند.
- تمكين الأرامل المستضعفات وكبار السن من زيادة دخلهم عن طريق تربية الدواجن.
- زيادة الوعي البيئي عن طريق تحسين المرافق الصحية بالمخيمات، وتشجيع رفع كفاءة الطاقة واستخدام الغاز الحيوي.
- مساعدة ١٧٦ مجموعة نسائية تحصل على قروض لإقامة مشاريع خاصة صغيرة الحجم لتصنيع الأغذية وبيعها (كل مجموعة تتألف من ١٥ إلى ١٨ عضوة).
- تقديم قروض إلى شباب اللاجئين لتمكينهم من إقامة محلات بقالة ومخابز وتمكينهم من تسويق الأسماك والخضروات وإنشاء ورش لتصليح الدراجات.
- منح قروض لمساعدة البنائين والنجارين

والنقاشين المدربين لشراء الأدوات اللازمة لهم. ومن الجدير بالذكر أن حوالي ٢٠٠٠ لاجئ يعملون حالياً في صناعة البناء.

الدروس المستفادة

قدمت المنظمة نموذجا للمساعدات والخدمات التي توفرها منظمات اللاجئين التي تقوم بمشاريع ذاتية في أماكن أخرى. وأثبتت أن المنظمات التي يتولى أمرها اللاجئون بأنفسهم يمكنها تحقيق الآتي:

- إعداد برامج ترتكز على معرفة دقيقة باحتياجات اللاجئين.
- الاستخدام الأمثل للموارد لصالح أكبر عدد ممكن من اللاجئين.
- ضمان عدم تجاهل احتياجات الأفراد المستضعفين في المجتمع.
- إدماج برامج الصحة، والتغذية، والبرامج المدرة للدخل، وبرامج القروض صغيرة الحجم، وبرامج التدريب على تحسين المهارات.
- استحداث وسائل مبتكرة لتعبئة الموارد من المغتربين في دول التوطن أو دول المنشأ.
- توفير تدريب عملي ومساعدة فنية لإيجاد سبل مستدامة لكسب الرزق.
- دعم المصداقية مع الجهات المانحة وجذب مصادر جديدة للتمويل.
- إنشاء جهاز للعاملين الماهرين قادر على تقديم إعانات مادية طويلة الأمد وتقديم المساعدة في عمليات إعادة البناء في المناطق التي شهدت صراعات.

وتساعد برامج التمكين التي تنفذها المنظمة للاجئين ليس فحسب لإيجاد فرص عمل مريحة لهم ولكن أيضا لمساعدتهم للتغلب على الآثار النفسية الناتجة عن العيش لسنوات طويلة في المخيمات وسنوات التكهن حول احتمالات الرجوع إلى سيرلانكا. وقد أمكن تجنب أعراض الاعتماد على الغير والتي غالبا ما تصاحب العيش لفترات طويلة في المخيمات.

السيد/كيه. سي. ساها هو من كبار المسئولين في الحكومة الهندية. ويعمل بشكل مستقل في القضايا المتعلقة بالهجرة القسرية في جنوب آسيا. والآراء الواردة في هذا المقال تعبر فحسب عن آراء الكاتب الشخصية، ولا ينبغي اعتبارها تعبيرا عن وجهة نظر الحكومة الهندية. البريد الإلكتروني للكاتب:
kc_saha@inc.in

موقع «منظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلام» على الإنترنت:
www.oferr.org

فرص المعيشة للاجئين السودانيين

بقلم: ليبين نيلسون مورو

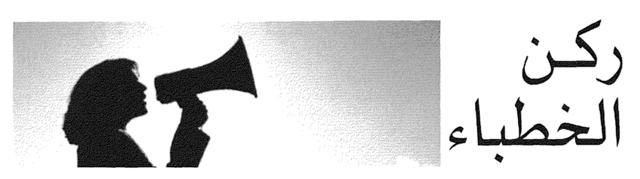
من أكثر اللاجئين تضررا في مصر، الطلاب السودانيون السابقون الذين ظلوا في مصر عندما تمت الإطاحة بالحكومة الديمقراطية المنتخبة في السودان عام ١٩٨٩. وقد تمكن عدد ضئيل منهم من الاستقرار في الغرب، ولكن ظل أغلبهم في مصر كلاجئين، إلا أن القيود القانونية منعتهم من العمل بشكل رسمي.

ويعمل الكثير منهم بشكل غير قانوني في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم. والبعض منهم يمكث في المنزل دون عمل اعتمادا على زوجاتهم، ونتيجة لذلك تحملت المرأة العبء الأكبر من المسئولية لإعالة أسرتها وذلك غالبا لأن الرجل لا يرغب في العمل بالوظائف المتاحة الأقل مكانة والأقل مرتبا. ويتلقى بعض الطلاب السابقين تحويلات مالية من الأقارب والأصدقاء في الغرب، وهو ما يعد موردا رئيسيا لاستراتيجيات البقاء بالنسبة للكثير من اللاجئين في مصر.

وفي عام ١٩٩٥، أنشأت منظمة «وندل تراست انترناشيونال» Windle Trust International جمعية أهلية باسم Skills for Southern Sudan «مهارات جنوب السودان»، لمساعدة اللاجئين السودانيين المتعلمين المقيمين في بريطانيا وشرق أفريقيا على تنمية المهارات اللازمة لسوق العمل ومساعدتهم على إيجاد عمل لهم. وفي عام ١٩٩٧، أسست جمعية «مهارات» مقراً لها في كينيا لتسهيل عودة المتخصصين السودانيين إلى أفريقيا وتنظيم ورش عمل للبحث عن عمل والمساعدة على توظيفهم. وفي فبراير عام ١٩٩٩، افتتحت الجمعية مكتبا لها في القاهرة لتوفير المعلومات والدعم للسودانيين اللاجئين الذين يرغبون في تلقي التدريب والحصول على فرص عمل في شرق أفريقيا وجنوب السودان. إلا أن مكتب القاهرة مغلق حاليا.

وفضلا عن ذلك، نظمت الجمعية دورات تدريبية (في القاهرة وجنوب السودان ونيروبي) عن موضوعات مثل كتابة التقارير، إعداد السيرة الذاتية، أساليب إجراء المقابلات الشخصية، الحكم الجيد، المهارات اللغوية، وتمكين المرأة. وقد عاد بالفعل عدد من اللاجئين السودانيين من القاهرة إلى جنوب السودان، ووجد أغلبهم عملا بشكل أساسي في المنظمات المعنية بالشئون الإنسانية ولكن البعض مازال يعمل بالإدارة المدنية التابعة لجيش تحرير شعب السودان التي تفتقر إلى حد كبير إلى الموظفين الماهرين. وعندما يتم التوقيع على معاهدات السلام بشكل نهائي سوف يتمكن العائدون من الإسهام في إعادة بناء وطنهم وتحقيق سلام دائم.

يعمل ليبين نيلسون مورو لدى مكتب الدراسات الأفريقية في الجامعة الأمريكية في القاهرة. ويدرس حاليا في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. بريده الإلكتروني:
leben.moro@aucegypt.edu



لماذا انسحبت منظمة أطباء بلا حدود من أفغانستان؟

بقلم: أنوك دولافورتري

«**هيلين** من منظمة أطباء بلا حدود – هولندا»... عبارة مكتوبة على بطاقة بخط اليد بحروف منحنية كبيرة ومتروكة على لوح أبيض فارغ بمكتب فارغ في كابول. هذه البطاقة خاصة بهيلين دو بير التي قتلت مع أربعة من زملائها في ٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤ على بعد بضع مئات من الكيلومترات من المكتب الذي كانت تمر به في طريقها من وإلى مشروعها في مقاطعة بادجيس.

بعد بضعة أسابيع من مقتلها، خاطب والدا هيلين الجمعية العامة لمنظمة أطباء بلا حدود متحلين بقدر من الكرامة والشجاعة والحكمة يكاد يفوق ما هو متوفر لدى البشر خاصة بالنسبة لزوجين فقدا ابنتهما ذات التاسعة والعشرين ربيعًا من أجل مثل أعلى. إنه مثل أعلى يبدو وكأنه في غير زمانه الصحيح في عالم اليوم المتقطب، حيث يتنكر العسكريون في هيئة عاملين في الأنشطة الإنسانية بينما يتقرب العاملون في الأنشطة الإنسانية إلى من لديهم برنامج سياسي أو عسكري في مقابل حصولهم على تمويل مستمر.

ويؤمن كيني جلاك، مدير المشروع الذي كانت تعمل به هيلين، بشدة بأن «منظمة أطباء بلا حدود لا ترغب في أن تتحول إلى وكالة مسلحة لتقديم الخدمات الطبية. إننا نؤمن بالمثل الإنساني الأعلى القائم على أن الذهاب إلى مناطق النزاع دون سلاح في محاولة لإنقاذ الأرواح والتخفيف من الآلام هو إعادة تأكيد لكرامة الإنسان». لقد قتل ثمانية متطوعين وغيرهم الكثير من طاقم العمل المحلي منذ إنشاء منظمة أطباء بلا حدود في عام ١٩٧١ . يقول جلاك: «إن ذلك هو أفظع ما يتعين علينا تحمله. إذ لا يمكن تقديم المساعدات الإنسانية بطريقة مأمونة تمامًا، فبذهاب متطوعينا إلى الصومال، أو الكونغو، أو أفغانستان؛ فإنهم يقبلون بذلك المخاطر كجزء من عملهم مع الأشخاص الذين يواجهون مخاطر أكبر بكثير. إن ما ينبغي علينا أن نطالب به هو توفير إطار من الاحترام لسلامة متطوعينا وطاقم عملنا. وقد اختفى هذا الإطار في أفغانستان حاليًا مع كل عمليات القتل، والافتقار إلى المتابعة الحكومية، والتهديدات الصريحة الموجهة من حركة طالبان ضد منظمة أطباء بلا حدود.»

وليس من الأمانة أن نقول إن السبب في عمليات القتل هو ما تقوم به قوات التحالف من أعمال وكذلك الخلط الذي زرعته الولايات المتحدة عندما أطلقت على المنظمات غير الحكومية أسماء مثل «الفرق المدنية المعاونة للجيش» و«أعضاء فريق مكافحة الإرهاب». إن مسئولية مقتل هيلين وزملائها تقع دون شك على عاتق أولئك الذين أعطوا الأوامر بالقتل وقاموا بالتنفيذ. ومع ذلك، فمن خلال تنبيهم للمفهوم القائم على أن المساعدات الإنسانية هي جزء من استراتيجيتهم الأكبر، قام السياسيون الغربيون بنشر الفكرة المستندة إلى أن الهيئات الإنسانية لم تعد مستقلة أو حيادية.

> إن الكثير من المتفرجين غير قادرين على التفرقة بين المجموعات المسلحة والأطراف الفاعلة الإنسانية.

ومن المعروف أن القادة المحليين، والجماعات المتطرفة، وقوات التحالف تستفيد جميعها من إساءة استغلال جهود تقديم المساعدات الإنسانية. وليست هذه ظاهرة جديدة، إنما الجديد هو حجم هذا التلاعب. ولعل هذا الوضع قد تفاقم مع وصول عشرات المنظمات غير الحكومية الجديدة التي لا تلتزم بالضرورة باستقلاليتها عن مموليها أو بالحيادية تجاه الأطراف المتحاربة. ونتيجة لهذا النمو الفوضوي والسريع، إلى جانب تضاعف عدد بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أصبح الكثير من المتفرجين غير قادرين على التفرقة بين المجموعات المسلحة والأطراف الفاعلة الإنسانية.

ففي أفغانستان يوجد قدر محدود جدًا من التفهم والمساندة للنطاق الواسع من الوكالات العاملة فيها. إذ أطلق المواطنون الأفغان العاديون لقب «طالبان تويوتا» على الأجانب الذين يتقاضون رواتب عالية ويمرون أمامهم مر البرق في سيارات من طراز تويوتا لاند كروزر التي يبلغ ثمنها ٧٥ ألف دولار. وتوزع قوات التحالف في جنوب أفغانستان منشورات تحمل صورة شابة تحمل كيسًا من القمح محذرة الناس من أن الإعانات المستقبلية ستعتمد على تقديم معلومات عن طالبان والقاعدة. ويمارس الجنود الأمريكيون وجنود الناتو مهام غير عسكرية وهم يرتدون ملابس مدنية، كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية يعتمد اعتمادًا كاملاً تقريبًا على التمويل الأمريكي. فلا عجب إذن أن يختلط الأمر على المواطنين الأفغان العاديين.

وقد لا يكون في وسعنا فعل الكثير لإزالة هذا الخلط، غير أننا مدينون لهيلين، وفاسيل، وبسملَّة، وإجيل، وبيم بالضغط على الحكومة الأفغانية لمحاكمة قاتليهم وإدانة المناخ الحالي الذي يساعد على الإفلات من العقاب. ويتعين علينا أيضًا أن نضغط على حركة طالبان لكي تسحب الاتهام الذي وجهته إلى منظمة أطباء بلا حدود بأنها تخدم المصالح الأمريكية ولكي تسحب أيضًا تهديداتها الموجهة ضد من يعملون باستقلالية وحيادية لمساعدة الأفغان الضعفاء. وعلى صعيد المستويات السياسية العليا، علينا أن نضغط على قوات التحالف ومنظمة الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية حتى يوقفوا كل التصرفات التي تساهم في إحداث خلط بين الهويات والتقليل من احترام العمل الإنساني المستقل.

ويتعين علينا أن نظل مخلصين للمثل الأعلى الذي تشاركنا فيه جميعًا مع هيلين. إننا نذكر الخطوات الأولى التي خطاها أطباء وممرضات منظمة أطباء بلا حدود في أفغانستان عام ١٩٨٠، على قوافل البغال عبر الممرات الضيقة وفوق الجبال، متحدين الجليد والرياح، لكي يتمكنوا من الوصول إلى أناس معزولين عن المساعدات. لقد واصلنا عملنا دون انقطاع طوال ٢٤ عامًا رغم حروب المجاهدين، وحكم طالبان، وعملية الحرية الدائمة. ونأمل أن تتمكن منظمة أطباء بلا حدود في يوم ما من العودة إلى جانب الشعب الأفغاني.

أنوك دولافورتري هي منسقة المشاريع بمنظمة أطباء بلا حدود الدولية www.msf.org . ويمكن الاتصال بالكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:
anouk.delafortrie@msf.org

دارفور: لا يوجد لها حل سريع

بقلم: أليكس دو فال

يعاني سكان إقليم دارفور السوداني متنوع الأعراق من الفقر المدقع، والجوع، والأمراض المعدية. وبالإضافة إلى ١,٢ مليون نازح يعيشون ويموتون في مخيمات على جانبي حدود دارفور مع تشاد، هناك مئات الآلاف غيرهم ينازعون من أجل البقاء في بيوتهم بالمناطق الشاسعة التي تسيطر عليها حركات التمرد التي تحارب حكومة الخرطوم.

كانت هناك تنبؤات قوية بحدوث مجاعة جماعية بعد الجفاف الذي أصاب السودان عام ١٩٨٤، فقد حذرت هيئات الإغاثة من وفاة ما يربو من مليون شخص إذا لم يتم إرسال مساعدات غذائية. وبالفعل لم تصل المساعدات الغذائية ومات كثيرون – حوالي ١٠٠,٠٠٠ – ولكن مجتمع دارفور لم ينهر بسبب مهارات أفراده الهائلة على البقاء على قيد الحياة. فقد كان لديهم احتياطات غذائية، وكانوا يسافرون لمسافات بعيدة جدًا بحثًا عن الطعام أو العمل أو المساعدات الخيرية، وفوق كل ذلك كانوا يجمعون الغذاء البرى من الشجيرات. أما الآن، فقد سُرقت الاحتياطات الغذائية والماشية، فما فائدة القدرة على جمع الأعشاب البرية والجذور وأوراق الشجر الصالحة للأكل إذا كان ترك المخيم يعني المخاطرة بالتعرض للاغتصاب، أو التشويه، أو الموت؟ لذا يجب أن تؤخذ التنبؤات بوفاة ما يربو من ٣٠٠,٠٠٠ شخص نتيجة المجاعة على محمل الجد.

وهناك مساع حثيثة لإيصال المساعدات إلى دارفور، غير أن المسافات الشاسعة التي يجب قطعها للوصول إلى دارفور تعني أن المساعدات الغذائية ستكون مكلفة وغير كافية على الأرجح. فمن المغري أن يتم إرسال الجيش البريطاني لإيصال الغذاء إلى دارفور، ولكن ذلك سيكون مجرد عمل رمزي: لأن من الممكن إرسال المساعدات بواسطة الطائرات بتكلفة أقل عن طريق مقاولين مدنيين، كما يمكن توزيعها بشكل أكثر فاعلية عن طريق وكالات الإغاثة.

لكن أكبر مساعدة يمكن تقديمها لدارفور هي السلام. فمن الناحية النظرية، هناك وقف لإطلاق النار؛ ولكن من الناحية العملية تتجاهل الحكومة و(ميليشيا) الجانجاويد وقف إطلاق النار هذا ويستجيب المتمردون بالمثل. وتنفي الحكومة السودانية تشكيلها للجانجاويد وتسليحهم وتوجيههم. بيد أن الحكومة قد فعلت كل ذلك بالفعل، ولكن «الوحش» الذي ساعدت الخرطوم في خلقه قد لا يمتثل دائمًا لأوامرها: ذلك أن هناك شعورًا عميقًا بعدم الثقة تجاه العاصمة بين الدارفوريين، كما أن قادة الجانجاويد يعلمون أنه لا يمكن أن تُنزع أسلحتهم بالقوة. وقد تكون أفضل وسيلة، وربما الوسيلة الوحيدة، لنزع الأسلحة هي تلك التي استخدمها البريطانيون قبل حوالي خمسة وسبعين عامًا، وتتمثل هذه الوسيلة في إنشاء إدارة محلية فاعلة، وتنظيم ملكية الأسلحة، والعزل التدريجي للخارجين عن القانون وقطاع الطرق الذين يرفضون الامتثال للأوامر. لقد استغرق ذلك من البريطانيين عقدًا من الزمن في ذلك الحين ولن يستغرق أقل من ذلك اليوم. ولا يرجع ذلك إلى ازدياد كمية الأسلحة الآن فحسب وإنما يرجع إلى ازدياد حدة الأقطاب السياسية.

وهناك مسألة أخرى هي حقوق الإنسان: إذ ينبغي أن يتم التحقيق في ادعاءات حدوث إبادة جماعية وتحديد المسئول عنها. ومن الأفضل أن تتولى هذه المسألة لجنة دولية، أو ربما محقق خاص من المحكمة الجنائية الدولية.

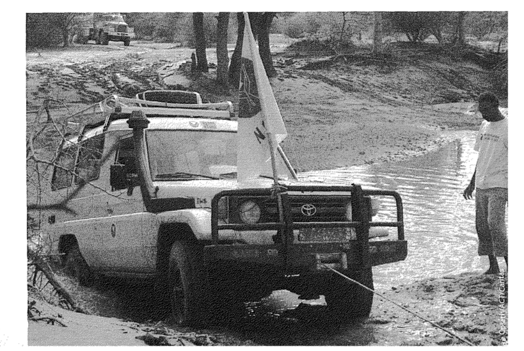
ويمكن التوصل إلى حل سياسي أثناء معالجة هذه القضايا العاجلة. وفي الوقت الحالي، توجد فجوة واسعة بين الأطراف المتنازعة، لأن اللغة السائدة بينهم هي لغة تبادل الاتهامات. ومن الناحية النظرية، ليس من الصعب جدًا تسوية القضايا الإقليمية في دارفور. ذلك أنه لا يوجد لدى المتمردين أية رغبة في طرد السكان العرب السود الأصليين من دارفور، كما أنهم لا يسعون للحصول على حق تقرير المصير أو الانفصال. وإنما تنحصر مطالبهم على الإنصاف في التنمية، وحقوق الأراضي، والمدارس والمستشفيات والديمقراطية المحلية، وكل هذه المطالب معقولة جدًا. ومن الممكن أيضًا التفاوض لإيجاد صيغة لتطبيق مبدأ الحكم الذاتي في هذا الإقليم.

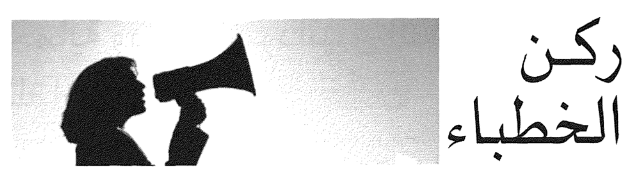
ويمكن تسريع عملية حل مشكلة دارفور من خلال تطبيق اتفاق نيفاشا، أي الاتفاق المحوري الذي تم بوساطة دولية ووضع صيغة لتقاسم السلطة والثروة بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان. ومع ذلك، ينبغي أن تتم إعادة النظر في العديد من الصيغ التي طرحها اتفاق «نيفاشا»، الذي صيغ على أساس اقتسام بسيط للسلطة والثروات بين الشمال والجنوب. فقد تم بموجب هذا الاتفاق تقسيم المناصب الحكومية البارزة بين حزب المؤتمر الحاكم والجنوبيين، فمن منهم سيتنحى جانبًا ليعطي دارفور نصيبها المناسب من التمثيل؟

ومن المفترض أن تكون هناك مزايا لإحضار الزعيم الجنوبي جون جارانج إلى الخرطوم في منصب نائب رئيس الجمهورية. إذ يصبو جارانج إلى أن يمثل تحالفًا يضم كل المواطنين السودانيين من غير العرب، بمن فيهم أهالي دارفور، لذا سيكون من المستحيل سياسيًا أن يؤيد الحرب في دارفور.

لقد بعث الاتحاد الإفريقي إلى دارفور ستين مراقبًا حتى الآن لمراقبة وقف إطلاق النار، كما أن هناك ٣٠٠ جندي إفريقي متجهين وقت كتابة هذا المقال إلى دارفور لضمان سلامة تنقل مراقبي وقف إطلاق النار. ويفاوض الاتحاد الإفريقي الآن كي يصل عدد القوات المكلفة بحماية المدنيين المروعين في دارفور إلى ٢٠٠٠ جندي. كما يمكن زيادة أعداد هذه القوات القادمة من نيجيريا، ورواندا، وتنزانيا بجنود غير أفارقة يعملون تحت نفس القيادة. وإذا احترمت هذه القوات العقلية المحلية وسارت العملية السياسية قدمًا، فإن ذلك من شأنه أن يقلل من المخاطر إلى أدنى الحدود. ولكن عملية إعادة تشكيل إقليم دارفور ستكون بطيئة ومعقدة ومكلفة.

أليكس دو فال هو مدير جاستس أفريكا Justice Africa www.justiceafrica.org ومؤلف كتاب المجاعة القاتلة: دارفور، السودان ١٩٨٤-١٩٨٥ Famine that Kills: Darfur, Sudan 1984-1985. ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني التالي:
alex_de_waal@compuserve.com


كوبوم، دارفور
آب/ أغسطس ٢٠٠٤



الاتفاقية المكملة: هل تكفل حماية أفضل للاجئين؟

بقلم: مانيشا توماس وإد شِنكنبرج فان ميروب

بعد مضي عام ونصف على بداية تطبيق الاتفاقية المكملة، تتقدم مكونات هذه الاتفاقية الثلاثة بخطى متفاوتة. ومع ذلك لم يتم تنفيذ أي من «الترتيبات الخاصة» التي وعدت بها الاتفاقية. فهل ستتوفر حماية أفضل للاجئين عندما يتم تنفيذ هذه الترتيبات أم أن هذا سيخدم مصالح الدول فحسب؟

قام رود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بعرض فكرة الاتفاقية المكملة في اجتماع مجلس العدالة والشؤون الداخلية التابع للاتحاد الأوروبي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. لقد روج لهذه الفكرة قائلا إنها «ستضيف إلى النظام قدرة أكبر على التوقع، وستجعله يتكيف بشكل أفضل مع وقائع العصر الحالي بما يتناسب مع مصالح كل من الدول وأولئك الذين يحتاجون للحماية الدولية». وأضاف قائلاً إن كلمة «مكملة» تشير إلى: «عدد من الاتفاقيات الخاصة التي تهدف إلى مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل في جو من التعاون الدولي».[1]

ويبدو أن الهدف الأساسي غير المعلن من «الاتفاقية المكملة» موجه نحو تدعيم سياسات الدول الصناعية المقيدة للجوء أكثر منه نحو تحسين حماية اللاجئين. وعن طريق دفع الحكومات الغربية إلى تقديم مزيد من المساعدات التنموية إلى الدول النامية لتلبية احتياجات اللاجئين، ستجد الدول النامية وسيلة للانضمام للاتفاقيات المتصلة «بالاتفاقية المكملة».

الخطط الثلاث المكونة للاتفاقية المكملة:

١. تقود كندا تنفيذ الخطة الأولى، **«الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين»**، وهي أول خطة يتم تنفيذها فعليًا. وتجري الآن مفاوضات من خلال مجموعة أساسية من أجل وضع إطار متعدد الأطراف لاتفاقيات تفاهم حول الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين (مع ملاحظة أن اسم الوثيقة قد يتغير). وقد دُعيت المنظمات غير الحكومية لإبداء ملاحظاتها على المسودات المتنوعة للوثيقة، ولكن هذه المنظمات لم تتمكن من المشاركة في اجتماعات المجموعة الأساسية.

٢. **ترأست سويسرا بمشاركة جنوب إفريقيا العمل في الخطة الثانية**، «الحركات الثانوية غير المنتظمة للاجئين وطالبي اللجوء». وفي هذه الخطة يحق لأية دولة أن تنضم إلى المجموعة الأساسية – على عكس خطة إعادة التوطين – كما تتضمن المجموعة الأساسية أيضًا منظمات غير حكومية. وسيجري المنتدى السويسري لدراسات الهجرة والسكان[2] دراسة حالة حول عدد من الحالات الصومالية. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة التأكد من أن هذه الدراسة لن تشكل الأساس الأوحد لأية اتفاقيات. كما أن هناك مخاوف من أن يتم وضع تعريف ضيق لمفهوم الحماية الفعالة، الذي تم إدخاله فجأة في المناقشات المتصلة بهذه الخطة، ليتلاءم مع مصالح الدول وليس مع مصالح اللاجئين وطالبي اللجوء.

٣. وبالنسبة لخطة «**المساعدات التنموية المحددة الهدف والساعية إلى تحقيق حلول دائمة**» التي تقودها الدانمارك واليابان، فقد بدأ تنفيذها منذ فترة قصيرة جدًا. وقد تم تقديم تقرير مبدئي يضم القضايا محل النقاش إلى الاجتماع الأخير للمنتدى في مارس/ آذار ٢٠٠٤.

وتمارس كثير من الحكومات ضغوطًا كي يتم التفاوض بشأن «الاتفاقيات الخاصة» بين الحكومات فقط. ويبدو أن هذا التحرك من جانب الحكومات لتقييد دور المنظمات غير الحكومية التي تعمل عن كثب مع اللاجئين يعكس رغبة أكبر في أن تلبي هذه الاتفاقيات احتياجات الدول بدلاً من أن تضمن احترام حقوق اللاجئين.

ومن الناحية الإيجابية، قد تُشكل الاتفاقية المكملة أساس الاتفاقيات الخاصة التي تهدف إلى إيجاد حلول دائمة لأوضاع اللاجئين التي طالما عانوا منها. وربما كانت خطة إعادة التوطين أفضل الخطط لأنها قادرة على التركيز على عدد معين من القضايا والعمل مع عدد من الحكومات للاتفاق على برنامج إعادة توطين محدد بفترة زمنية. وفي نفس الوقت، قد تجد الخطة الثالثة أيضًا حلولاً دائمة لنفس القضايا عن طريق تشجيع إعادة الاندماج محليًا من خلال تقديم المساعدات التنموية.

وتثير كل الأنشطة المتصلة بالاتفاقية المكملة التساؤل التالي: هل هذه المفاهيم التي يسعى الجميع من أجل تحقيقها هي مفاهيم جديدة بالفعل، أم أنها مجرد مفاهيم قديمة تم تعديلها لتنال استحسان الدول؟ ستعتمد الإجابة عن هذا السؤال على ما إذا كانت ظروف حماية اللاجئين قد تحسنت أم لا.

مانيشا توماس هي مسئولة الشؤون الإنسانية وإد شِنكنبرج فان ميروب هو منسق المجلس الدولي للوكالات التطوعية: www.icva.ch ويمكن الاتصال بالكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:
manisha@icva.ch

١ تصريح لرود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في اجتماع غير رسمي للمجلس الأوروبي للعدالة والشئون الداخلية، كوبنهاجن، ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢. (متاح على موقع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (www.unhcr.ch) بالإضافة إلى تقارير متعلقة بالمنتدى.

٢ انظر الموقع التالي: www.migration-population.ch

حماية ودعم السودانيين العائدين من تلقاء أنفسهم

بقلم: جون روغه

في الوقت الذي تتقدم فيه عملية السلام في السودان ببطء، تشكل العودة التلقائية للنازحين بسبب الحرب الأهلية التي دامت ٢١ سنة؛ وتسريح المقاتلين، ونزع أسلحتهم، وإعادة دمجهم في المجتمع تحديات غير مسبوقة فيما يتعلق بإعادة الدمج.

في مايو ٢٠٠٤، عقب محادثات مطولة في مدينة نيفاشا الكينية بوساطة من الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)[١]، وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بروتوكولاً من المتوقع أن يؤدي إلى توقيع اتفاق سلام شامل في وقت لاحق من هذا العام[٢]. ومنذ بداية عام ٢٠٠٤، عاد إلى الجنوب ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ نازح داخلي كانوا مقيمين في الشمال. وعلى الرغم من تباطؤ تدفق النازحين داخليًا بسبب بداية موسم الأمطار في يونيو/ حزيران، من المتوقع أن يتسارع هذا التدفق ثانية في أكتوبر/ تشرين الأول عند انتهاء الأمطار لا سيما بعد توقيع اتفاق السلام.

ولم يتضح بعد كم من النازحين داخليًا في السودان الذين يقدر عددهم بنحو ٣,٥ مليون شخص (أكبر عدد للنازحين داخليًا في العالم) إضافة إلى أكثر من نصف مليون لاجئ[٣] سوف يعودون وما هي الفترة الزمنية اللازمة لذلك. ووفقًا للأرقام التقديرية المتفق عليها من كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، من المتوقع أن تصل حركات العودة خلال فترة تتراوح من ستة إلى تسعة أشهر عقب إبرام اتفاق السلام الشامل إلى ٩٥٠,٠٠٠ نازح داخلي بالإضافة إلى ٥٠,٠٠٠ لاجئ[٤]. وينبغي أن يضاف إلى هذه الأرقام ١٥٠,٠٠٠ مقاتل من المتوقع تسريحهم. وجدير بالذكر أن الذين عادوا، وغالبية الذين من المرجح أن يعودوا خلال الأشهر التالية لاتفاق السلام، سوف يعودون من تلقاء أنفسهم وبشكل مستقل وليس كجزء من أية حركة منظمة واسعة النطاق للعودة. وسوف تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين بنقل اللاجئين العائدين إلى أماكن متفرقة في الجنوب ليواصلوا رحلتهم بشكل مستقل إلى وجهاتهم النهائية.

وأحد العوامل المؤثرة في رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان في تشجيع اللاجئين والنازحين داخليًا على العودة هو الالتزام الوارد في بروتوكولات السلام الذي ينص على إجراء انتخابات في غضون ثلاث سنوات من توقيع اتفاق السلام. ويجب أن يسبق الانتخابات إجراء إحصاء سكاني من المفترض أن يحل المسألة التي لطالما كانت موضع نقاش ألا وهي سكان الجنوب الذين يقدر عددهم حاليًا من ٧ إلى ١٠ ملايين نسمة. ولا شك في أن ازدياد عدد النازحين داخليًا واللاجئين العائدين سيزيد بقوة من نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية المقترحة.

ولا يزال هناك جدل كبير بين طواقم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حول حركات العودة سواء تلك التي تُقدم لها مساعدات أو تلك التي تتم تلقائيًا دون مساعدات. وهناك قلق كبير إزاء قلة الإمكانيات في الجنوب، وعدم كفاية هذه الإمكانيات لاستيعاب أعداد كبيرة من العائدين. وهناك مخاوف من أن تتسبب العودة الجماعية في إثارة نزاع محلي حول استخدام الموارد الطبيعية والخدمات المحدودة فعليًا. وقد وقعت بعض الحوادث من قبل في رومبيك وولاية غرب الاستوائية.

ويدرك الجميع أن الكثير من النازحين متلهفون جدًا للعودة وأن حركات العودة غير المصحوبة بالمساعدة عبر هذه المسافات الطويلة للغاية سوف تخلق للعائدين صعوبات مفرطة ويمكن أن تؤدي إلى بعض الخسائر في الأرواح. وفي إطار الخطة المشتركة للمرحلة التالية لاتفاق السلام، وضعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في تصورهما أن حركات العودة ستكون تلقائية في البداية. ويتصور كلا الطرفين، لا سيما الحركة الشعبية لتحرير السودان، أنه سيوضع برنامج على المدى المتوسط لحركات العودة التي تُقدم لها مساعدات بمجرد أن تتحسن الظروف في مناطق العودة. ونتيجة لذلك، ناشد كلا الطرفين المجتمع الدولي تقديم مساعدات لتحمل أعباء المعيشة على طول الطرق الرئيسية للعودة والمساعدة في توفير الاحتياجات العاجلة لإعادة الدمج في المناطق الرئيسية للعودة. ولم يتوصل كلا الطرفين بعد إلى اتفاق نهائي حول استراتيجية متوسطة الأجل للعودة، وإعادة الدمج الشاملة، واستعادة الحياة الطبيعية، التي تتضمن أيضًا إعالة النازحين الذين لا يرغبون في العودة، وسيستلزم تحقيق كل ذلك مساعدة المجتمع الدولي.

رحلة العودة

تستلزم حركات العودة التلقائية إلى الجنوب، وفي نطاق الجنوب، دعمًا نتيجة للمسافات الهائلة، وقلة الطرق الصالحة لكل الفصول، وعدم وجود وسائل للنقل التجاري، والحاجة إلى القيام برحلات طويلة وشاقة سيرًا على الأقدام. وتوجد وسائل نقل تجاري من الخرطوم ومدن شمالية أخرى، حيث يوجد معظم النازحين داخليًا، إلى نقاط العبور الأساسية المؤدية إلى مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان. وجدير بالذكر أن كل النازحين داخليًا تقريبًا الذين عادوا إلى الجنوب حتى الآن وصلوا إلى نقاط العبور هذه باستخدام وسائل النقل التجاري الموجودة. ومع ذلك، كثيرًا ما وجد هؤلاء العائدون أنفسهم عاجزين عن إكمال الرحلة بسبب تكلفة وسائل النقل من نقاط العبور إلى الجنوب أو عدم توفرها، أو بسبب عدم كفاية الطعام والموارد المالية لمواصلة رحلاتهم سيرًا على الأقدام. وتتقطع السبل بعدد كبير من العائدين في مدينة كوستي، على بعد ٣٠٠ كم جنوب الخرطوم، نظرًا لتعطل كثير من المراكب النهرية اللازمة لنقلهم إلى أعالي النيل الأبيض.

> هناك مخاوف كبيرة من أن تؤدي حركات العودة الجماعية بشكل أسرع من اللازم إلى تعريض عمليات السلام المحلية الهشة لقدر كبير من عدم الاستقرار

وبما أن المرحلة الجنوبية بالنسبة لمعظم رحلات العودة إلى الوطن تتم سيرًا على الأقدام، فإن الاستراتيجية المتبعة تتمثل في ضمان توفير المساعدات المادية الأساسية والحماية على طرق العودة الرئيسية. وسوف يتم إبلاغ العائدين بتوافر هذه الخدمات عند نقطة الانطلاق ونقاط العبور التي يدخلون منها إلى الجنوب. ومع ذلك، فإن الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش في مناطق العودة المحتملة قليلة جدًا أو غير موجودة في كثير من الأحيان وهناك مخاوف كبيرة من أن تؤدي حركات العودة الجماعية بشكل أسرع من اللازم إلى تعريض عمليات السلام المحلية الهشة لقدر كبير من عدم الاستقرار. وأسوأ الاحتمالات هي أن تؤدي العودة الجماعية السريعة ببساطة إلى نقل المخيمات من الشمال إلى الجنوب. ويجب أن توازن المساعدات المقدمة إلى العائدين من تلقاء أنفسهم بين الحاجة إلى توفير مساعدات لإنقاذ الأرواح وبين الخطر المتمثل في خلق عامل جذب للناس للعودة إلى مناطق غير قادرة على استيعابهم بشكل دائم.

إعادة الدمج في مناطق العودة

بعد أكثر من عقدين من الحرب، قضيا تمامًا على

المكاسب التنموية المحدودة التي تمت خلال فترة السلام التي دامت إحدى عشرة سنة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٣، أصبح جنوب السودان اليوم أحد أقل مناطق العالم تقدمًا. إذ يوجد به أعلى معدل في العالم لوفيات الأطفال والأمهات وإحدى أعلى نسب الأمية بين الكبار. ويكاد لا يوجد عمال مدربون في المجال الصحي. هذا بالإضافة إلى ندرة المياه الصالحة للشرب واقتصار فرص كسب العيش على زراعة المحاصيل المعيشية أو الرعي.

سوف يندمج العائدون مرة أخرى وسط مجموعة من السكان ظلت محرومة بشدة على مدار عقدين من الزمن حتى من المستويات الدنيا من الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وسيعتبر السكان المحليون أن كثيرًا من العائدين قد اكتسبوا قيمًا «أجنبية» أو سيشككون في ولائهم السياسي لأنهم لم يدعموا الحركة الشعبية لتحرير السودان. لذا، فإن أية مساعدة تستهدف العائدين بشكل خاص وتزودهم بموارد غير متوفرة للسكان المقيمين ستكون شرارة لإثارة الخلافات والنزاعات.

ونتيجة لذلك، تقوم استراتيجية الستة أشهر التي تبنتها الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان للتعامل مع العودة التلقائية وإعادة الدمج العاجل للنازحين في المجتمع، التي يؤيدها المجتمع الدولي، بالتأكيد على دعم حركات العودة التي تقوم على أساس المنطقة والنابعة من المجتمع. وسوف تتوفر لكل سكان مناطق العودة فرصًا متساوية للاستفادة من الخدمات والفرص المقدمة لتسهيل عملية إعادة الدمج.

وتتضمن الاحتياجات العاجلة ببساطة توفير الخدمات الأساسية من رعاية صحية، وتعليم، ومياه، وصرف صحي؛ وضمان توفير الإمدادات الغذائية؛ والمساعدة في توفير فرص كسب العيش. لكن السلطات المحلية لا تمتلك الموارد اللازمة لتوفير أي من هذه الاحتياجات وبالتالي فهي تعتمد بشدة على المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانيات السلطات المحلية المتصلة بإدارة حركات العودة وإعادة الدمج محدودة جدًا وبالتالي، وكما هو الحال بالنسبة لتوفير الخدمات الأساسية، ينبغي أيضًا خلق آلية للحكم. إذ ستعتمد عملية إعادة الدمج واستعادة الحياة الطبيعية المستدامة على ترسيخ سيادة القانون في منطقة غير آمنة حيث توجد الأسلحة الخفيفة في كل مكان. ومن الحيوي أيضًا تعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات التي تنشأ بسبب الحصول على الأراضي والمطالبة باستعادة الممتلكات. ويوجد في الوقت الراهن أقل من ٢٠ قاضيًا في مناطق الجنوب التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان.

من الحيوي أيضًا تعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات

وستستلزم إعادة الدمج واستعادة الحياة الطبيعية أيضًا اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لنزع الألغام. ذلك أنه في كل أرجاء الجنوب، ما زالت المدن التي تسيطر عليها الحكومة معزولة عن المناطق النائية الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان بواسطة حقول الألغام. وسوف يعتمد التعافي الاقتصادي للعائدين في كل من مناطق الحضر والريف على إعادة ربط تلك المدن بالمناطق النائية، الأمر الذي سيتطلب إجراء عملية واسعة لنزع الألغام.

الخيار الحضري

يشكل النازحون داخليًا في الخرطوم، وأولئك المقيمون في مدن شمالية أخرى، مشكلة خاصة. ذلك أن غالبيتهم عاشوا فترة طويلة في الشمال وكثيرًا منهم ولدوا هناك. كما أن كثيرًا من هؤلاء النازحين مدمجون نسبيًا في المجتمع، ويشغلون عادة وظائف – وإن كان ذلك في أحيان كثيرة بأجور متدنية – وكثيرًا منهم لديه أطفال في المدارس المحلية. ومن المتوقع أن يتبنى كثير منهم موقف الانتظار والترقب أو سيظلون في الشمال لأجل غير مسمى. وسيرغب بعض هؤلاء النازحين في العودة الفورية إلى الجنوب كجزء من الموجة المتوقعة التالية لاتفاق السلام، ولكن معظم حركات العودة هذه ستكون من الحضر إلى الحضر. ومن المنتظر أن يكون الحال كذلك لا سيما بالنسبة للشباب الذين نشأوا في المدن الشمالية، والمقاتلين المسرَّحين، وكذلك العائدين إلى الوطن من مخيمات في مناطق شبه حضرية مثل كاكوما في كينيا. وستظل فرص كسب العيش محدودة لبعض الوقت وهناك أيضًا خطر وجود شريحة كبيرة من الشباب العاطل عن العمل لا سيما من الذكور، الذين يستطيع الكثير منهم الحصول على أسلحة خفيفة، مما سيعرض عملية السلام الهشة للخطر. وقد وقعت فعليًا بضع حوادث في جوبا. لذلك، يجب أن يتوفر للعائدين من الحضر تدريب مهني إلى جانب مساعدتهم على كسب العيش بوسائل جديدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة الحركة الشعبية لتحرير السودان الرامية إلى تحويل أكبر عدد من العائدين إلى مناطقهم الأصلية قد تتعارض مع رغبة الكثيرين منهم ممن يؤثرون العودة إلى المناطق الحضرية. وعلى السلطات السودانية والمجتمع الدولي أن يحميا حق كل النازحين في العودة بأمان وكرامة بناء على اختيار حر مدعم بالمعلومات عن وجهتهم النهائية. ومن الضروري جدًا أن توضع ترتيبات لمراقبة سلامة العائدين وكرامتهم على الطرق الرئيسية وضمان قدرتهم على الوصول إلى وجهاتهم المختارة دون عوائق. وتقع على عاتق السلطات الوطنية، والإقليمية، والمحلية المسئولية الأساسية لضمان حماية العائدين من كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات البدنية.

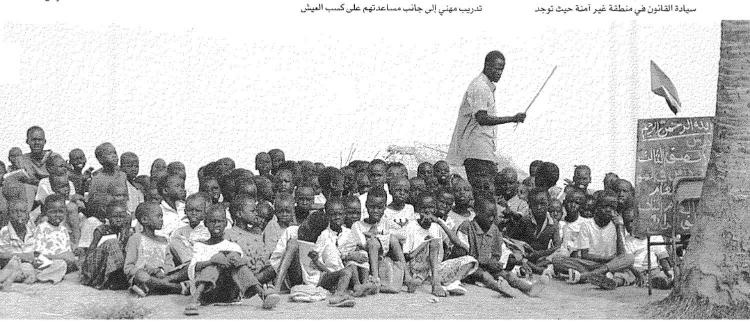
جون روغه هو كبير مستشاري مدير قطاع التنسيق بين الهيئات في مجال النزوح الداخلي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)، جنيف www.reliefweb.int/idp ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني التالي: idpunit@un.org الآراء الواردة في هذه المقالة آراء شخصية لا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

١ هي منظمة إقليمية تضم جيبوتي، وأريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، والصومال، والسودان، وأوغندة. انظر: www.igad.dj

٢ نص البروتوكولات متوفر على شبكة الإنترنت في الموقع التالي: /www.igad.dj/pressroom POWER%20SHARING.pdf

٣ هذه الأرقام، لا سيما أرقام النازحين داخليًا، معرضة لقدر كبير من التغيير ولا تتضمن النازحين داخليًا واللاجئين حاليًا بسبب أزمة دارفور.

٤ كما جاء في الخطة الإطارية للعودة التلقائية في السودان The Framework Plan for Spontaneous Return in Sudan، الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٢ يوليو/ تموز ٢٠٠٤. يرى كثير من المراقبين أن الأرقام الفعلية للنازحين داخليًا أقل.



مدرسة للنازحين الداخليين على ضفاف نهر سوبات، جنوبي السودان

John Rogge

أخطار عمليات السلام غير المترابطة

احتمالات السلام في السودان Prospects For Peace In Sudan هي نشرة شهرية موجزة عن السلام والنزاع في السودان تصدر عن منظمة جاستِس أفريكا

يحذر أحدث التقارير من أن أزمة دارفور قد أدت عمليًا إلى إيقاف عملية نيفاشا إيقافًا تامًا. إذ تنحصر المحادثات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في موضوعين أساسيين هما: ١) تمويل القوات المسلحة في جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية و٢) الدور الذي سيلعبه أفراد الميلشيات الجنوبية الذين ساندوا الحكومة السودانية في الهيكل الأمني الجديد.

وتتبع الحكومة السودانية استراتيجية عالية المخاطر تتمثل في السعي لإيجاد حل لمشكلة دارفور وفقًا لشروطها، لأنها تتوقع أن المصالح الدولية في عملية نيفاشا ستسمح لها بفرض شروطها. لذا لم تحرز الحكومة السودانية سوى تقدم متواضع في تنفيذ الالتزامات المتصلة بدارفور التي جاءت في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ وركزت جهودها على بناء تحالف دولي معارض للعقوبات. وتقوم حسابات الحكومة السودانية على أن المجتمع الدولي غير جاد بما فيه الكفاية لتحقيق هدفه، وأنه لن يخاطر بإخراج عملية نيفاشا عن مسارها من أجل دارفور، وأن الوقت بالتالي في صالح الخرطوم.

وفي حين سهلت الحكومة السودانية بدرجة ملحوظة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في دارفور، تباطأت الحكومة في تقديم خطط للسيطرة على الجنجويد. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن قسمًا كبيرًا من الجنجويد، بمن فيهم قادتهم، يشكلون جزءًا من الهيكل القيادي للقوات المسلحة السودانية وبالتالي فإن نزع أسلحتهم مع الاستمرار في التظاهر بأنهم قوة مستقلة يشكل تحديات سياسية.

وما زال المجتمع الدولي وكثير من المراقبين يعارضون ربط عملية سلام نيفاشا بمحادثات السلام التي يرعاها الاتحاد الإفريقي في أبوجا بنيجيريا. وفي الواقع، ترى جاستس أفريكا أن دارفور ليست سببًا لتأخير عملية نيفاشا. إذ تظل نيفاشا محور السلام في السودان؛ وبدون استكمالها سيكون الفشل مصير كل عمليات السلام الأخرى. ذلك أن استكمال عملية نيفاشا سيغير بشكل كبير من القوى السياسية المحركة في الخرطوم وسيؤدي إلى تسوية كل الموضوعات والنزاعات الأخرى المعلقة، بدءًا بدارفور ومرورًا بعدم الرضا الذي يقترب من نقطة الغليان لدى قبائل البِجا غير العربية المنتشرة على جانبي الحدود السودانية مع إريتريا، ومصر، وإثيوبيا.

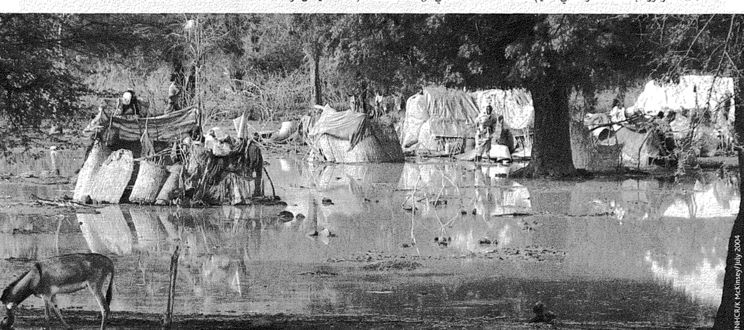
للاشتراك في نشرة البريد الإلكتروني الموجزة التي تصدرها جاستس أفريكا حول السودان، أرسل بريدًا إلكترونيًا إلى: sudan@justiceafrica.org، أو قم بزيارة الموقع التالي: www.justiceafrica.org أليكس دو فال، مدير جاستِس أفريكا، تحليلات وردود فعل تجاه مأساة دارفور في صفحة رقم ٢٨.

تحليلات وردود فعل تجاه مأساة دارفور في صفحة رقم ٢٨.

هناك مصادر أخرى للمعلومات هي:

- شبكات الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة للمعلومات www.irinnews.org/webspecials/SudanDarfur/default.asp،
- وبوابة الأمم المتحدة للمعلومات حول السودان www.unsudanig.org،
- وسفارة الحكومة السودانية بواشنطن www.sudanembassy.org،
- والحركة الشعبية لتحرير السودان http://splmtoday.com،
- ومركز معلومات دارفور www.darfurinfo.org،
- ومعلومات دارفور www.darfurinformation.com،
- وأهالي البِجا www.bejapeople.com،
- وحركة العدالة والمساواة السودانية www.sudanjem.com/english/english.html

خيم الجنينة، دارفور



سد مروي: النزوح والجدل في السودان

بقلم: علي عسكوري

إن سد مروي، الذي يجري بناؤه حالياً على نهر النيل في شمال السودان، هو مشروع ضخم ومثير للجدل ينذر بحدوث قدر كبير من الاضطراب والبؤس الاجتماعي لعشرات الآلاف الذين لا خيار لهم سوى النزوح القسري.

كانت السلطات الاستعمارية البريطانية هي أول من اقترح فكرة إنشاء سد على الشلال الرابع لنهر النيل على بعد ٣٥٠ كم من الخرطوم باتجاه المنبع. ومن المفترض أن ينتهي العمل في هذا السد الضخم عام ٢٠٠٧، وسيبلغ ارتفاعه ٦٥ متراً و طوله ٩،٢كم وسيتكون نتيجة هذا السد بحيره طولها ١٧٠ كم وعرضها ٤ كم تقريبًا، وسيقود ذلك إلى نزوح أكثر من ٥٠،٠٠٠ من صغار المزارعين الذي يعيشون على ضفاف النيل.

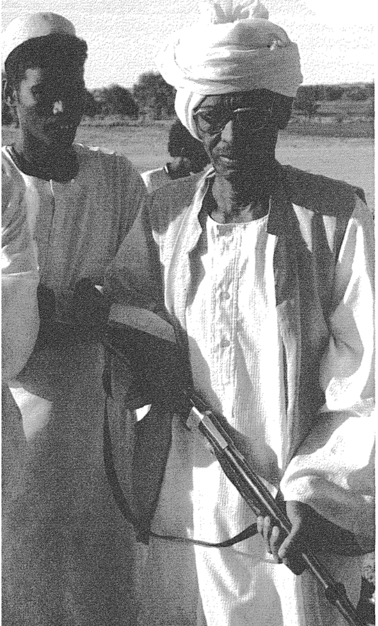
إن أبرز ما يميز التخطيط لهذا المشروع هو انعدام الشفافية وعدم إتاحة فرصة للأشخاص الذين سيتأثرون من بنائه بشكل مباشر ليعبروا عن آرائهم. فقد قوبلت معارضة هذا المشروع ومشروعات سدود أخرى مثيرة للجدل في السودان بقمع حكومي قاس. ومما يجدر ذكره ان أجراءات اعادة التوطين المصاحبه للمشروع اتسمت بإنتهاكها لتوصيات اللجنة الدوليه للسدود.[1]

وقد أدت المظاهرات المحلية إلى انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان. ففي قرية كورقيلي، فرقت الشرطة السودانية مظاهرة سلمية تضم رجالاً، وسيدات، وأطفالاً باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي. وتم اعتقال المنظمين، واحتجازهم، وتعذيبهم. وبعد أن أُجبرت مائتا أسرة من الحَمَاداب على ترك أراضيها الواقعة على ضفاف النيل والانتقال إلى الصحراء النوبية القاسية، عرض التلفزيون السوداني عملاء حكوميين بوصفهم أشخاصًا متأثرين من بناء السد يوافقون على الانتقال سلميًا ويتلقون أموالاً كتعويض. ولكن الواقع هو أن محاولة العيش في أرض قاحلة تمامًا يهدد بفناء أهالي الحَمَاداب.

لقد تم اقتراح، مشروع سد مروي، وتصميمه، وتنفيذه بواسطة مجموعة متنفذه داخل الحكومة العسكرية الاستبدادية في السودان التي تروج بدورها لخصخصة قطاع الكهرباء في البلاد. إذ من المأمول أن يضاعف السد من قدرة السودان على توليد الكهرباء. وسيتم توفير الأموال اللازمة للمشروع البالغ قدرها ١،٥ مليار دولار أمريكي بواسطة مؤسسات مالية شرق أوسطية[2] بالإضافة إلى الحكومتين الصينية والسودانية. المقاول الأساسي للسد هو الشركة الصينية الدولية للماء والكهرباء International Water and Electric China Corporation المملوكة للدولة، إلى جانب شركات صينية أخرى والشركة الألمانية لاماير إنترناشونال Lahmeyer International وتقوم الشركة الفرنسية آلستوم Alstom بتوريد التوربينات العشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سد مروي هو أكبر عقد إنشاء دولي على الإطلاق تمت ترسيته على شركات صينية. ومن الملاحظ أن كل الشركات والممولين الأجانب يغضون الطرف عن حقيقة تجاهل المعايير المقبولة دوليًا في مثل هذه المشروعات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإعادة التوطين، والبيئة.

الآثار الاجتماعية

لقد تم فعليًا إعادة توطين بعض القرويين، ولكن



نتائج ذلك كانت سيئة نتيجة لسوء مواقع إعادة التوطين المقترحة والتي هي عبارة عن أماكن قاحلة تذروها الرياح وتفتقر إلى إمدادات المياه : وهو وضع يختلف تماما عن الوضع الحالي للقرويين الذين تعودوا العيش على ضفاف النيل. هذا بالإضافة إلى رداءة التربة في مناطق إعادة التوطين.

في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، عادت مجموعة من المزارعين من موقع إعادة التوطين إلى قراهم الأصلية عندما أدركت مدى فقر منطقة إعادة التوطين من الناحية الزراعية. وقد قابلت الحكومة هذه المجموعة بعنف مفرط، واستخدمت الرصاص الحي وأصابت كثيرين بجروح: وأجبرت الشرطة وقوات الأمن المجموعة على العودة إلى موقع إعادة التوطين.

من جانب اخر يتوقع المواطنين المعاد توطينهم أن يواجهوا مقاومة من المجتمعات المضيفة، وقد أثبتت التجارب السابقة في شمال السودان، اذ تندر الأراضي الزراعية الواقعة على ضفاف النيل للغاية. لذلك فإن انتقال مجموعة من الناس إلى أرض تمتلكها جماعة أخرى سيؤدي لا محالة إلى إثارة اضطرابات اجتماعية.

وعلى مدار السنين، عرض السكان المتأثرون من بناء السد التفاوض مع الحكومه ولكن الحكومة رفضت كليا لقاء ممثليهم. وبدلاً من ذلك، نصبت الحكومة عميلاً لها كممثلا للاشخاص المتأثرين .

وفي نطاق البيروقراطية الحكومية يتم البت في كل ما يتصل بهذا المشروع بواسطة رجل واحد فقط هو: وزير الدولة للري. وقد رُفضت النداءات التي طالبت بضمان مساهمة المتأثرين في عملية إعادة التوطين، كما تعرض الأفراد أو المنظمات التي تقدمت بتلك النداءات إلى القمع والملاحقه. وجدير بالذكر أن بعض الأشخاص المتأثرين من عملية إعادة التوطين الذين آثروا رفع شكواهم إلى المحاكم مُنعوا من اللجوء إلى القضاء؛ وقد تم القبض على عدد منهم، وتعرضوا إلى الاعتقال والتعذيب.

> «أنا أنتمي إلى منطقة الحَمَداب. أهلي الآن في الصحراء، باستثناء أولئك الذين كانوا قادرين جسمانيًا، وانتقلوا إلى حواري وأكواخ عند ضواحي الخرطوم. ليس لديهم ماء، ولا خدمات صحية، ولا أمل. إن الوضع هناك ينبئ بحدوث كارثة».
> دكتور الفاضل محمد عثمان (مواطن من الحماداب في عريضه مقدمه لشركة لاهماير الالمانيه)

خلصت دراسة حول الآثار الصحية للسد[٣] الى تحديد ٢٠ اثرا صحيًا سلبيًا رئيسيًا سيصاحب قيام المشروع. إذ من المتوقع أن يؤدي السد إلى ظهور أو تفاقم أمراض مميتة وخطيرة مثل الملاريا، والبلهارسيا، والعمى النهري، وحمى الوادي المتصدع. يضاف الي ذلك التجاهل التام لتأثيرات السد على السكان خلفه. إذ سيواجه الآلاف من صغار المزارعين الذين يعيشون خلف السد صعوبة في ري أراضيهم بسبب انخفاض منسوب النيل، كما سيتأثرون أيضًا من انخفاض مقدار الطمي السنوي.

تعتبر المنطقة التي سيقام فيها السد إحدى أقدم المناطق التي سكنها الإنسان في شمال السودان. ووفقًا لما جاء في تقرير مشروع إنقاذ آثار سد مروي «لم يتم في هذه المنطقة سوى قدر ضئيل جدًا من أعمال التنقيب عن الآثار، ولكن هذا القدر الضئيل يشير إلى ثراء المستوطنات البشرية وتنوعها بدءًا من العصر الحجري القديم وما يليه»[٤]. وتقول الهيئه القوميه السودانيه للآثار والمتاحف إن المشروع سوف يدمر المواقع الأثرية بشكل مباشر من خلال أعمال الهندسة والإنشاء وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات البيئية في المنطقة.

خلاصة

لقد ظلت مجموعات وأفراد من المجتمع المدني السوداني تنادي لسنوات بضرورة تأجيل هذا المشروع حتى يتحقق السلام؛ وتعود الديمقراطيه وتحترم حقوق الإنسان : ويتم تقييم الآثار الثقافية، والاجتماعية، والبيئية للمشروع بشكل كامل. ولا يطالب السكان[٢] المتأثرون بالمشروع بإلغائه ، بل يطالبون بعملية إعادة توطين أكثر إنصافًا وشفافية وتتيح لهم قدر من المشاركة بما يتوافق مع توصيات اللجنة الدولية للسدود. ويطالب المتأثرون بالمشروع بما يلي:

- إرجاء تنفيذ المشروع حتى يتم التدقيق فيه بشكل أكبر و حتى تتم دراسة وتقييم آثاره بشكل كامل على الناس والبيئة على حد سواء.
- تحديث تصميم المشروع كي يتماشى مع المعايير المقبولة دوليًا لإعادة التوطين.
- إجراء مراجعة حديثة – من قبل بيت خبره حسن السمعة دوليًا – لأكثر عناصر المشروع إثارة للقلق وللأعمال التي تم الانتهاء منها بالفعل.
- إعادة التوطين في موقع واحد حفاظًا على وحدة الجماعة.

السيد علي عسكوري عمل بالسابق مفتش أول للتخطيط بوزارة التخطيط المركزية بالسودان. وهو حاليًا رئيس المكتب القيادي لأهالي الحَماداب المتأثرين بمشروع سد مروي the Leadership Office of Hamadab Affected People والمنسق الأساسي لحملة سد الحَمَداب، وهو أيضًا طالب دراسات عليا بجامعة لندن ساوث بانك. ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني التالي: bertait@fareah.fslife.co.uk

ولمزيد من المعلومات، انظر عدد إبريل/ نيسان 2004 من نشرة أنهار العالم (www.irn.org) World Rivers Review وكذلك الموقع التالي: www.sudantribune.com/article.php3?id_article=271

وتوجد على شبكة الإنترنت عريضة موجهة إلى رئيس شركة لاماير إنترناشونال، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: www.petitiononline.com/hamadab/petition.html

١ انظر www.dams.org ونشرة الهجرة القسرية رقم ١٢ بعنوان: «مشاكل النزوح الناجم عن التنمية» www.fmrevieworg/FMRpdfs/FMR12/fmr12contents.pdf

٢ هي بصفة أساسية الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك صندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، سلطنة عمان

٣ انظر ويليام جوبن، السدود والأمراض: التصميم البيئي والآثار الصحية للسدود، والقنوات، ونظم الري الكبيرة، ١٩٩٩ صفحة ٥٤٤، روتليدج، الترقيم الدولية ISBN 0419223606 William Jobin Dams and Disease: Ecological Design and Health Impacts of Large Dams, Canals and Irrigation Systems, 1999, 544pp, Routledge, ISBN 0419223606.

٤ انظر www.sudarchrs.org.uk/page31.html

تجارب المرأة في مراكز الاعتقال الأسترالية للمهاجرين

بقلم: يفيت زوريك

تعاني طالبات اللجوء المحتجزات في أستراليا، دون داعٍ، بسبب حساسية العاملين بمراكز الاعتقال إزاء النوع الاجتماعي.

يتعرض طالبو اللجوء القادمون إلى أستراليا عن طريق البحر، وأغلبهم لاجئون من العراق وأفغانستان وإيران وفلسطين، للاعتقال الإجباري في واحد من سبع مراكز اعتقال للمهاجرين. وطبقا للمبادئ التوجيهية للهجرة (في أستراليا)، يتم اعتقال جميع الأشخاص الذين يأتون إلى أستراليا دون أن تكون لديهم وثائق قانونية صحيحة أثناء فحصهم والنظر في طلبات الحماية الخاصة بهم. ويركز البحث الذي أجريته على مقابلات شخصية وتبادل الأحاديث مع النساء اللاتي وصلن وتقدمن لحظة وصولهن إلى شاطئ أستراليا بطلبات للحصول على صفة لاجئ منذ عام ١٩٩٩. وفي ذلك العام، أجريت تغييرات تشريعية بمقتضاها تم العمل بنظام «التأشيرات المؤقتة للحماية» ونظام الاعتقال كوسيلة لمنع وصول المزيد من أعداد اللاجئين. وقد أجريت المقابلات الشخصية مع جميع النساء اللاتي وصلن قبل سبتمبر عام ٢٠٠١ إلى أستراليا، وتم تسكينهن في مراكز الاستقبال داخل الأراضي الأسترالية، ويتم ترحيل النساء اللاتي شرعن في هذه الرحلة الخطرة منذ سبتمبر ٢٠٠١ إلى «نورو» أو غينيا بابوا الجديدة ليتم اعتقالهن وملاحقتهن أمام القضاء.

وقد تحدثت جميع النساء عن معاملتهن كما لو كن مجرمات بل وأحيانا كما لو كن حيوانات.

«كانت هناك صعوبات كثيرة لأننا لم نكن نريد أن نكون هناك. لا يريد أحد أن يبقى هناك. لا أحد يخبرنا بما يحدث. فنحن نشعر وكأننا لسنا ببشر. نشعر وكأننا حيوانات.» (ريبا)

ولا يتم التمييز بين الذكور والإناث أو حتى الأطفال.

«كان ذلك اعتقال... وكان أشبه بالسجن. لم يكن هناك سوى الرجال والنساء والأطفال، جميعهم معا... الناس كافة كانوا خائفين. وبدلا من وجود المجرمين في هذا المكان كان هناك العديد من الضحايا.. [كنا نُعامل] وكأننا مجرمين. كنا في سجن، ولذا أظن أنه كان عليهم معاملتنا كمجرمين. ولكن لم يكن مفروضا أن نكون هناك. لم يقل لنا أحد ولو كلمة واحدة عما سيحدث لنا». (دينيا)

توفير المستلزمات الصحية

على الرغم من أن هناك عددا من صفحات المعلومات التي تتضمن التوجيهات الخاصة بإجراءات طالبي اللجوء في أستراليا، لا يتم إعطاء اهتمام يُذكر للنساء ولإمكانية وجود اختلافات فردية فيما بينهن أو اختلافات قائمة على النوع الاجتماعي. وعندما ترد هذه الصفحات إلى مراكز الاستقبال، لا تحاول سوى وثيقة واحدة أن تتناول الاحتياجات الخاصة بالنساء. وقد أصدرت إدارة الهجرة والشئون متعددة الثقافات صحيفة وقائع تحتوي بالتفصيل على توجيهات لتوفير المستلزمات الصحية داخل مراكز الاعتقال.

«وبموجب معايير اعتقال المهاجرين، على «إدارة الإصلاح الأسترالية» أن تعمل بطريقة تحافظ على كرامة كافة المعتقلين وخصوصيتهم بما في ذلك النساء. ولذا ينبغي وضع ترتيبات لطلب وتوزيع المستلزمات الصحية بحيث يتم ذلك بطريقة تضمن توفير المستلزمات الصحية للمحتجزات بشكل لائق جدا.»[١]

ومن واقع الخبرة العملية تحدث أمور مروعة. وعلى سبيل المثال، رغم أن التوجيهات توصي بأن يتولى عملية توزيع المستلزمات الصحية ضابطات فإن العديد من النساء أوضحن أن الوصول إلى ضابطة غالبا ما يكون غير ممكنا. وتحدثت كل النساء عن شعورهن بالخجل من الاضطرار لطلب ذلك من ضابط.

«الأمر يبدو طبيعيا بالنسبة للرجال لأنهم لا يذهبون إلى دورة المياه بقدر ما تذهب إليها المرأة. ولكن الأمر يُعد مخجلا للغاية عندما تأتيك الدورة الشهرية. حينئذ عليك أن تقولي أنني بحاجة إلى بعض المستلزمات النسائية. ثم نضطر إلى أن نبحث عن الحرس وإخبارهم أننا بحاجة إلى هذه الأشياء... قد يكون ردهم، لماذا أنت بحاجة إلى ذلك؟ وأفكر، ألا يعلم الرجال الأستراليون أن المرأة تأتيها الدورة الشهرية؟» (ليتا)

ولم يقف الأمر عند حد عدم تمكن «ليتا» من الوصول إلى ضابطة فحسب، بل أيضا لم يتصرف الضباط الذين تعاملت معهم بالشكل اللائق. وكان تظاهرهم بالجهل يعني زيادة شعورها بالخجل بلا داعي لأنها تضطر لأن توضح بالتفصيل سبب احتياجها للفوط الصحية.

وفي ثلاثة من مراكز الاعتقال الخمسة المشار إليها في التوجيهات، كان هناك حد أقصى معين للمستلزمات الصحية التي تحصل عليها المرأة شهرياً، وفقا لمتوسط الاحتياجات المتوقعة للمرأة. وإذا لم تحدد التوجيهات ما إذا كانت المرأة تستطيع أن تطلب المزيد من تلك المستلزمات، ذكر العديد من النساء أن هناك حد أقصى معين من الصعب جدا تجاوزه. وعندما سألت إحدى السيدات هل تحصلي على ما يكفيكِ

من المستلزمات الصحية؟ أجابت:

«بالنسبة لي، نعم. وأحيانا أقول أن الدورة الشهرية ما زالت تأتيني حتى يتمكن غيري من النساء من استخدام حصتي. وقد لا تستخدم، كل امرأة، كل شهر، ما يزيد عن هذه الكمية. وهناك نساء أخريات في حجرتي يحتجن إلى المزيد... ولكنهن لا يحصلن على المزيد».

وتجيب امرأة أخرى:

«....إذا احتاجت [المرأة] المزيد من الفوط الصحية أثناء الدورة الشهرية، يخبر الحرس الجميع بذلك. وقد يصيحوا في وجهها ويقولوا هذا عندما يكون الجميع موجودين في الحجرة».

ولتجنب هذا الخجل، لا تجرؤ المرأة غالبا على طلب المزيد من المستلزمات الصحية. وبشكل عام، من رأي النساء أن الظروف تكون أفضل عندما يكون من الممكن لهن الاتصال بضابطة.

ولم تقتصر الصراعات التي خاضتها النساء في مراكز الاعتقال أثناء فترة الحيض على توفير المستلزمات الصحية. وتوضح «إلينا» بعض الآثار الجانبية الأخرى التي عانت منها:

«حين تأتيني الدورة الشهرية أكون مريضة جدا. وأحتاج أن أبقى في الفراش طيلة فترة الدورة ... ولا أستطيع أن أذهب لمكان توزيع الوجبات وهذا أمر سيئ للغاية. فبدون الغذاء لا تتحسن حالتي... ولأننا لا نستطيع الحصول على الوجبات إلا في المواعيد المحددة وفي الأماكن المخصصة لها، لا يمكن لأحد أخذ الطعام خارج ذلك المكان... وإذا لم تستطيعي الذهاب للأماكن المخصصة لتناول الوجبات، فإنك لا تستطيعي أن تأكلي».

وتصف «لاتيسيا»، تجربة مشابهة: إذ شرحت لنا كيف كانت تقوم هي وأختها بسرقة الطعام لكل منهن عندما تكون إحداهن مريضة أو عندما لا تستطيع الذهاب إلى قاعة الطعام:

«من مزايا الملابس التي كنا نرتديها أنها كانت كثيرة جدا. لذا، كان بمقدورنا إخفاء بعض الخبز تحت العباءة حتى نتمكن من الحصول على الطعام لتتحسن حالتنا... وأحيانا يسقط فتات الخبز على الفراش وقد يجد الحراس الفتات ويعاقبونا».

وقد اتبعت النساء إجراءات من هذا القبيل لتلبية احتياجاتهن وسط الضغوط التي تحتم عليهن إطاعة القواعد الموضوعة.

القيود الموضوعة على دخول الحمّامات ودورات المياه

تحدثت نساء أخريات عن القيود الموضوعة على استخدام الحمّامات ودورات المياه داخل المراكز. وذكرت نساء أنه في أحد المراكز لم يكن هناك سوى دورتين للمياه للسيدات. وأشرن أيضا إلى الطوابير الطويلة والحاجة إلى الاستيقاظ مبكرا في الصباح حتى يستطعن دخول دورة المياه. وللحصول على الحق في الاستحمام، كان على المعتقلات القيام بأعمال معينة حول المركز مع أنه غالبا ما تكون هذه الأعمال شاقة ولا تلائم سوى الرجال. وللتهرب من القيام بهذه الأعمال، كانت النساء تضطر إلى إغراء الضباط بالمركز. وفي حالات أخرى، كانت تستحم أثناء قيامهن بتغسيل أطفالهن. وتقول «مجدالينا»:

«أحيانا يأتي بعض الأشخاص لزيارة الأطفال في المعتقل، وحينئذ تضطر الأمهات إلى تنظيف أطفالهن وتغسيلهم. وفي ذلك الوقت، تنتهز الأمهات الفرصة للاستحمام مع أطفالهن وغسل ملابسهن. ولكن لا يمكنني عمل ذلك، لأنه لم يكن لدي أطفال لآخذهم معي في الحمّام».

وغالبا ما تعرض النساء التي ليس لديهن أطفال مساعدة الأمهات، أو تدعي أنها أم لطفل امرأة أخرى، من أجل السماح لها بالذهاب إلى دورات المياه والحمّامات. وعند اكتشاف هذه الحيلة، يتصرف ضباط مركز الاعتقال بشكل قمعي وانتقامي. وفي معرض وصفها لردود فعل العاملين بالمركز، تقول إحدى المعتقلات التي تم ضبطها:

«يقول بعضهم لي: سوف نساعدك حتى تصبحي أما، هل هذا ما تريدينه؟ أن تكوني أما؟»

الخلاصة

يعرض هذا البحث مجرد نموذجا للتجارب التي تحدثت عنها النساء التي قضت فترة في المراكز الأسترالية لاعتقال المهاجرين. إلا أن، من الواضح، أنه لم يتم الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية لهؤلاء النساء. وقد تحدثت نساء كثيرات عن كيف أن عدم تقدير مشاعرهن قد ضاعف من آثار التعذيب والآلام التي عانين منها بالفعل في موطنهن.

ولذلك، لا يكفي مجرد التوصية بوضع توجيهات لتلبية احتياجات النساء وإدماجها في إجراءات الإدارة في مراكز الاعتقال. وتوضح تجارب النساء اللاتي تم اعتقالهن أن التوجيهات القائمة محدودة وتعتمد على كياسة كل ضابط على حدة. ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

- يجب التعرف على المشكلات الأساسية التي تواجهها النساء في مراكز الاعتقال.
- يجب إدماج مبدأ المحافظة على مشاعر الجنس الآخر بشكل أكبر في التوجيهات الخاصة بمراكز اعتقال المهاجرين.
- يجب أن تكون هناك رقابة أفضل ومتابعة لتنفيذ التوجيهات في مراكز الاعتقال.
- يجب إجراء بحوث أكثر شمولية لدراسة الاختلافات بين الجنسين: الذكر والأنثى، وكيف تؤثر هذه الاختلافات على تجارب النساء في مراكز الاستقبال.

يفيت زوريك هي طالبة بقسم الفلسفة بكلية باثورست Bathrurst بجامعة شارلز ستورست Charles Sturt باستراليا. بريد إلكتروني: yzurek@csu.edu.au

١ انظر «توفير المنتجات الصحية للمحتجزات بمراكز اعتقال المهاجرين». انظر الموقع: www.dimia.gov.au/detention/sanitary.htm هذا الموقع يعطي تفصيلات عن الترتيبات الفردية في كل مركز اعتقال.

التقريب بين طرق المعالجة الوطنية والدولية لموضوع النازحين داخلياً

بقلم: بيتر نوسل

يُقيّم هذا المقال المختصر مدى التقدم الذي تم إحرازه تجاه توفيق السياسات والتشريعات الوطنية مع «المبادئ التوجيهية» للأمم المتحدة بشأن النازحين داخليا.

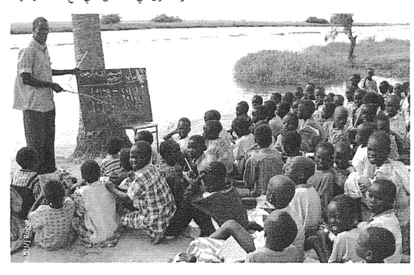
ترتكز «المبادئ التوجيهية» على المعاهدات والاتفاقيات القائمة الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد صدقت معظم البلدان التي يوجد بها نزوح داخلي على هذه المعاهدات والاتفاقيات وبالتالي أصبحت ملتزمة باحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه المعاهدات والاتفاقيات. وتحدد المعايير المنصوص عليها في «المبادئ التوجيهية» غالبا أحكام من هذه المعاهدات والاتفاقيات بهدف تطبيقها على المشكلات التي تواجه النازحين داخليا. ولذا ينبغي فهم «المبادئ التوجيهية» على أنها ليست مجموعة جديدة تماما من الالتزامات الدولية وإنما مجرد أداة لتسهيل تطبيق المعايير القانونية الدولية القائمة.

ويسعى باستمرار الدكتور/فرانسيس دينج، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشئون النزوح الداخلي «ممثل الأمين العام»، والشبكة الكبرى بين الوكالات بشأن النزوح الداخلي «الشبكة»، ووحدة النزوح الداخلي «الوحدة»، بمكتب تنسيق الشئون الإنسانية، على حث الدول على إدراج هذه المبادئ في القوانين المحلية.

وتتمثل المزايا التي من الممكن أن تحصل عليها كل دولة من إدراج «المبادئ التوجيهية» في تشريعاتها الوطنية فيما يلي:

- تقريب المبادئ القانونية الدولية من المواطنين العاديين؛ حيث يمكن إنفاذ القانون الوطني بشكل أيسر من إنفاذ الوثائق المجردة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- توفير درجة أعلى من المصداقية القانونية وتوفير بيئة «تأخذ العدالة فيها مجراها».
- إظهار الالتزام الواضح أمام المجتمع الدولي بتطبيق المعايير بأعلى درجة ممكنة بحيث لا يصبح تطبيق تلك المعايير خاضعا تماما للسلطات الوطنية.
- تشجيع المجتمع الدولي على توفير الدعم والمساعدة لإشراك الدولة في حماية حقوق النازحين.

ومن ثم، ليس هناك سبب يفسر لماذا لا يصبح إدراج «المبادئ التوجيهية» في السياسات أو التشريعات الوطنية إجراءا معياريا لجميع البلدان التي بها نزوح داخلي.



نازحون داخليون أطفال في رومبيك، السودان

ما تحقق من تقدم حتى الآن

حث «ممثل الأمين العام» و«الشبكة» و«الوحدة» كل دولة على حدة على إدماج «المبادئ التوجيهية» أو المعايير الواردة في هذه المعاهدات والاتفاقيات أو كلاهما في السياسات والتشريعات الوطنية. وقد وضعت عدة نماذج بالفعل لهذا الإدماج:

- وفي عام ٢٠٠١ كانت **أنجولا** أول دولة تدمج «المبادئ التوجيهية» في قانونها المحلي[1] بعد أن تخلصت من صراع استمر ٣٠ عاما، أسفر عن مقتل مليون شخص، ووجود ٤,١ مليون نازح داخلي في أراضيها، ونزوح ٤٠٠ ألف شخص آخرين عبر حدودها.
- بعد الحرب الأهلية في **بوروندي** التي استمرت عشر سنوات وراح ضحيتها ٣٠٠ ألف شخص ونزوح نفس العدد، وقعت بوروندي في فبراير عام ٢٠٠١ بروتوكول مع منسق الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة لإقامة إطار عمل دائم للتشاور حول كيفية حماية النازحين داخليا عن طريق تطبيق «المبادئ التوجيهية»[2].
- في **السودان**، عقب ورش العمل التي أدراها «ممثل الأمين العام» و«الوحدة»، أبدت كل من الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان عن استعدادهما لتطبيق سياسات النزوح الداخلي القائمة على أساس «المبادئ التوجيهية». وفي عام ٢٠٠٢، أدى ذلك إلى القيام بمبادرات منفصلة، إحداها في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة والأخرى في المناطق التي تقع تحت سيطرة جيش حركة تحرير شعب السودان. وفي يناير عام ٢٠٠٤، بمناسبة عقد ورشة عمل أيضا، تم وضع مشروع سياسة للسودان ككل، وهذا المشروع حاليا في مرحلة المفاوضات.
- بذلت **كولومبيا**، التي تلي السودان من حيث الكثافة السكانية للنازحين داخليا، جهدا كبيرا لدمج «المبادئ التوجيهية» في القوانين المحلية. وبالإضافة إلى قانون النازحين داخليا لسنة ١٩٩٧، أصدرت المحكمة الدستورية في كولومبيا قرارات تفسر فيها الحقوق القانونية للنازحين القائمة على أساس «المبادئ التوجيهية». واستنادا لقرارات المحكمة[3]، صدر توجيه رئاسي في أكتوبر عام ٢٠٠١ ساوى بين المبادئ التوجيهية والدستور الوطني.
- في **أوغندا** في عام ٢٠٠٢، وفي إطار التأقلم مع الصراعات المسلحة التي خلفت ورائها ٨٣٠ ألف نازح، بدأت أوغندا العمل مع «الوحدة» لوضع سياسة نابعة من «المبادئ

التوجيهية». وتتناول هذه السياسة كل مراحل دورة النزوح وتوزع بوضوح المسئوليات التنفيذية على النظم المؤسساتية المحلية وتنشئ أساليب للتعاون مع الأمم المتحدة وغير ذلك من الأطراف الدولية المعنية بالشئون الإنسانية.

- منذ نهاية أزمة كوسفو في عام ١٩٩٩، ظل نحو ٢٠٠ ألف شخص من كوسفو نازحين في صربيا بالإضافة إلى أكثر من ٣٠ ألف شخص نازح في الجبل الأسود وحوالي ٥٠٠٠ نازح في كوسفو. وقد أعطت ورش العمل التي عقدتها «الوحدة» قوة دفع لوضع سياسة متكاملة للنزوح الداخلي ترتكز على «المبادئ التوجيهية» تتضمن الالتزام بتوفير المأوى للنازحين داخليا وإصدار بطاقات هوية لهم وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية ومساعدتهم على أن يختاروا: إما العودة إلى كوسفو أو إعادة توطينهم في أي مكان في الصرب.
- منذ أن وضعت اتفاقية «دايتون»، التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٥، نهاية للتطهير العرقي الذي تسبب في وجود أكثر من مليون نازح داخلي في البوسنة والهرسك، انطلقت إجراءات لإعادة بناء مجتمع متعدد الأعراق. وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد إرساء «المبادئ التوجيهية» بشكل قانوني، تم إدخال بعض العناصر في الدستور الجديد مثل احترام حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين في مسائل معينة لاسيما عدم التمييز (على سبيل المثال: إعادة الممتلكات، وإصدار وثائق للهوية، وأساليب التوظيف). وتم وضع آليات دستورية ومؤسساتية إضافية في كل من البوسنة والهرسك للمساعدة فيما يسمى بعودة الأقليات. وقد عاد أكثر من نصف النازحين بالفعل، وعاد أغلبهم إلى المناطق التي كانوا يعتبرون فيها أقلية.

نازحون داخليون في مخيم كاماكَب، أنغولا

OCHA NY/A.Belocchi

الاتجاهات الإقليمية أيضا تؤتي ثمارها

في مايو عام ٢٠٠٠، أسهمت ورشة عمل، عُقدت في تبليسي بجورجيا، في تعزيز الحلول الأكثر فاعلية لمشكلة النازحين داخليا في جنوب القوقاز. وقد عُقدت هذه الورشة بمبادرة من «ممثل الأمين العام» وبرعاية مشتركة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا ومشروع بروكينجز الخاص بالنزوح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي. وفي فبراير عام ٢٠٠٢، عقد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة بروكينجز ونقابة المحامين الشبان الجورجية اجتماع مائدة مستديرة للمتابعة بشأن مدى التزام التشريعات الجورجية «بالمبادئ التوجيهية»[4].

وفي عام ٢٠٠٣، عقدت الدول الأعضاء بهيئة المنظمات الحكومية للتنمية («الإيجاد») (والتي تضم كل من جيبوتي، وإريتريا، وأثيوبيا، وكنيا، والصومال، والسودان، وأوغندا) أول مؤتمر إقليمي للنازحين داخليا. ويوضح إعلان الخرطوم بشأن النازحين داخليا في المناطق شبة الإقليمية لدول «الإيجاد» – الذي صدر عن المؤتمر – أن «المبادئ التوجيهية» تعتبر أداة هامة لتطوير وتقييم التشريعات والسياسات الوطنية بشأن النازحين، ويدعو الإعلان إلى إنشاء وحدة للنزوح القسري داخل أمانة «الإيجاد» بهدف جمع البيانات المتعلقة بالنزوح في المنطقة، ونشر «المبادئ التوجيهية»، وتوفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء ومتابعة التوصيات التي تم اقتراحها أثناء المؤتمر وبحث مزيد من التعاون شبه الإقليمي حول قضايا النزوح.

ويتضمن «إعلان روتردام»، وهو بيان صدر في يوليو عام ٢٠٠٣ عن المجلس البرلماني لمكتب الأمن والتعاون في أوربا، عددا من الفقرات بخصوص النزوح الداخلي. وينص الإعلان على أنه ينبغي على دول المكتب أن تمتنع عن إجبار النازحين داخليا على العودة وكذلك يحثهم على اتخاذ خطوات لمنع النزوح الداخلي وإيجاد حلول لتشجيع العودة وضمان حقوق النازحين داخليا لاستعادة ممتلكاتهم وتسكينهم بالشكل الملائم في الوقت الراهن. ويشير قرار المجلس الوزاري لمكتب الأمن والتعاون في أوربا الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣ إلى «المبادئ التوجيهية» بوصفها إطار عمل مفيد لمكتب الأمن والتعاون في أوربا والدول المشاركة.

الخلاصة

توضح هذه الأمثلة الحافز الذي شجع السلطات المحلية والوطنية على التركيز على احتياجات النازحين داخليا. وقد تعدى دور «المبادئ التوجيهية» مجرد كونها أداة للدفاع المجتمعي إلى أداة لجذب اهتمام الجهات المانحة تجاه مضمار عام للعمل الوطني والدولي نيابة عن النازحين داخليا.

ومع ذلك، يعتبر الاختلاف الثقافي، والتنوع في وجهات النظر إزاء سياسة حقوق الإنسان والآليات التنفيذية، والخلفيات التاريخية، والصراع والكوارث الطبيعية من بين العوامل التي تعوق تحقيق مزيد من التقدم. ومن ثم، يجب النظر إلى السياسات أو التشريعات الخاصة بالنازحين داخليا على أنها جهود مكملة من جانب الحكومات والمجتمع الدولي لوضع معايير فعالة لتناول الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية الخاصة بكل دولة.

وفضلا عن ذلك، يمكن أن تساعد الجهود الإقليمية في بناء الفهم العام لتحقيق المعايير المحددة في «المبادئ التوجيهية». كما يمكن أن يمثل الدور الذي يلعبه كل من المجلس الأوربي ومكتب الأمن والتعاون في أوربا والاتحاد الأوربي، في حل مشكلات النزوح وإعادة بناء النمو الاقتصادي، حافزا للجهود الإقليمية في أجزاء أخرى من العالم.

يعمل بيتر نوسل مستشاراً للنزوح الداخلي بوحدة النزوح الداخلي التابعة لمكتب الأمم المتحدة الخاص بتنسيق الشئون الإنسانية (موقع: www.reliefweb.int/idp البريد الإلكتروني: neussl@un.org **الآراء التي تم التعبير عنها في هذا المقال آراء شخصية ولا تُعبر عن وجهة نظر الأمم المتحدة.**

١ لتحليل تجربة أنجولا في إدماج «المبادئ التوجيهية» انظر مقال «حماية النازحين الداخلين في أنجولا: هل فقد الحافز؟» بقلم كاميا كارفالوه، نشرة الهجرة القسرية العدد 16، ص.ص٣١-٣٣، بريد إلكتروني: www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.10.pdf

٢ لمزيد من المعلومات عن إطار التشاور بشأن اللنازحين الداخلين في بوروندي، انظر مقال «التعامل مع الفجوة القائمة في مجال الحماية: إطار التشاور بشأن النازحين الداخلين في بوروندي» بقلم/ توليو سانتيني، العدد ١٥ من نشرة الهجرة القسرية، ص.ص ٤٢-٤٦، بريد إلكتروني: www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR15/fmr15full.pdf

٣ دعت المحكمة الرئيس لعمل مزيد من تطوير وتنظيم التشريع المعمول به بهدف التحديد بشكل أفضل لمسئوليات الهيئات الحكومية. فالمبادئ التوجيهية، على حد قول المحكمة، ينبغي أن تكون معيارا في هذا الصدد. انظر أيضا موقع مشروع النزوح الداخلي العالمي: www.db.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/wViewCountries/BB921BDF36DB8E1C1256BD4006A1F3C

٤ انظر مقال «المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي وقانون دول القوقاز الجنوبية: جورجيا وأرمينيا وآزربيجان، دراسات في السياسة الانتقالية القانونية» إعداد/ روبرتا كوهين ووالتر كالين وإيرين موني، عدد رقم ٣٤ (٢٠٠٢)

شمال القوقاز: دعم حق الأشخاص النازحين داخليًا في العودة «الطوعية»

بقلم: توليو سانتيني

ظل دعم حق الأشخاص النازحين في الحماية من العودة غير الطوعية أو إعادة التوطين القسري يحتل صدارة أنشطة المجتمع الإنساني في شمال القوقاز.

لقد أدى استئناف القتال في الشيشان في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩ إلى نزوح أكثر من ٢٤٠,٠٠٠ مدني شيشاني، خاصة إلى إنجوشيا المجاورة. وبعد مرور فترة قصيرة، بدأت السلطات الروسية – من خلال جهاز الهجرة الفيدرالي والإنجوشي – تحث النازحين داخليًا على العودة إلى الشيشان. واشتد الضغط في عام ٢٠٠١ عندما قللت السلطات من توفير المساعدات الإنسانية الأساسية، وتوقفت عن تسجيل النازحين الجدد من الشيشان، وقطعت الغاز والمياه والكهرباء عن المخيمات في إنجوشيا بصورة متقطعة.

وفي مايو ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة عن خطة لإغلاق جميع المخيمات وإعادة جميع النازحين داخليًا إلى الشيشان بنهاية شهر سبتمبر/ أيلول. وأسفر الإغلاق المفاجئ لمخيمين، كانا يأويان أكثر من ٢٠٠٠ نازح داخليًا، في يوليو/ تموز ٢٠٠٢ عن احتجاجات قوية من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان. وضم منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة الطارئة في نيويورك صوته إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الظروف المحيطة بإغلاق المخيمين ودعوا السلطات الروسية إلى التأكد من اتخاذ كافة الإجراءات لضمان حق النازحين داخليًا في العودة الطوعية في جو من السلامة والكرامة.

وتكثفت الجهود المناصرة للنازحين عندما أعلنت السلطات أنه سيتم إغلاق مخيم آخر في إنجوشيا (أكي – يورت) بحلول الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. ورغم احتجاجات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبيانات الصحفية المتزامنة معها من جانب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، ومنظمة العفو الدولية: تم تفكيك المخيم وإخلاؤه حسبما هو مقرر. ولم يُسمح لأي من ممثلي الأمم المتحدة أو الوكالات الإنسانية الأخرى بحضور عملية الإغلاق. ومع ذلك، يمكن أن يكون رد الفعل القوي من جانب المجتمع الدولي قد أسهم في القرار اللاحق الذي اتخذته السلطات بتأجيل خطتها الأصلية «لتصفية» جميع المخيمات الخمسة الأخرى إلى ربيع عام ٢٠٠٣ بدلاً من نهاية عام ٢٠٠٢.

واستؤنف الضغط على المخيمات المتبقية (التي تأوي أكثر من ١٩,٠٠٠ نازح داخليًا) خلال صيف عام ٢٠٠٣. وتزامن الإعلان عن إغلاق مخيم بيلا مع زيارة إلى روسيا قام بها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين داخليًا، الدكتور فرانسيس دينج. وصرح الدكتور دينج في البيان الصحفي الذي أصدره في نهاية زيارته إنه تأثر ببيانات السياسات الإيجابية الصادرة عن السلطات لكنه أشار إلى أن زياراته الميدانية «كشفت عن وجود تناقضات كبيرة بين بيانات السياسات الرسمية الإيجابية وبين وجهات نظر النازحين» الذين مازالوا «يخشون بشدة من احتمال إغلاق المخيمات وإرغامهم على العودة إلى وضع في الشيشان اعتبروه غير آمن».

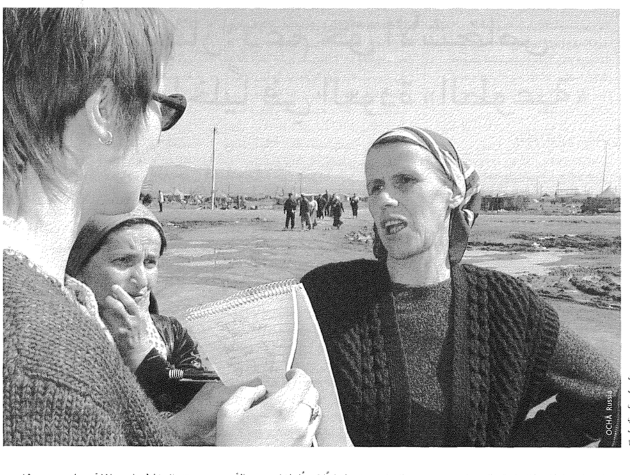
ومع نهاية سبتمبر/ أيلول رحلت آخر مجموعة من النازحين داخليًا الذين كانوا يقيمون في مخيم بيلا. ومرة أخرى، سبق تفكيك المخيم قطع الخدمات الأساسية بصورة متقطعة وحرمان الوكالات الإنسانية من الوصول إليه من حين لآخر. وبلغ عدد وكثافة عمليات التفتيش والاعتقال التي قامت بها قوات الأمن (بما في ذلك داخل مخيمات ومستوطنات النازحين داخليًا وحولها) مستويات لم يسبق لها مثيل، مما أسهم في تفاقم شعور الشيشان النازحين داخليًا بعدم الأمان.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي أثار مخاوف قوية إزاء الضغط الذي تعرض له النازحون داخليًا في مخيم بيلا، فقد بدأ هذا المجتمع يدرك تدريجيًا أن إغلاق المخيمات الباقية أمر حتمي؛ لذلك ركز المجتمع الدولي جهوده على الحصول على تصريح للنازحين داخليًا للانتقال إلى مخيمات أخرى أو على توفير إقامة بديلة في إنجوشيا. كما ركز المجتمع الدولي على التأكد من إعلام النازحين داخليًا بإمكانية نقلهم إلى أماكن إيواء بديلة. وبالتالي، عندما تم إغلاق مخيم ألنيا في نهاية عام ٢٠٠٣، ركزت وكالات الأمم المتحدة على مراقبة طبيعة العملية والمساعدة في إعداد أماكن إقامة بديلة للنازحين داخليًا. وتم إغلاق مخيمي بارت وسبوتنيك في مارس/آذار وإبريل/ نيسان عام ٢٠٠٤. وأُغلق آخر مخيم في إنجوشيا، مخيم سانسيتا، في يونيو/ حزيران. وذكر مسؤولو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الذين كانوا يزورون المخيم يوميًا إن السلطات أبقت على الخدمات الأساسية حتى رحيل آخر مجموعة من سكان المخيم البالغ عددهم ١٢٠٠ شخص. وأقرت جميع الأسر التي أجريت معها لقاءات أنها كانت على علم بخيارات الإيواء البديلة في إنجوشيا.

دور المجتمع الدولي

قد يقول البعض إن المجتمع الإنساني فشل في جهوده الرامية لحماية بقاء المخيمات وإن ما قامت به السلطات، إن لم يكن عودة «قسرية»، فهو على الأقل عودة «ناجمة عن أسباب قوية». ومع ذلك، يمكن أيضًا القول إن المشاركة المستمرة والمنسقة من جانب مجموعة من الأطراف الدولية الفاعلة دفعت السلطات، على الأقل، إلى:

- الامتناع تدريجيًا عن الترهيب والإجبار والضغط الصريح.
- الإبطاء في تطبيق سياسة «تصفية» المخيمات التي كان، من المؤكد تقريبًا، أنها لن يتم العدول عنها؛ ذلك أنه لو لم تعرب جماعات الإغاثة عن قلقها وانزعاجها، لتم الطرد المفاجئ لسكان المخيمات الباقية في ظروف الشتاء القاسية.
- تزايد الإنذارات المسبقة نوعًا ما عن خططها لإغلاق المخيمات.
- السماح للنازحين داخليًا بالبقاء في إنجوشيا والحصول على مأوى بديل ملائم، ويعد ذلك معيارًا رئيسيًا في تقييم الطابع الطوعي لعملية العودة.



نازحات داخليات يتحدثن إلى صحافية في مخيم سبوتنك إنغوشيا

- السماح للوكالات الإنسانية «بالوصول السريع الخالي من العراقيل» إلى المخيمات والنازحين داخليًا والمنصوص عليه في المبدأ رقم (٣٠) من مبادئ دينج للنزوح الداخلي - رغم وجود عقبات من حين لآخر.

خاتمة

ساعدت قضية النازحين داخليًا من الشيشان في تحديد معنى العودة «الطوعية». إذ لطالما أكدت الأطراف الإنسانية الفاعلة، على وجه الخصوص، أن فكرة «العودة الطوعية» تتضمن أكثر من مجرد عدم ممارسة الإجبار البدني أو الترهيب الصريح، بل يجب أن تشمل أيضا:

- استشارة/ مشاركة النازحين في عملية صنع القرار المتصلة بعودتهم، وإعادة توطينهم وإعادة دمجهم.
- توفير خيارات بديلة (بما في ذلك إمكانية البقاء في أماكن إقامتهم المؤقتة الحالية) والمساعدة لجعل هذه الخيارات ممكنة (بما في ذلك الوصول إلى مأوى بديل).
- توفير معلومات موثوق بها عن الوضع في المناطق التي تم النزوح منها.

ويبدو أن المجموعة الكبيرة والمرنة من أدوات ووسائل المناصرة التي استخدمها المجتمع الدولي حققت نجاحًا نسبيًا. إذ استمرت الأمم المتحدة وشركاؤها في ممارسة درجة معينة من الضغط على السلطات الروسية مع إعادة التأكيد على استعداد المجتمع الدولي لمساعدة السلطات والاعتراف بالتقدم الذي أحرزته في التعامل مع الوضع المعقد للنازحين داخليًا. ويبدو أن الأسلوب البناء الذي استخدم في البيانات والمراسلات الرسمية كان مكملاً فعالاً للبيانات والتقارير الأكثر صراحة الصادرة عن مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة وحقوق الإنسان.

ورأى البعض أن هذا الاهتمام المستمر بقضية النازحين داخليًا في المخيمات كان على حساب قضايا أخرى رئيسية، مثل حماية جميع المدنيين المتأثرين بالنزاعات في الشيشان. ومع ذلك، يتعين تقييم «فجوة الحماية» الجماعية هذه بصورة واقعية في إطار القدر المحدود للغاية من حرية الوصول إلى المتأثرين بالنزاعات، والمعلومات، والنفوذ المتوفر للمجتمع الإنساني وتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على موقف المجتمع الدولي تجاه أزمات مثل أزمة الشيشان.

وعلى الرغم من إغلاق جميع المخيمات، مازال المجتمع الإنساني في شمال القوقاز يواجه تحديات كبيرة تتمثل في:

- الحفاظ على «ملاذ آمن» لعدد ٤٩،٠٠٠ نازح داخليًا ما زالوا موجودين في إنجوشيا.
- إعادة دمج النازحين داخليًا الذين عادوا (أو سيعودون) إلى الشيشان.
- تحديد مستقبل النازحين داخليًا (حوالي ٢٠،٠٠٠ معظمهم من أصل إنجوشي) الذين يخططون لإعادة التوطين في إنجوشيا.
- مساعدة العدد الكبير من الأشخاص الذين مازالوا نازحين داخل الشيشان.

إن مهمة المجتمع الإنساني المتصلة بدعم الحقوق الأساسية للنازحين داخليًا من الشيشان لم تنته بعد. كان توليو سانتيني مسئول شعبة شمال القوقاز في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نيويورك (٢٠٠١ - ٢٠٠٣)، وهو يعمل حاليًا لحساب الأمم المتحدة في موسكو. ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني التالي: tsantini@unicef.org الآراء المذكورة في هذا المقال شخصية تمامًا. وللتعرف على آخر أخبار العمليات الإنسانية في شمال القوقاز، انظر www.reliefweb.int وwww.ocha.ru

وحدة النزوح الداخلي – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة

أدى انتشار الصراعات الداخلية في التسعينيات من القرن الماضي إلى بروز اهتمام جديد بظاهرة النزوح الداخلي. وفي مطلع الألفية الجديدة قدر عدد النازحين داخلياً بـ ٢٥ مليون نسمة وذلك نتيجة للصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان، كما تردد أن هناك ما بين ٢٠ إلى ٢٥ مليون نسمة نزحوا نتيجة لكوارث طبيعية.

وخلال العقد الماضي وإزاء جسامة المشكلة وخطورتها المتزايدة، تجاوب المجتمع الدولي بتطوير أطر عمل مؤسسية وقانونية جديدة. ونظرا لعدم وجود قواعد معيارية أو قانونية واضحة تنطبق على النازحين داخلياً، وضع د. فرانسيس دينج، مندوب الأمين العام للأمم المتحدة لشئون النازحين داخلياً، «المبادىء الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي» استناداً إلى حقوق الإنسان الدولية وقوانين اللاجئين. ورغم أن المبادى الإرشادية ليست ملزمة، إلا أنها صارت مرجعاً أساسياً لكل هؤلاء الذين يتعاملون مع قضية النزوح الداخلي.

وعلى المستوى المؤسسي، بدلاً من إنشاء وكالة جديدة خاصة بالنازحين داخلياً أو إلقاء المسئولية على وكالة قائمة، اختار المجتمع الدولي نهجاً جماعياً تجاه النزوح الداخلي يستند إلى خبرة ومندوبي الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في تلبية احتياجات النازحين داخلياً للمساعدة والحماية. وأدت بواعث القلق إزاء فعالية هذا النهج إلى إقامة الشبكة الكبرى للوكالات الدولية الخاصة بالنزوح الداخلي في يوليو ٢٠٠٠ والتي كُلفت بتحديد الطرق التي يمكن أن يعمل النهج الجماعي من خلالها بصورة أكثر فعالية. وكان من بين التوصيات التي وضعتها الشبكة إنشاء «وحدة النزوح الداخلي» تابعة لمكتب تنسيق الشئون الإنسانية بالأمم المتحدة.

وتهدف هذه الوحدة إلى ضمان التعامل بشكل متوقع ومنسق مع مشكلة النزوح الداخلي بين كل الأطراف المعنية. ومع مراعاة تنوع احتياجات النازحين، تقوم الوحدة بتحديد وإبراز الفجوات في استجابة المنظمات الإنسانية لأوضاع النزوح. وبموجب صلاحياتها، تقوم الوحدة بمجموعة واسعة من النشاطات اللازمة لمساعدة النازحين داخليا وتوفير الحماية لهم. وفي عام ٢٠٠٣، أجرت الوحدة دراستين بهدف تحليل كفاءة الاستجابة الدولية لمشكلة النزوح الداخلي من حيث الكم والنوع.

وفيما يلي هاتين الدراستين:

- «مسح للحماية»: أجرت الوحدة هذه الدراسة بالتعاون مع مشروع SAIS بشأن النزوح الداخلي والذي يقوم به معهد بروكينجز. وتضمنت الدراسة القيام بزيارات ومقابلات ميدانية في تسع دول. وتم خلال الدراسة بحث الطرق التي تسعى من خلالها الفرق المحلية التابعة للأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى لتشجيع ومساندة الدول في إنجاز مسئوليتها الأساسية الخاصة بحماية النازحين داخلياً.

- «مصفوفة الاستجابة للنازحين داخلياً»: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به كل من الأطراف الفاعلة الإنسانية فيما يخص النازحين داخلياً، بالإضافة إلى تحديد مقدار إدراكها لأدوات سياسة التنسيق بين الوكالات الدولية والمبادئ التوجيهية لتلك السياسة[١].

ومن خلال الدراستين تم اكتشاف قصور كبير وعدم التزام من قبل وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ النهج الجماعي، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى عدم إدراك وفهم النهج الجماعي.

وفي عام ٢٠٠٣ أيضا تم عمل تقييم للوحدة لمعرفة مدى أهمية الوحدة وكفاءتها وفعاليتها[٢]. ولأن الوحدة تعمل في سياق عريض، سرعان ما اتضح أنه لا يمكن تحليل عملها دون الإشارة إلى استجابة منظومة الأمم المتحدة ككل للنزوح الداخلي. وبناءً على ذلك، أصبح تقييم الوحدة بمثابة أيضا تقييم للنهج الجماعي. وإضافة إلى تحديد التقييم للطرق التي يمكن أن تعمل الوحدة من خلالها بصورة أكثر فعالية، أظهر التقييم أيضا أوجه قصور مماثلة في النهج الجماعي كتلك التي كشفتها الدراستان؛ «المسح للحماية» و«مصفوفة الاستجابة للنازحين داخلياً».

واستناداً إلى النتائج التي أسفر عنها المسح والمصفوفة والتقييم، وعقب مشاورات تم إجراؤها مع الشبكة الكبرى التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالتنسيق بين الوكالات حول النزوح الداخلي، قامت الوحدة من جديد بتحديد أهدافها وأنشطتها لعام ٢٠٠٤، ووضعت ٤ أهداف رئيسية:

- تحسين القدرة على التنبؤ والشفافية في الاستجابة الدولية للنزوح الداخلي.
- تحسين المساءلة حول النازحين داخلياً على نطاق النظم.
- تعزيز الثقة في النهج الجماعي وتنفيذه على المستوى الميداني.
- تعزيز الحماية للنازحين داخلياً.

للحصول على مزيد من المعلومات عن الوحدة، انظر www.reliefweb.int/idp أو اتصل بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: idpunit@un.org

١ متوفر على شبكة الإنترنت في الموقع www.reliefweb.intidp/docs/references/IDPMatrixPrelOct

٢ متوفر على شبكة الإنترنت في الموقع www.reliefweb.intidp/docs/references/UnitEvaluationJan2004.pdf

يتعاون كل من وحدة النزوح الداخلي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ومكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مجموعة المحررين حول القسم الخاص من العدد القادم لنشرة الهجرة القسرية – عودة وإعادة دمج النازحين داخلياً.

مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تتمثل المهمة التي يضطلع بها مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية في «تعزيز جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية المستدامة، وذلك بالعمل مع شركاء بغرض الحد من وقوع الكوارث والصراعات العنيفة والتقليل من آثارها، وكذلك إقامة الأسس الصلبة الراسخة من أجل إحلال السلام واستعادة الحياة الطبيعية؛ ومن ثم الارتقاء بأهداف الأمم المتحدة التنموية الخاصة بالحد من الفقر في الألفية الجديدة».

وتتعرض دول كثيرة وبصورة متزايدة للصراعات العنيفة أو الكوارث الطبيعية التي من شأنها أن تدمر ما تم إنجازه عبر عقود من التنمية وأن ترسخ الفقر وعدم المساواة. فمن خلال شبكته العالمية، يقوم البرنامج الإنمائي بتطوير وتبادل الأساليب المبتكرة لمنع الصراعات، وإحلال السلام، وكذلك التخفيف من آثار الكوارث واستعادة الحياة الطبيعية. وللبرنامج الإنمائي وجود فعلي في أغلب الدول النامية؛ وهذا يعني استعداده لإضفاء الصبغة العملياتية على سبل الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية، وكذلك تقديم المساعدة على ردم الهوة بين إغاثة الطوارئ والتنمية طويلة الأجل.

ويسعى مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية جاهدا، ومن خلال عمله مع مكاتب الدول التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحقيق ما يلي:

- التأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلعب دورا حيويا في الفترات الانتقالية بين عمليات الإغاثة وجهود التنمية.
- تقوية الروابط بين أهداف الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية.
- تعزيز مسؤوليات الحكومات وإمكاناتها الفنية والمحلية في إدارة الأزمات وأوضاع ما بعد الصراعات.
- دعم جدول أعمال الأمين العام فيما يتعلق بالوقاية من الصراعات عن طريق بناء طاقات من الحكومات والمجتمعات المدنية وتعزيز قدراتها على التحليل البعيد للطوارئ والعوامل التي قد تتسبب في نشوب صراعات عنيفة، وكذلك الوقاية من الصراعات عن طريق وضع إستراتيجيات تتناول الأسباب الجذرية الهيكلية.

واستنادا بدرجة كبيرة إلى عمله في مجالات مثل تشجيع الحكم الديمقراطي والحد من الفقر، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له سجل راسخ في جهود إحلال السلام وتعزيزه والحفاظ عليه. ومن موزمبيق وأفغانستان وحتى جواتيمالا وألبانيا، لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في مساعدة هذه الدول لتحقيق التحول صوب برنامج عمل ذي توجه تنموي من خلال تشجيع حكم القانون وإدارة الحكم الجيد، وإرساء أسس العدالة والأمن، وتسريح الجنود والحد من تدفق الأسلحة الخفيفة، ودعم جهود إزالة الألغام، وتزويد السكان المتضررين من جراء الحروب بسبل عيش بديلة.

> فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له سجل راسخ في جهود إحلال السلام وتعزيزه والحفاظ عليه

وفيما يتعلق بإعادة دمج السكان النازحين على وجه الخصوص، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ووحدة النزوح الداخلي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والبنك الدولي وبنوك تنموية أخرى لضمان الوفاء بالاحتياجات والمتطلبات طويلة الأمد للاجئين العائدين والنازحين داخليا والمحاربين القدامى ومجتمعاتهم، وكذلك ضمان شمول خطط التنمية الوطنية لتلك الاحتياجات.

كما أن خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء الطاقات للحكومات المحلية تمكنه من تعزيز قدرات السلطات على توفير الخدمات الاجتماعية، والاستجابة لحاجات المجتمعات، وتعزيز الروابط الضرورية التي يجب إقامتها بين المجتمع المحلي والحكومة المركزية.

وبالنسبة لبرنامج إزالة الألغام التابع لمكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية - وذلك بالتنسيق مع وحدة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وخدمات إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة - فإنه يعمل على تطوير البنية التحتية للإدارة المحلية اللازمة لإزالة الألغام. كما تقوم مراكز إزالة الألغام ببناء طاقات محلية بغرض تنظيم استراتيجيات إزالة الألغام وتنسيقها وتنفيذها. وغالبا ما يكون لقدرة حكومة ما على مواجهة مشكلة الألغام الأرضية تأثير مباشر على إعادة دمج السكان النازحين من مناطق النزاعات وعلى سبل عيشهم.

وفي تعامله مع الكوارث الطبيعية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى جوجارات في الهند، حيث تصل مساعدات الإغاثة الإنسانية، ونفذ مبادرات مبكرة لاستعادة الحياة الطبيعية والتي يمكن المداومة عليها عن طريق الاهتمام بتخفيف آثار الكوارث والاستعداد لعمليات إعادة الإعمار. وتأتي هذه الاستجابات التنموية في صميم عمل البرنامج الإنمائي للقضاء على الفقر وتشجيع الحكم الديمقراطي.

كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعميم منظور الوقاية من الأزمات في جميع مناحي نشاطه التنموي من خلال حوار السياسة، وتدريب فريق العمل، وتكوين منظومة المعرفة.

هيكلنا الوظيفي

مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية يرأسه مدير مكتب (مساعد إداري) بدرجة مساعد الأمين العام. وتتخذ ثلاث وحدات تابعة للمكتب من جنيف مقراً لها؛ وهذه الوحدات هي: وحدة استعادة الحياة الطبيعية، ووحدة الحد من الكوارث الطبيعية وانتشار الأسلحة الخفيفة، ووحدة نزع الأسلحة وتسريح الجنود بينما تتخذ ثلاث وحدات أخرى من نيويورك مقرا لها وهي وحدة التخطيط الاستراتيجي، ووحدة إزالة الألغام، ووحدة العمليات.

كما يرسل المكتب أيضا فرق عمل لمكاتب تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في روما وفي العديد من الدول التي تتعرض لأزمات أو مواقف ما بعد الأزمات.

لمزيد من المعلومات زوروا موقع مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية على www.undp.org/bcpr أو اتصلوا بالمكاتب التابعة له في نيويورك: تليفون: 6096 906 212 1+ ، فاكس: 5379 906 212 1+ ، وفي جنيف: تليفون: 8302 917 22 41+، فاكس: 8060 917 22 41+.

الأحداث الأخيرة

UNIVA/Jesuit Refugee Service

دييجو جارسيا: المملكة المتحدة تستخدم الخديعة لإسقاط حق العودة

قامت بريطانيا في الفترة ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ بإبعاد كل سكان أرخبيل شاجوس الواقع في المحيط الهندي قسرًا لإفساح الطريق لبناء قاعدة عسكرية أمريكية على أكبر جزيرة مرجانية وهي دييجو جارسيا. ولجأت الحكومة البريطانية إلى سلطة استعمارية قليلة الاستخدام لتسقط دون نقاش حكم محكمة منح سكان جزر شاجوس حق العودة إلى بعض الجزر. وتزعم المملكة المتحدة أن الاعتبارات الأمنية التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تمنح الأولوية للحاجة المزعومة لقصر استخدام الجزر على القوات الأمريكية. وتقول جماعة حقوق الأقليات في تقرير حديث صدر عنها إن محاولة المملكة المتحدة غير العادية للالتفاف حول القانون من خلال إسقاط حكم صادر عن المحكمة العليا يعد سابقة خطيرة للغاية. انظر التقرير على الموقع التالي: www.minorityrights.org/news_detail.asp?ID=277. وانظر أيضًا موقع سكان جزر شاجوس النازحين: www.chagos.org

الأمم المتحدة تضيع الوقت بينما يعاني الصرب والروما في كوسوفو

بعد خمسة أعوام من النزاع في كوسوفو عاد أقل من ١٠,٠٠٠ شخص من مجموع ٢٢٥,٠٠٠ شخص أبعدوا قسريًا من الإقليم إلى ديارهم. ويعد هذا تناقضًا صارخًا بالمقارنة مع معدلات العودة المرتفعة في البوسنة والهرسك. وفي تقرير حديث قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كاي إيدى، مندوب النرويج لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، انتقد كاي الأمم المتحدة بسبب عدم توفيرها الحماية الملائمة لأقليات الصرب والروما في الإقليم. وقد ألقت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) باللوم على قوى حفظ السلام الدولية في كوسوفو (KFOR) بقيادة الناتو، وشرطة الأمم المتحدة، وجهاز شرطة كوسوفو الذي تم تجنيد أفراده محليًا لأنهم لم يحركوا ساكنًا في مارس/ آذار عندما قام آلاف الألبان بأعمال شغب أسفرت عن وفاة أكثر من ٢٠ شخصًا وإصابة ٩٠٠ آخرين وإرغام أكثر من ٣٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم.

لقد أثبتت الأمم المتحدة، التي تحتفظ بسجل مشرف في مجال حفظ السلام أنها غير قادرة على الإطلاق لحكم مجتمع معقد مثل كوسوفو. ويقول بول سفين، الممثل المقيم لمجلس اللاجئين النرويجي في كوسوفو، إنه منذ وقوع أعمال الشغب والأمم المتحدة عاجزة عن العمل. وتتسم الاجتماعات الخاصة بتنمية الإقليم بالافتقار إلى التنسيق والإصرار. في الوقت الذي يتصارع فيه الزعماء الألبان والصرب على النفوذ ويرفضون التعاون.

وبعد عام ١٩٩٩ ساد الإقليم جو من الرخاء نتيجة الازدهار الاقتصادي الناتج عن عملية إعادة الإعمار – التي عززها وصول الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. ومنذ جفاف هذا المعين النقدي، أخذ الاقتصاد ينكمش باستمرار في الوقت الذي بدأت فيه الدول الأوروبية التي كانت تستضيف لاجئي كوسوفو في السابق بإعادتهم إلى بلادهم. ومع دخول عشرات الآلاف من المتسربين من المدارس سوق العمل غير الموجود أصلاً كل عام، بلغ معدل البطالة ٦٥٪. وأصاب الركود عمل الأمم المتحدة التي أصبحت غير قادرة على نقل السلطة السياسية. وتم إحراز قدر ضئيل من التقدم بالنسبة لمسألة الوضع النهائي الصعبة. ومازال الألبان يسعون إلى الاستقلال التام بينما الحكومة الصربية في بلجراد ليست مستعدة سوى لمنح قدر محدود من الحكم الذاتي للألبان. وبدلاً من أن يقوم المجتمع الدولي بدور الوسيط، فإنه يقوم بدور المتفرج.

وقد استثمر كثير من اللاجئين الألبان في أراضي الأقليم ولكنهم لن يعودوا ما لم يتحسن الوضع الاقتصادي. وما زالت فرص العودة بالنسبة لمعظم اللاجئين الصرب تثير الكآبة. ذلك أن الصعوبات المتعلقة باسترداد الممتلكات المهجورة التي تم الاستيلاء عليها، والعنف الناجم عن دوافع عرقية، والوضع الأمني غير المستقر يحول دون عودة عدد أكبر من اللاجئين والنازحين داخليًا من الصرب إلى الإقليم.

لقد عَيَّن كوفي عنان الموظف المدني الدنماركي سورين جيسين – بيترسين كممثل جديد له في كوسوفو. وإذا فشل هذا الممثل في تسهيل عودة الصرب، ستواصل كوسوفو انجرافها الخطر نحو التقسيم، وسيكون لهذه العملية تداعيات في منتهى الخطورة على استقرار جنوب صربيا، ومقدونيا، والبوسنة والهرسك. ولا شك في أن التداعيات السياسية للفشل في كوسوفو خطيرة. ذلك أنه إذا عجز مجتمع دولي موحد عن تحسين الأمور في ظروف معتدلة نسبيًا، فما هي فرص نجاح مجتمع دولي منقسم في أماكن أكثر عدائية مثل العراق؟

فشل الاتحاد الأوروبي الموسع في توفير الحماية

في قمة تامبيري في عام ١٩٩٩ تعهد زعماء الاتحاد الأوروبي بأن التوفيق بين قوانين اللجوء والهجرة سيوفر حماية أفضل للأشخاص الذين يفرون من الاضطهاد. ومع ذلك، ورد في تقرير صادر عن المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين أن الصعوبات اللاحقة المحفوفة بالمخاطر ليست نتيجة روح التسامح التي سادت قمة تامبيرى بل نتيجة رغبة معظم الحكومات الأوروبية في خفض عدد طالبي اللجوء بقدر الإمكان ومخاوفها من معالجة الانتهاكات المتصورة لنظم اللجوء الخاصة بها. وأبدت الدول قدراً ضئيلاً من روح التضامن ونفذت برامج وطنية ضيقة باهظة التكلفة على حساب مصلحة اللاجئين وكذلك على حساب مصلحة بناء نظام حماية أوروبي يتسم بالعدالة والكفاءة. وبدلاً من تقسيم المسئولية على دول الاتحاد الأوروبي، أُلقي قدر غير متكافئ من المسئولية على عاتق دول جنوب وشرق الاتحاد الأوروبي.

تقرير المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين بعنوان الوعود الكاذبة والمبادئ المنسية Broken Promises, Forgotten Principles موجود على الموقع التالي: www.ecre.org/positions/Tampere_June04.pdf سوف تتناول نشرة الهجرة القسرية رقم (٢٣) المقرر صدورها في ابريل/ نيسان ٢٠٠٥ مجموعة من قضايا اللجوء. ولمزيد من المعلومات انظر: www.fmreview.org/forthcoming.htm



كيف يتسنى لنا الحصول على المعلومات التي نحتاجها عن اللاجئين

بقلم: جريتا يوهلينج

تستند القرارات المستنيرة بشأن البرامج والسياسات إلى أبحاث ذات جودة عالية. ويصعب إجراء أبحاث في مجال الهجرة القسرية من جراء انتشار السكان الذين يتنقلون بصفة مستمرة ويتحركون كثيرا جدا في مناطق غير آمنة. وغالباً ما يرغب سكان الحضر من النازحين المستقرين وغير المسجلين في أن يظلوا بعيداً عن الأنظار. ولذلك من الصعب للغاية إجراء دراسات عن اللاجئين والنازحين داخلياً بطرق تضمن أن تكون تلك الدراسات موثوق فيها وصحيحة ومعبرة. ويعد الحصول على المعلومات التي نحتاجها بطريقة حرفية وأخلاقية وحساسة تجاه حاجات الرواة تحدياً مستمراً. وبينما يدعو الأكاديميون إلى بذل المزيد من الجهد في مجال دراسات الهجرة القسرية، يدعو المانحون إلى ضوابط للجودة أكثر تشدداً.

> «لقد تفككت بصورة أساسية أساليبنا الدقيقة لأخذ العينات، ولم يبق لنا سوى التحدث مع الأجساد الحية التي استطعنا العثور عليها»

ولمواجهة المشاكل التي يجابهها الباحثون في سياقات الهجرة القسرية ومن أجل البناء على مبادرات سابقة لبحث سبب قلة معلوماتنا عن اللاجئين[1]، اقترحت وحدة تحليل السياسات والتقييم التابعة للمفوضية العليا لشئون اللاجئين وقادت تشكيل مجموعة عمل شبكة التعلم النشط للمسؤولية والأداء ALNAP[2] المعنية «بتقييم استخدام مناهج البحث في السياقات الإنسانية». وتشارك في هذا التقييم وكالة أوكسفام للغوث، وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة «اليونيسيف»، والصليب الأحمر الدولي، ومركز فاينستاين للمجاعة، والمعهد الهندي للحد من الكوارث، ومنظمة شراكة المسؤولية الإنسانية الدولية) HAP، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة أنقذوا الأطفال بالمملكة المتحدة، ومعهد التنمية الدولي (ODI).

وقد اجتمعت مجموعة العمل في أوائل إبريل من أجل صياغة تفاهم مشترك للصعوبات التي تواجه البحث في مجال السياقات الإنسانية، ومناقشة أفضل الطرق لمعالجة هذه القضايا وتقرير ما إذا كان ينبغي وضع مزيد من المواد الإرشادية. وناقشت الكلمات التي ألقيت أمام ورشة العمل الموضوعات التالية:

- كثيراً ما تكون الحكومات المستضيفة متشككة بل وحتى عدائية تجاه تواجد المهجرين قسرياً. كيف يتسنى للباحثين الوصول لهؤلاء السكان بطريقة لا تعرض الرواة للخطر؟
- يميل المنتفعون من المساعدات الإنسانية إلى إخبار الباحثين بما يعتقدون أن الباحثين يريدون سماعه. كيف يمكن تجنب ذلك؟
- من الصعب للغاية عمل إطار لأخذ العينات عندما لا يكون هناك سوى القليل من المعلومات عن مجموعة السكان محل الدراسة أو عندما يكونوا كثيري التنقل. هل يمكن أن يكون هذا النوع من الأبحاث معبراً عن الحقيقة؟
- يعني قصر الفترة التي غالباً ما يتطلبها البحث وعمليات التقييم أن من الصعب على الباحثين الميدانيين أن يحصلوا على المعلومات المرجوة. كيف يمكن تحقيق فعالية بناءة في أماكن تسودها الفوضى؟
- متى (ولماذا) ينبغي أخذ طرق بديلة حيوية في الاعتبار؟
- كيف يتسنى لنا سؤال الأشخاص الذين تعرضوا لأذى بطريقة لا تعرضهم للأذى مرة ثانية؟ هل يمكن إجراء أبحاث ميدانية مسحية بطريقة تأخذ في الاعتبار حاجات الرواة؟
- غالباً ما يُجرى الأبحاث المسحية مواطنون وطلاب يتم إرسالهم إلى بيئات غير آمنة. ما هي مبادئنا الأخلاقية التي يجب أن تحكم ذلك؟

ومن أكثر الموضوعات المثيرة للجدل موضوع متى يتعين إجراء أو عدم إجراء بحوث مسحية. وفي بعض المناطق، قد تقترن أساليب علمية، مثل البحوث المسحية، بالنشاط والهمة. ومع ذلك، فإنه في حالة السكان دائمي التحرك الذين لا يريدون بالضرورة أن يصبحوا أهدافاً للدراسة، نجد أن الاعتماد الزائد على النتائج المستخلصة من الموضوعية العلمية قد يزيد من بعدنا عن اللجوء إلى الاستعانة بالرواة. ومن حسن الطالع أن هنالك إجماع ملحوظ على أن المزج الواعي بين الطرق النوعية والكمية هو أفضل مدخل لدراسة أوضاع اللاجئين والمهجرين قسرياً.

وإلى جانب أن ورشة العمل وفرت فرصة للباحثين والمنظمات الإنسانية كي تتعلم من بعضها البعض، فإنها شرعت في تحديد طرق عملية لمواجهة التحديات الأخلاقية والمنهجية التي تواجه هذا النوع من الأبحاث. وهناك اهتمام ملحوظ بوضع مبادئ توجيهية من شأنها، بدلاً من أن توفر معلومات عن الأساليب (التي هي في الأصل موجودة)، أن توفر معلومات عن ما يلي:

- تهيئة الأدوات الحالية بحيث تتناسب مع ظروف اللاجئين والهجرة القسرية.
- اختيار الأساليب الصحيحة التي تتناسب مع البيئات غير الآمنة بدرجة كافية.
- تحديد الأشخاص المناسبين ذوي المهارات الملائمة لتنفيذ الأبحاث الميدانية.

للحصول على تقرير عن ورشة العمل، يرجى زيارة موقع EPAU على الإنترنت www.unhcr.ch/epau أو موقع hqep00@unhcr.ch

جريتا يوهلينج: مستشارة بارزه في وحدة السياسات والتقييم التابعة للمفوضية العليا للاجئين. بريد إلكتروني UEHLING@unhcr.ch

١ انظر نشرة الهجرة القسرية العدد ١٨، صفحة ٥٥ «لماذا لا نعرف إلا القليل للغاية عن اللاجئين؟ وكيف يتسنى لنا الحصول على المزيد؟» بقلم/جيف كريسب www.fmreview.org/fmrpdfs/fmr18/fmr18unhcr.pdf

٢ www.alnap.org

يشكل هذا المقال صفحة من صفحات الأخبار والمناقشة لوحدة التقييم والسياسات التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً
Global IDP PROJECT

٢٥ مليون شخص نازح داخلياً بسبب العنف في أنحاء العالم

مع نهاية عام ٢٠٠٣، بلغ عدد النازحين داخليا في بلادهم بسبب الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان حوالي ٢٥ مليون نازح. وخلال عام ٢٠٠٣، أجبر ٣ مليون شخص على ترك ديارهم، وبالمثل تمكن عدد كبير من النازحين داخليا من العودة، وإن كانوا يعيشون غالبا في أوضاع من الفقر ويتعرضون لانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان.

وفي تقريره السنوي عن وضع النازحين داخليا في أنحاء العالم[١]، وجد المشروع العالمي للنزوح الداخلي أن القارة الإفريقية مرة ثانية هي أكثر القارات تأثرا بشكل سلبي إذ تستضيف نصف سكان العالم من النازحين داخليا. وفضلا عن ذلك، توجد في أفريقيا أيضا الصراعات التي تتسبب في أكبر عمليات النزوح الجديدة، لاسيما في جمهورية الكنغو الديمقراطية وأوغندا والسودان.

وقد تأثرت أيضا بعض المناطق الأخرى: ففي المناطق الآسيوية المطلة على المحيط الهادي، حيث يوجد ٣,٦ مليون نازح داخليا شنت الحكومة حملات عسكرية لقمع أعمال التمرد التي كانت سببا رئيسيا في وجود أعداد جديدة من النازحين داخليا، بينما استمرت حركات العودة في أماكن أخرى. وعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، نتج عن الصراع الدامي في كولومبيا نزوح ما يقرب من ٣,٢ مليون نازح داخلي يمثلون كل النازحين وكل عمليات النزوح الجديدة في المنطقة بأسرها في عام ٢٠٠٣ ومازال هناك ٣ مليون نازح داخلي في أوروبا ينتظرون العودة إلى ديارهم على الرغم من انتهاء الحرب الفعلية منذ زمن بعيد في أغلب الصراعات التي تسببت في نزوحهم. ولم يتم إحراز سوى تقدم بسيط في منطقة الشرق الأوسط لإيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا الذي يقدر عددهم بحوالي ٢ مليون نازح، والذين تم تشريد الكثيرين منهم منذ عدة عقود.

وفي عام ٢٠٠٣، أدى تشجيع عملية السلام في الكثير من البلدان إلى زيادة الآمال لعودة النازحين داخليا. وبالفعل عاد عدد كبير من النازحين في بعض البلدان. وعلى سبيل المثال في أنجولا، استطاع ما يقرب من ٢ مليون نازح العودة لديارهم. ومع ذلك، فإنه في بعض البلدان، غطى اندلاع أزمات أخرى أو تصاعدها، مما أدى إلى وجود أعداد جديدة من النازحين، على التقدم الذي تحقق في تسوية الصراعات. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في مدينة دارفور غرب السودان وفي محافظة إتوري شرقي جمهورية الكنغو الديمقراطية وفي محافظة «أتشيه» بإندونيسيا.

وظل القتال الدائر بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة هو السبب الأساسي في النزوح عام ٢٠٠٣. ومما يثير القلق، أن المدنيين كانوا في كثير من الأحوال هم الفئة المستهدفة بشكل متعمد وتم طردهم من ديارهم على أيدي القوات المسلحة في إطار إستراتيجياتها العسكرية. وفي كثير من الأحوال، كانت قوات الدفاع الوطنية أو الميليشيات التي تساندها الحكومة وراء هذا النزوح، مثلما حدث في بورما وساحل العاج والسودان وزمبابوي.

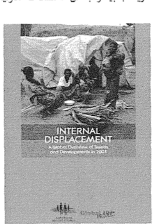
أسوأ ١٠ حالات نزوح في العالم

بورما	بوروندي
كولومبيا	ساحل العاج
إندونيسيا	جمهورية الكنغو الديمقراطية
ليبيريا	روسيا (الشيشان)
الصومال	السودان

ونادرا ما كان النازحون يحصلون على الحماية الكافية والمساعدة من حكوماتهم. ففي ١٣ دولة من بين ٥٢ دولة تأثرت بالنزوح الداخلي، لم يستطع النازحون داخليا الاعتماد على حكوماتهم لتوفير الرعاية لهم على الإطلاق. ونتيجة لذلك، تعرض أكثر من ١٠ مليون شخص لمواجهات مع سلطات معادية أو، في أحسن الأحوال، غير مكترثة لم تبذل أي جهد لحمايتهم. ولم يتلق ما يقرب من ١٨ مليون نازح داخليا أي مساعدات إنسانية من حكوماتهم، وفي حالة تلقيهم تلك المساعدات، فإن ذلك كان يتم بين الحين والحين.

ولم يبذل المجتمع الدولي الجهد الكافي لسد الفجوة التي خلفتها الحكومات غير القادرة على، أو غير الراغبة في، مساعدة النازحين. وعلاوة على ذلك، لم يكن تمويل المساعدات الإنسانية كافيا، ولم تكن الأمم المتحدة قد طبقت بعد نظاما أكثر فاعلية لحماية النازحين داخليا ومساعدتهم. ولا يستفيد على الإطلاق ما يقرب من ثلث سكان النازحين داخليا في العالم، البالغ عددهم حوالى 7 مليون شخص، من مساعدات نمطية من جانب الأمم المتحدة.

وقد أدت «الحرب الدولية ضد الإرهاب»، على ما يبدو، إلى التأثير سلبيا على حماية النازحين، لاسيما عن طريق تشجيع الحكومات للسعي لإيجاد حلول عسكرية لإنهاء الصراعات وكذلك إضعاف احترام المعايير الدولية الإنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأدى وصف الجماعات المتمردة «بالجماعات الإرهابية» إلى تشجيع عدد من أنظمة الحكم على تكثيف حملاتها ضد التمرد، وجذب مساعدات عسكرية أجنبية وتجاهل الانتقادات الدولية



بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين.

يمكن الاطلاع على التقرير بالكامل، الذي يتضمن نظرة عامة إقليمية مفصلة، على موقع المشروع العالمي للنزوح الداخلي:
www.idpproject.org

١ المشروع العالمي للنزوح الداخلي، «النزوح الداخلي: نظرة عالمية عامة عن الاتجاهات والتنمية في عام ٢٠٠٣»، جنيف، ٢٠٠٤، بريد إلكتروني:
(www.idpproject.org/pass/2004/Global Overview.pdf)

«في الأحراش تم تقديمي لأحد الرجال لأكون زوجته الثانية. إذا ما رفضت إظهار الطاعة...كان يتم ضربك ضربا مبرحا»

فتاة أوغندية

«كنت في الخطوط الأمامية طوال الوقت. كان يتم إيكالي بمهمة زرع الألغام في المناطق التي يعبرها العدو. كانوا يستخدموننا في عمليات الاستطلاع و عمليات أخرى مشابهة، و ذلك لكونك طفلا لا يستطيع العدو ملاحظتك بسهولة، و لا القرويين كذلك»

جندي طفل سابق، بورما

«كنت دائماً شديد الخوف من الموت. و لكن أصدقائي حذروني إذا ما لاحظ قادة المتمردين أي خوف بداخلي فسوف يقومون بقتلي، لذا كان علي أن أتظاهر بالشجاعة»

جندي طفل سابق، أوغندا

«برنامج نزع السلاح و تسريح الجنود جيد. لقد تخلصت من القتال و عدت إلى والدي»

طفل سوداني

«نحن البذور التي سوف توقف الحروب»

مايرلي سانشيز، حركة سلام الأطفال الكولومبية



UNICEF/HQ01-0093/Stevie Mann

«مراسيم تسريح الجنود، مخيم عبور بالقرب من رامبيك، جنوب السودان»